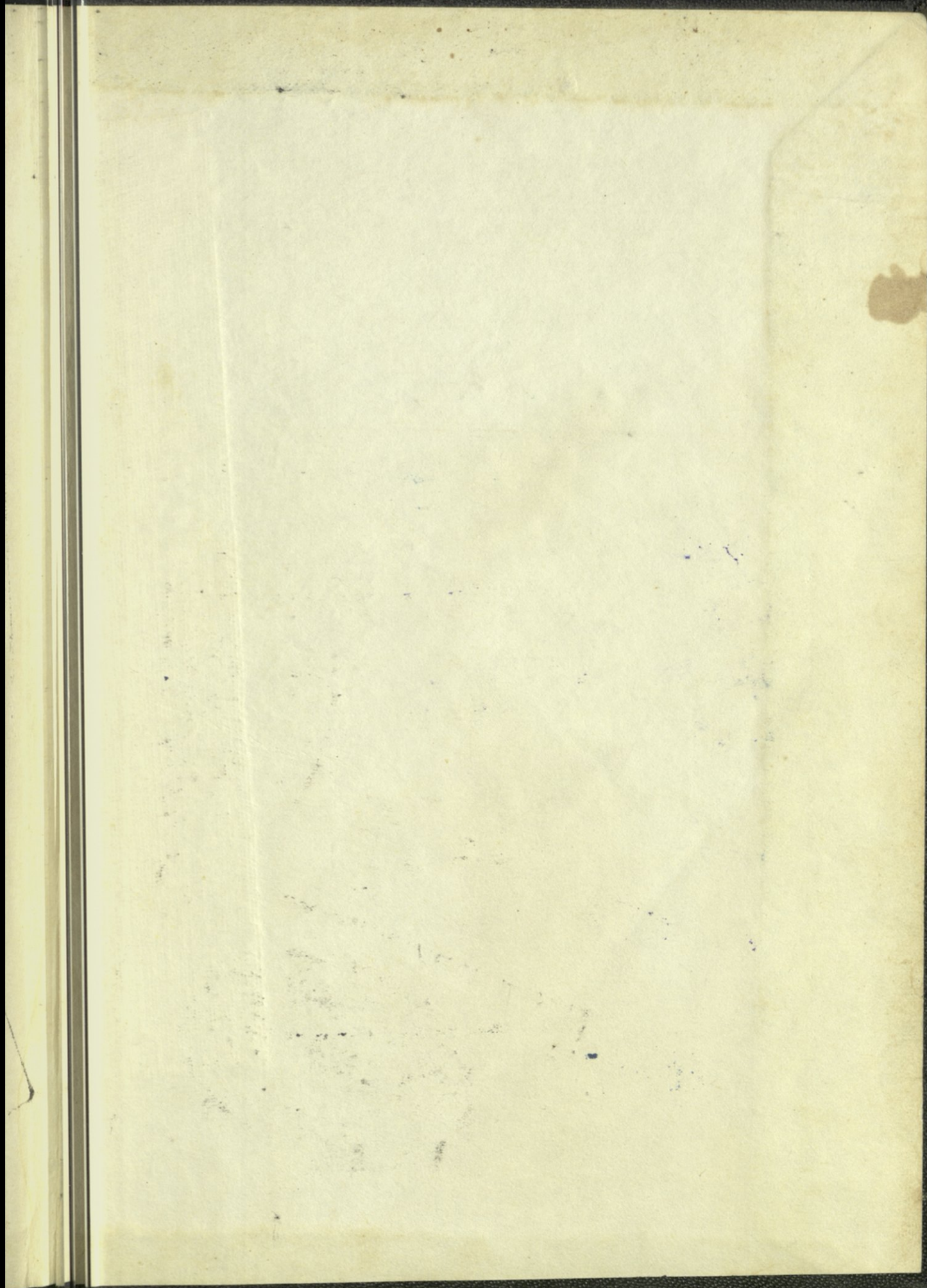


منا

واقع العالم العربي



309.156:H24wA

309.156
H24wA

~~31 AUG 67~~

~~JA 26~~

~~9 DEC 68~~

~~NOV 19~~

~~4 NOV~~



~~AG 22~~

JAFET LIB

~~FEB 2 62~~

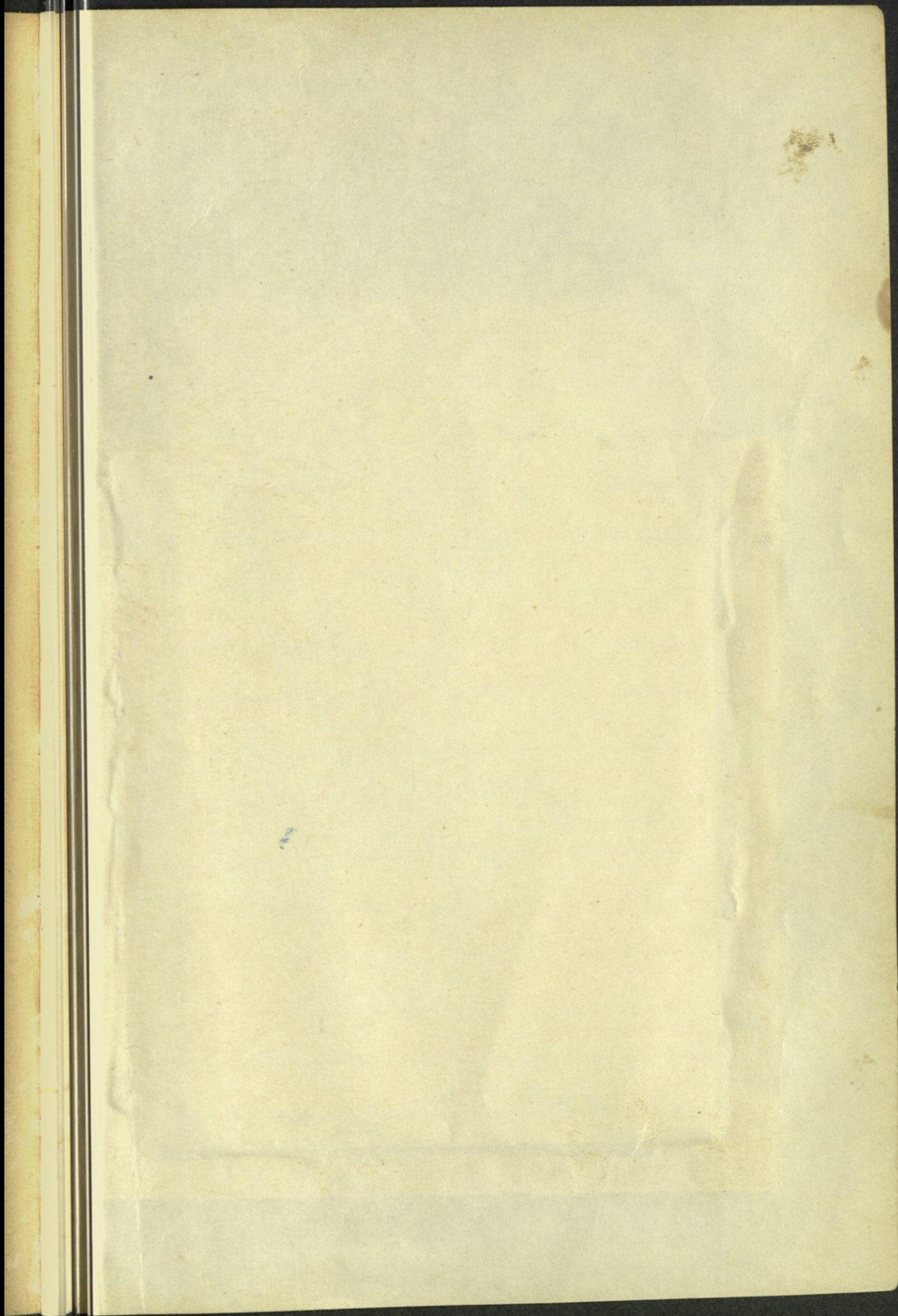
~~2 APR 1968~~

~~MAR 26 62~~

21 Sep 64



~~FEB 67~~



بخط من يد المؤلف
قياساً على ما ذكره

309.156
H24WA

الدكتور جورج حنا

واقِع العالم العَرَبِي

دار العلم للملايين

بيروت

١٩٥٢



الطبعة الاولى
بيروت ، كانون الأول ١٩٥٢

المتحد العربي

المتحد العربي

العالم العربي متّحدٌ كائنٌ لا سبيل الى انكاره . والعناصر التي
تكوّن اتحاديته لا تضعفها بعض عوامل طارئة ، اكثرها فرعي
وشكلي ، اذا اعترفنا بتأثيرها في هذا المتحد ، فلا نعتزف انها
قادرة على نفيه .

لا جدال في ان هناك فروقاً كثيرة في هذا المتّحد، فروقاً،
اجتماعية ، ومعيشية ، ودينية ، وثقافية ، شأن كل المتحدات .
وليس غريباً ان تكون هذه الفروق سبباً في عدم قيام وحدة
سياسية فيه ، تجعل من العالم العربي دولة واحدة ، خاضعة لحكومة
واحدة ونظام حكومي واحد . على ان هذا المتحد يبقى متّحداً
ولو تعددت فيه الدول شرط الا تجعل هذه من استقلالها
الدولية وسيلة لتفسيخ المتّحد ، بل تعمل على التقريب بين المتباعد
فيه ، إن من الناحية الاجتماعية او الثقافية او المصاحية .

الافضل بالطبع ان يكون في المتحد دولة واحدة وحكومة
واحدة وسلطة واحدة ونظام واحد . ولكن اذا تعذر ذلك في
بادىء الامر ، فلا يجوز ان يشكل ذلك سبباً للتباعد ، ويفسخ
مجالاً للعوامل الطارئة ، الفرعية والشكلية ، لاحداث ثغرات في

المتحد الواحد ، تفسد عناصر اتحاديته . الاصح والاوجب ان يكون العكس ، لان العناصر هذه اكثر عمقاً وأهمية ، وابتعد اثرًا وتأثيراً من العوامل الاخرى الطارئة .

اذن على الشعوب العربية ان تؤمن بادىء ذي بدء بواقعية المتحد العربي ، وتعمل بوحى من ايمانها فيه ، لتجعل منه كياناً عربياً قوياً وصالحاً ، لمواجهة التيارات العاصفة التي تهدده وتهدد السلامة العالمية كلها .

وفي رأينا ان عمل الشعوب بشكله الانفع ، يقوم على تضامنها في السعي لتحسين حالة كل منها ، بحيث لا يبقى هناك تفاوت معيشي واجتماعي وثقافي وحياتي ، بين شعب يعيش في هذا القطر وشعب يعيش في ذلك ، قد يتخذ ذوو المطامع الخاصة والغايات الشخصية وسيلة لبذر بذور التفسخ في المتحد . ان عمل الشعوب هذا لأفضل كثيراً من استباق التطور واستعجال الامور ، ومن مساعٍ تبذل بقصد توحيد دولي وحكومي إكراهي بين قطرين مستقلين وشعبين تتفاوت وجهات نظرهما الحياتية والاجتماعية والثقافية ، وواقعين كليهما تحت تأثير العوامل المفرقة ، الداخلية والخارجية .

ان اتحادية الشعوب في المتحد العربي ، وفي كل متّحد ، أهم معنى اتحادية دوله وحكوماته . فاذا لم تكن الاولى لا تكون الثانية . واذا كانت فانها تبقى اتحادية شوهاء قابلة للتفكك عند مجابهتها اي طارئ يطرأ عليها إن من الداخل او من الخارج ، لا سيما والعالم في هذا العصر مشحون بالطوارئ والمفاجآت .

فالحكمة والوعي يقضيان بدخول البيوت من ابوابها وليس من نوافذها حرصاً على سلامة البيوت وسلامة اصحابها وسكانها .

العالم العربي يتعثر بواقع مؤلم حقاً ، ولا يبشر بخير ، اذا ظل هذا الواقع واقعاً . ولا اظنني مخطئاً ولا مغالياً ، اذا قلت ان مرجع ذلك فقدان الوعي الاجتماعي والقومي والسياسي في الشعوب العربية ، وحصر توجيهه في الزعماء والامراء والملوك ورجال الحكومات . فالعالم العربي كان الى الآن ، ولكن عساه الا يبقى ، عالم حكومات اكثر مما هو عالم شعوب . والحكومات العربية حكومات زعامية اكثر مما هي حكومات شعبية . وليست العبرة بوجود اشكال ديموقراطية ومجالس نيابية . العبرة ان تكون الديموقراطية ديموقراطية حقة ، وتكون المجالس النيابية مجالس نيابية شعبية وليس زعامية كما هو الواقع الذي لا يخفى على احد .

والواقع العربي فقير جداً بالتوجيه الشعبي ، وكيف لا يكون كذلك ما دام القابضون على زمامه زعماء او متزعمين لم يكتسبوا زعامتهم من الجماعات الشعبية التي يحكمونها ويتولون مقدراتها . الزعامة الحقيقية لا تأتي الانسان عفواً ، ولا عن طريق الارث ، ولا تشرى بمال ، ولا تكررّس بالصلاة في معبد او التقشف في منسك . الزعامة التي تستحق اسمها ، شعلة مقدسة تتقد في نفس وثابة حرّة ، تشع على الناس وتستضيء بها جماهير الناس . الزعامة كفاءة لا جهل ، تضحية لا استغلال ، خدمة لا استخدام ، وثبة الى الامام لا رجعة الى الوراء . الزعامة شرف توليه الجماعات لفرد

يعمل لخيرها ، وينكر نفسه من اجلها ، ويجاهد في سبيل مجدها ،
ويسعى لتحسين أحوالها ومعيشتها ورفاهيتها ، لا تغره سيادة ،
ولا تبطره سلطة ، ولا تستهويه بهرجة السلطان .
هذه هي الزعامة الحقة التي يحق لها استلام مقاليد الشعب
والاشراف على توجيهه ومقدراته . وليس في وسعنا ان نقول ان
هذا حاصلٌ بالفعل في الواقع العربي ، حيث الحاكِم زعيم ،
والاقطاعي زعيم ، ورجل الدين زعيم ، وكل من تبجح بالوطنية
زعيم ، حتى كاد العالم العربي يغرق في لجة من الزعامات الزائفة .
فاذا بقي العالم العربي على ما هو عليه في واقعه : مرافق غنية
يعنى منها الحكام والزعماء وبطاناتهم ، ولا يعنى منها الشعب ،
وزعامات تبهرها أبهة الزعامة فتكتفي بها ، وحكومات تحكم
لمصلحة الخاصة من الناس وليس لمصلحة العامة منهم ، وأنظمة تسن
بقصد المحافظة على الاضاع الراهنة ، وبلاطات تتشاكس مع
بلاطات ، وتوجيه غير متفق عليه من الموجهين ، ودساتير
ديموقراطية او شورية موكول تنفيذها لمن يخشون على انفسهم
من الشورى والديموقراطية ، وسياسة تجهيلية يسهر عليها ويعنى بها
من يستغلون جهل الناس ، وخلافات دينية وقبائلية وتقاليدية لها
اول وليس لها آخر ، ولا يوضع لها حد ، اقول اذا بقي العالم
العربي على واقعه هذا ، فليس عجباً ان يقوم فيه ومن اهله ، من
ينكرون وجودية المتحد العربي ، كما انه ليس عجباً ابداً ان يجد
الاستعمار في هذا الواقع مجالاً لتفسيخ هذا المتحد ، فيسهل عليه
التحكم فيه ، واستثمار ثروته وخيراته ، وجعله موطىء قدم له لأرواء

شهواته ومطامعه وقضاء مآربه وغاياته .

على ان هذه الامور التي ذكرنا ليس من شأنها ان تنفي عناصر
المتحد العربي الاساسية ، وليس بمقدورها ان تتغلب عليها . انها
عوامل طارئة تزول بزوال اسبابها . والتطور الزمني والاجتماعي
والعلمي والشعبي كفيل بالقضاء عليها . وليس هيناً على المتمسكين
بهذه العوامل ومستغليها والنافخين في بوقها ان يقفوا بوجه هذا
التطور ويجمدوا سير الزمن ، فالجمود مجال .

لنترك اذن ابطال هذه العوامل يجهدون قواهم ، ويستنجدون
بقوى من يخفون الى نجدتهم ، للحفاظ عليها وترسيخها . هؤلاء
لا يهمننا كثيراً ولا قليلاً امرهم . فليستوحوا عبقريتهم ما شاءوا ،
وليستنجدوا بمن يرحب باستنجداهم ويهرع الى نجدتهم . ان للشعوب
العربية كلمتها و كلمة الشعوب هي الكلمة الفاصلة الحاسمة . وعندما
تقول الشعوب العربية كلمتها ، ولا بد من ان تقولها عاجلاً ام
آجلاً ، يتبدل الواقع العربي ويصبح عالمه عالم شعوب تحكم وتوجه ،
وليس عالم حكومات تستأثر بالحكم والتوجيه .

فما هي عناصر المتحد العربي الأساسية ، وما هي السبل لتثبيتها
وإبعاد خطر العوامل المفرقة عنها .

في رأينا نحن ان هذه العناصر اربعة : اللغة الواحدة ، والتاريخ
الواحد ، والمصير الواحد ، والمصلحة الواحدة . فلنبحث في كل
منها على حدة ، أملأ بالتوصل الى اقناع الآخرين بما نحن مقتنعون به ،
من وجودية المتحد العربي .

عنصر اللغة الواحدة

اللغة هي آلة التخاطب في الناس والتفاهم فيما بينهم . وهي فضلاً عن ذلك آلة التفكير ، وخراج الفكرة من نطاق العقل الى حيز الوجود ، لتصبح معرفة يستنير بها الناس .

فكون اللغة آلة التخاطب والتفاهم ، يعني ان المتكلمين بلغة ما ، هم اقرب للتفاهم فيما بينهم من تفاهمهم مع من يتكلمون لغة غير لغتهم ، واقرب الى تفهم روحيتهم وعقليتهم ، وايسر عليهم مماشاتهم والاختلاط بهم والتقرب منهم .

يستطيع القارئ ان يتبين هذه الحقيقة لنفسه اذا كان من الذين هاجروا من بلادهم الى اي بلد اجنبي . واذا لم يكن من هؤلاء ، فبوسعه ان يستطلع الحقيقة منهم . لا بأس اذا اخذت من نفسي مثلاً ودليلاً على ذلك .

لقد سافرت مرات عدة الى اوروبا وافريقيا وبلدان اسبوية بعيدة . وانا اتكلم اكثر لغات البلدان التي سافرت اليها . بعض هذه اللغات أحسنها ، وبعضها اتكلمها مستعيناً بالاشارة والغمز واللمز ، افهم مخاطبي وافهمه . ولكني لم اشعر مرة ان مخاطبي قريبون مني او اني انا قريب منهم . كانت فرحتي الكبرى عندما التقى بانسان تسري على لسانه كلمة عربية ولو كان من اقاصي الجزيرة العربية او من مصر او العراق او شمالي افريقيا سواء اكان مسلماً او نصرانياً او مجوسياً . كنت احس بدافع يدفعني الى مجالسته والتحدث اليه . ولم الاحظ مرة انه كان اقل مني فرحاً واطمئناناً . والواقع ان اكثر الذين يهاجرون من اوطانهم الى

هذه اللغة

بلدان الاغتراب بحرصون ، ما امكنهم ، على الاقامة مجتمعين او قريبين من بعضهم ، ويكوّنون جالية ، لا يردعها انسجامها مع الآخرين عن الاحتفاظ بصبغة خاصة بها . اليس اللغة هي عامل الجذب في هذه الظاهرة ؟

وما قلناه عن مهاجري العرب ينطبق على المهاجرين كلهم من اي امة كانوا ولأي قومية انتسبوا . يكفي أياً كان ان يمدّ بصره الى اقطار الدنيا كلها ليستطلع هذا الواقع الراسخ . وليس بوسع اي مكابر ان ينسب هذا الواقع الى روح الانعزالية في الشعوب المختلفة ، اذ لو كانت الروح الانعزالية وحدها هي التي تكوّن هذه الظاهرة ، لما استطاع مهاجرو اي شعب ان يمتزجوا ويتعاملوا مع شعب البلد الذي يهاجرون اليه ، وبالتالي ما كانت مهاجرة .

الشعوب اللاتينية ، على اختلاف دولها وقومياتها ، ما زالت الى الآن تعتبر نفسها متحدّاً ، فلا تكاد تقع في احدى هذه الدول كارثة حتى تهب اخواتها الى مؤازرتها . في المؤتمرات الدولية تجتمع الدول اللاتينية في كتلة واحدة . ذلك ان اللغة اللاتينية الاصلية ، على الرغم من انها اصبحت و كأنها مندثرة ، ما زالت تعتبر اماً للغات المشتقة منها ، وهي على ترّهلها ما تزال قابضة على عامل الجذب في الشعوب اللاتينية .

لو لم تكن اللغة هي العنصر الاولي في تكوين القوميات والمتحدّات ، لما كانت عبقرية المستعمرين تتجه اول ما نتجه لمكافحة هذا العنصر المهمّ في البلدان التي تطمع باستعمارها . ان قتل اللغة في وطن ما ، هو اسهل طريقة لقتل الروح الوطنية في اهله ، واتاحة

لغة
اللاتينية
هي
العنصر
المهمّ

الفرصة لبذر بذور التفرقة بينهم ، وتقسيمهم الى شيع مختلفة وطوائف متباينة ، وايضاً الى دول او دويلات متباينة ومتشاكسة .

ان تعدد الدول في المتحد ليس من شأنه القضاء على وجوديته .
الدولة هي شكل من اشكال المجتمع السياسي ، وهذا الشكل يخضع لشيء العوامل والارتجاجات فاذا قضت عوامل ما ، خارجية كانت ام داخلية ، بان يقوم في المتحد اشكال سياسية متعددة ، فهذا لا يعني ابدأ استبعاد تمازج شعوب المتحد في بوتقة حياتية واحدة او منسجمة ، اذ ان عناصر الانسجام فيها اقوى كثيراً من هذه العوامل .



سبق ان قلنا ان اللغة فضلاً عن كونها آلة التخاطب والتفاهم ، هي ايضاً آلة التفكير والابداع . الانسان يفكر بعقله . وهو في اثناء تفكيره تجول في تخيلته صوراً مأخوذة بما قرأ او كتب ، او شاهد من قريب او بعيد ، ثم يخرج فكرته في قالب قريب الى فهم مستمعيه او قارئيه . ولا يشذ عن هذه القاعدة الا من يطلق لغة قومه ، ويجعل من لغة غير لغتهم آلة لتفكيره . ومن كان هذا شأنه ، يعدّ خارجاً عن متّجده : فهو لا يفكر تفكيره ، ولا يكتب له ، وليس له فضل في تطويره .

لا اريد ان يفهم في كلامي هذا ، ان يقتصر الانسان على تعلم لغته ودرس ادبها وحصر مطالعته وتفكيره فيها . كلاّ والف كلاّ . ان ما اقصده هو الاّ يُغلق عليه درسه لغة الغير وتعمقه فيها باب

التفكير بلغته ، بل يجعل من ذلك امتداداً لمدى تفكيره بها . فهو
اذ يعني مداركه بلغات الغير ، يستعين بغناه هذا على توسيع آفاق
تفكيره في لغة قومه ، اللغة التي يتكلم بها مع امه وابيه واخوته
في البيت ، والتي يخاطب بها صحبه في السهرات والمجتمعات ،
واللغة التي يحدث بها الناس ويحدثه بها الناس .

واللغة هي الحارس الامين على تراث المتحد الادبي والفني
والتاريخي والروحي ، على الحسن منه وغير الحسن ، على ما يجب
الحفاظ عليه وعلى ما يجب إغفاله او صرف النظر عنه .

قد يستطيع الانسان العربي ان يقرأ مقدمة ابن خلدون او
قانون ابن سينا ، او فلسفة ابن رشد ، في الترجمات الاجنبية ،
ولكن ما ليس بمقدوره ان يفهمه من هذه الترجمات ، عقلية ابن
سينا وابن خلدون وابن رشد ، والروحانية التي كتب هؤلاء
مواضيعهم فيها وتحت تأثيرها ، شأنه عندئذ شأن الانكليزي
الذي يقرأ باكون ، او هكسلي ، او بونارد شو ، في العربية ،
وشأن الفرنسي الذي يقرأ ديكرت ، او فولتير ، في الاسبانية ،
وشأن الالماني الذي يقرأ هيجل او كانت في الايطالية ، وشأن
الروسي الذي يقرأ تولستوي او بوشكين او دوستوفسكي في
الانكليزية او الصينية .

الفكر واللغة يشيان يداً بيد . فاذا انفصل هذا عن تلك خسر
لاثنان قسطاً وافراً من مميزات سلامتها ، وخسر المجتمع قسطاً
وافراً ايضاً من الفائدة المتوخاة منهما .

ولا يغرب عن البـال ان اللغة العربية هي التي سهلت سبل

التوسع الازدهاري في عصور العرب الذهبية . وهي اللغة العربية ايضاً التي ايقظت النهضة العربية بعد تلك الهجعة الطويلة . فالمؤلفات التي وضعها رواد الفكر والفلسفة من العرب او المستعربين في القرون الوسطى ، كابن خلدون ، والغزالي ، وابن سينا ، وابن رشد ، والرازي ، وابن حنين وغيرهم ، سواء كانت هذه المؤلفات من مبتكراتهم او مقتبسة او مترجمة عن مؤلفات اليونان ، كانت الباعث الاكبر لعصر النهضة الذي عقب تلك القرون ، كما كانت في الوقت نفسه عنوان الاجساد التي لا يزال العرب يتغنون بها الى ايامنا هذه . واذا بحثنا عن عوامل بعث اليقظة العربية في القرن الماضي ، نجدها في الذين عكفوا على احياء اللغة العربية واعادة رونقها وزهوها ، كالشيخين ناصيف وابراهيم اليازجي وبطرس البستاني ، واحمد فارس الشدياق ، والاسير ، وجمال الدين الافغاني ، ومحمد عبده وشوقي وغيرهم من اقطاب اللغة والفكر . ومن العسير على اي مكابر ان ينكر تأثير اللغة في حياة الشعوب . فالشعب الذي يهمل لغته يفقد عامل بعثه ، بل يفقد عامل بقائه كشعب جدير بالبقاء .

عنصر التاريخ

انا لم اقرأ ، ولا اظن احداً غيري قرأ ، تاريخ قطر من الاقطار العربية ، مجرداً عن تاريخ اي قطر آخر منها . وليس في علمي ، ولا اظن انه في علم غيري ، ان شعباً من الشعوب العربية ، تناوله التاريخ بمغزلٍ عن الشعوب العربية الاخرى . والتاريخ عبوة الاجيال ، على ضوئه تعمل الشعوب ، ومن وحيه تستلهم مستقبلها

هو يظن على السلام

ومصيرها .

لا يتسع المجال في هذا الكتاب لسرد تاريخ هذا الجزء من العالم الذي يشكل المتحد العربي . فنحن لا نقصد من هذه النبذة الا ان نبين الارتباط التاريخي بين مختلف اجزائه .

ان الشعوب القاطنة هذا المتحد ، ترجع في سلالتها الى أصل واحد هو الاصل السامي . واللغة العربية التي تتكلمها هذه الشعوب ، واخوانها اللغات السريانية والعبروانية والكلدانية ، ذات اشتقاق واحد . وفيما نرى اللغات السامية غير العربية ، بقيت على قدمها الفطري او نصف الفطري ، باستثناء اللغة العبرانية ، خطت اللغة العربية خطوات واسعة في طريق الازدهار . ذلك يعود بالاصل الى الرسالة الاسلامية وظهور القرآن ، وبالتالي الى الفتوحات العربية التوسعية التي رافقتها فتوحات فكرية وعلمية ، مما فسح المجال لعلماء اللغة لكي يضعوا لها القواعد الصرفية والنحوية والبيانية ، ويجعلوا منها لغة حية .

هذا من حيث السلالة واللغة . على ان هناك روابط تاريخية غير هاتين الرابطين تربط اجزاء المتحد العربي .

اذا اخذنا الغزوات التي تعرضت لها هذه الديار تبين اننا ان هذه كانت دائماً تشمل اجزاءها كلها قبل العصر المسيحي . لا الفرس ، ولا اليونان ، ولا الاشوريون ، نظروا الى هذا القسم من الشرق نظرات مختلفة ، على الرغم من تعدد الممالك والملوك فيه . داريوس في تطلعه الى الغرب ، والاسكندر في تطلعه الى الشرق ، وقيصرية الرومان وبيزنطية في زهوهم الاستعماري ، كانوا يعتبرون الشرق

العربي - قبل ان كان عربياً - متّحداً قائماً بذاته. ولقد طالما دلت
حوادث تلك العصور على ان شعوب هذه المنطقة قاومت الغزاة
متحدة ، وخضعت لهم متحدة .

هكذا كان الأمر في الغزوات التي حدثت بعد العصر
المسيحي . عندما وطدت اوروبا عزمها على استعمار الشرق ، قامت
بحملاتها الصليبية المتكررة عليه ، متسترة بالغيرة المسيحية ، التي لم
تكن بالحقبة الا غيرة مصطنعة وكاذبة . لقد طمعت اوروبا بالشرق
فخلقت لنفسها من الدين حجة . ادّعت انها تريد تخليص بيت المقدس
وقبر المسيح من المسلمين ، ولكنها ذهبت الى ابعد من ذلك
كثيراً . الجيوش الصليبية لم تقصر زحفها على الاقطار المؤدية الى
القدس ، ولم تكتف باحتلال الاناضول ومدن انطاكية وطرسوس
وحلب وبيروت وجبيل وصيدا وصور ، بل توسعت في داخل
سوريا ، وغامرت اكثر من مرة لاحتلال دمشق ، ورنّت
بنظرها الى بلاد دجلة والفرات وجال في خاطر احد قوادها
« ريجنيلد شاتيون » عام ١١٨٧ ان يغزو من معسكره في الكرك
سواحل الحجاز ، حيث لم يكن هناك اثر لوجود المسيحيين ، الذين
ادعت اوروبا انها تحارب لخلصهم . فارسل سفنه الى تلك الشواطئ
مهدداً ارض الجزيرة العربية نفسها ، على الرغم من الهدنة المعقودة
بين مليكه وبين صلاح الدين الايوبي بعد موقعة حطين .

ولم تكن نظرة غزاة المتحد العربي فيما بعد تختلف عن نظرة
اسلافهم قبل العهد المسيحي وبعده . فالأتراك وإبراهيم باشا المصري ،
ايقنوا كما ايقن اسلافهم ، ان ملكهم لقسم او اقسام من هذا المتحد

لا ينيلهم بغيتهم ولا يحقق امانهم ، فكان الشمول رائد هم ، ولا عبوة في بعض ميزات بين جزء و جزء ، كانت تقتضيه احياناً السياسة والغرض .

وها هو التاريخ يعيد نفسه . فالاستعمار اليوم يخلق الحجاج العصرية لبسط نفوذه على المتحد كله وليس على اجزاء منه فقط ، رائده الشمول ذاته الذي كان رائد الاستعمار القديم .

وفضلاً عن ذلك فشعوب هذه الديار كانت دائماً على اتصال مع بعضها ، وكانت ترى في هذه البقعة مداها الحيوي . الفينيقيون قبل ان تطلعوا بانظارهم الى خارج هذه الزاوية من الدنيا، ذرعوا ارض السواحل المتوسطة الشرقية ذهاباً واياباً لتحصيل المعاش . وسواء انطلق هؤلاء من سواحل لبنان الى شواطئ خليج فارس ، كما يقول بعض المؤرخين ، او انطلقوا من سواحل الخليج الفارسي الى شواطئ لبنان ، كما يقول آخرون ، فالذي لا ريب فيه ان هذه القبيلة السامية المغامرة بذلت كل قواها ونشاطها ضمن نطاق هذا المتحد مدة من الزمن غير قصيرة . ولما ضاق هذا المتحد عن ان يتسع لعبقريتها انطلقت منه الى المحيط الأوسع ، الأبعد فالأبعد .

ومن جهة اخرى ، فسكان هذا المتحد في داخله او على سواحله ، سواء كانوا آراميين او سرياناً او كنعانيين او فينيقيين ، هم الذين أعادوا الى الظهور الفلسفة اليونانية ، فورثها عنهم العرب ونهضوا بها ، عندما صارت اللغة العربية لا لغة الكتابة والتأليف فقط ، وانما لغة التفكير ايضاً ، فاعتمدها دون سواها رجال العلم والفكر

من أبناء الشرق ، حتى من لم يكن منهم عربياً ، في اخراج مؤلفاتهم وترجماتهم .

ان الشواهد التاريخية على وجود روابط اساسية في المتحد العربي ، وريث المتحد الآرامي السرياني الكنعاني في هذا الجزء من الشرق ، اكثر من ان تحصى وتعدّ . فاذا كان للعنصر التاريخي من قيمة في حياة الشعوب ، فمن عدم الرواية تجاهله او التقليل من شأنه واهميته .

عنصر المصير

التاريخ يكمل نفسه . هذه حقيقة لا تنكر . فكما ان المتحد العربي كان في الماضي ، وقبل ان يكون عربياً ، ذا مصير واحد ، كما بيّنا آنفاً ، هكذا هو اليوم كل لا يتجزأ وذو مصير واحد . من الخطأ القول انه ما دام العالم العربي منقسماً الى دول متعددة ومستقلة ، فعلى هذه الدول ان تعمل ضمن نطاق استقلالها ، وفي عزلة عن الدول الأخرى . فالدولة ، كما سبق أن قلنا ، هي شكل من اشكال المجتمع . وهذا الشكل يخضع لعوامل سياسية واجتماعية مختلفة . فكما انه قد توجد في الدولة الواحدة ، سواء كانت كبيرة او صغيرة ، أمثال هذه الاختلافات دون ان تمنع قيام كيان دولي واحد ، هكذا يجوز ان يكون في المتحد اختلافات ، لا يمت وجودها بطلان وجودية المتحد ووحدة مصيره . في العالم العربي ثمان دول مستقلة والحبل على الجرار . وفي كل

دولة من هذه الدول سواء كانت ملكية ام جمهورية، جهاز حكومي مستقل عن الدول الاخرى . وفي كل منها مجموعة من الوزارات احداها وزارة للخارجية . وكل دولة من الدول العربية ترسل الى الدول الاجنبية وزراء مفوضين معتمدين لديها .

كل ذلك لا نعترض عليه ابداً ، وقد لا يكون منه اي ضرر اذا حافظت هذه الكيانات المستقلة على وحدة المتحد العربي ومصيره، واذا ادرك رجال هذه الدول ومتسلمو مقدرات شعوبها، ان العالم العربي ، شعوباً ودولاً وحكومات، مرتبط بمصير واحد . فليس بوسع العراق ان يعتبر مصيره مستقلاً عن مصير سوريا ، ولا سوريا بوسعها ان تعتبر مصيرها مستقلاً عن مصير لبنان ، وليس بوسع اية دولة عربية ان تعتبر ان استقلالها الدولي يعني ايضاً استقلالها المصيري . هذا ما يجب ان يعلمه ويدركه ويخلص له كل رجل دولة ، اذا كان مخلصاً لبلاده وشعبه أميناً لرسالته .

لسنا بحاجة الى التفطيش عن ادلة لاثبات هذه الحقيقة، كما اننا لسنا بحاجة الى دراسات تاريخية او عرقية (اثنية) او فلسفية او عقائدية ، لكي ننتزع منها البراهين الثبوتية . ان في واقع الاحداث كفاية لقوم يعقلون ، ولنا في نظرة العالم الخارجي الى العالم العربي اكبر دليل .

في اشتداد الازمة العالمية الراهنة ، تهيبت الدول الغربية موقف الشعوب العربية منها ، وبادرت من جهتها الى اتخاذ موقف حاسم تجاهها . وهذه الدول ، في ادراكها وجودية المتحد العربي واهميته ، ما زالت تبذل وسعها لربطه كله في عجلتها ، ثقة منها

بانها اذا لم تشمل خطتها الكل ، فلا فائدة ترجى من شمل اجزاء
منه فقط . وقد كانت آخر وسيلة اتخذتها الدول الغربية ، بل
آخر بدعة ابتكرتها ، تطويق المتحد العربي بسلسلة واحدة ، هي
مشروع الدفاع المشترك وقيادة الشرق الاوسط . ان لكل من
هذه الدول ، اي الدول صاحبة المشروع ، ارتباطات وشؤوناً
مع كل من الدول العربية . فبريطانيا تقوم بينها وبين مصر
والعراق وشرق الاردن معاهدات قديمة . والولايات المتحدة على
اتفاق بتولوي بالاصل وسياسي بالتالي مع المملكة السعودية .
وفرنسا لا تزال تعتبر أن لها حقاً بمر كز ممتاز في سوريا ولبنان على
الرغم من حوادث عام ١٩٤٣ . وللولايات المتحدة ايضاً دالة
خاصة على لبنان بفضل الجامعة الاميركية ، وجماعة المغتربين
اللبنانيين المتأمركين ، وبفضل الدكتور شارل مالك وزير لبنان
في واشنطن ايضاً . وعلى الرغم من النزاع الصامت ، او الصدام
الهاديء بين الدول الغربية الثلاث ، لم تر هذه الدول مندوحة من
وضع نزاعاتها على الرف مؤقتاً ، لمجاهة المتحد العربي كتلة واحدة ،
مبرهنة بذلك على تفهمها لواقعية المتحد المذكور ، ومعطية درساً
للذين لا يزالون يتجاهلون من ابناؤه . فهذا التدخل الجماعي من
دول متنازعة فيما بينها ، دليل كاف على وحدة مصير المتحد العربي
الذي ترغب هذه الدول في التدخل بمصيره الواحد ، بالطبع وفقاً
لما تريده هي .

ومن جهة ثانية ، رأينا الحكومات العربية ، في ساعة من
ساعات وعيها ، تعترف بوجودية المتحد العربي ، وتدرك وحدة

مصيره ، فتنهض لانشاء الجامعة العربية . وهي على ما يعرف
الجميع ، جامعة دول عربية اكثر مما هي جامعة شعوب عربية ، وعلى
ما يعرف الكثيرون جامعة لم تعمل شيئاً لجمع شمل الشعوب العربية ،
ان لم نقل العكس . ولكن مهما يكن من امر هذه الجامعة ،
فانشاؤها في ساعة الوعي ، دليل آخر على وجودية المتحد العربي ،
وعلى وحدة مصيره . اما ما حدث وما يحدث في ساعات اللاوعي ،
فهذا ما سنبحثه في فصل لاحق .

وفضلاً عن هذا وذاك ، نرى ان الشعوب العربية تدرك اكثر
مما تدرك حكوماتها وحدة المصير في المتحد العربي ، او على الاصح ،
تقيم للمتحد ووحدة مصيره وزناً اكبر من الوزن الذي تقيمه
الحكومات . فلا تكاد تقع هزة في مصر مثلاً ، حتى تهتز لها الشعوب
في لبنان وسوريا والعراق ، ولا تنزل كارثة بتونس حتى يرتفع
صوت الشعوب في الاقطار العربية الاخرى ، ولا يضم شعب
عربي في بلد ما حتى تبادر الشعوب في البلدان الاخرى لمؤازرته .
هذا مع العلم بما تقاسيه الشعوب احياناً ، بل كثيراً من الاحيان ،
من ضروب المقاومة العسفية للحد من مشاركتها للشعب المضام .
اننا نستطيع ان نأتي بالف دليل ودليل على وحدة المصير في
المتحد العربي . فهل يستطيع الذين ينكرون هذه الحقيقة ان يبنوا
نكرانهم لها على دليل واحد لا يد فيه للمكابرة والعنت ؟

عنصر المصلحة الواحدة

ان العصر الذي يعيش فيه عالم اليوم لم يعد عصر غيبيات

وروحانيات واديان كما كان في الماضي ، وكما يريد ان يكون ،
على الاقل في الشرق ، تجارُ الغيبيات والروحانيات والاديان .
ومن باب الجهل او التجهيل الموجه ، صرفُ اذهان الناس عن
مادية الحياة واهميتها ، في الرقي الاجتماعي والقومي والسياسي
والروحي ايضاً .

وانها لغباوة في التوجيه ، او شعوذة مقصودة او غير مقصودة ،
ان يعنى « باليوتوبيات » والروحيات قبل ان يعنى بالواقعيات
والارضيات ، وان لا يقام للمصلحة المعيشية الوزن الذي تستحقه .
فالمصلحة المعيشية ، منذ بدء التاريخ ، ومنذ ان وجد الانسان
على الارض ، كانت ولا تزال الدافع الاول لحيويته ، والمهيمن
الاول على مسلكه وتصرفاته .

ولست اراني مخطئاً ، ولو اتهمت بالمادية ، اذا قلت ان هذه
المصلحة هي اوثق الروابط التي تربط بين الافراد والشعوب ايضاً .
ان تضارب المصلحة بين الناس يشل الى حد بعيد فعالية
الروابط بينهم ، سواء كانت هذه روابط تاريخية او عقائدية او
دينية . فللتضحية حد ، ولنكران الذات حد ، وللتغني بالعاطفة
وبغير المحسوس والملموس حد ، بل يجب ان يكون له حد .

عندما تتضارب المصلحة في العائلة الواحدة تنكفى صلة الرحم
ويختلف الاشقاء . وعندما تتضارب المصلحة في الشعب الواحد ،
يتمزق شمل الشعب الواحد . وعندما تتضارب المصلحة بين الشعوب
المتاخية ، ينقلب تأخيها الى تنازع وخصام ، قد يؤديان بها الى
التحارب والتقاتل .

على ضوء هذه الحقائق ، وهي بالفعل حقائق ، نقدم على تفسير
المصلحة الواحدة في المتحد العربي .



لقد طالما وُصف العالم العربي بالفقر والشح في ثرواته حتى لقد
اصبحت هذه النعمة المعادة امرأ مسلماً به لا يقبل البحث . وهذا
في نظرنا خطأ يصح وصفه بالخطأ المقصود او الخطأ الموجه . فالذين
يرددون هذا القول من ابناء العالم العربي فئتان : الفئة الاولى هي
الفئة الموسرة التي تعتقد ان ثروات هذا العالم ملك لها دون سواها .
فهي اذ تتطلع الى عالمها من برجها العالي ، ترى عامة الشعب يتخبط
في دياجير الفقر والشقاء والبؤس ، فتتظاهر بالشفقة عليها دون ان
تدفعها هذه الشفقة - لانها شفقة ظاهرية - الى مشاركتها بالنعيم
والأرباح ، حتى ولا بقسط ضئيل منها . هي تتاجر بالشفقة ، تبيعها
بدون ان تكلفها شيئاً ، وقد تكون وسيلة كسب بدون رأسمال .
هذه الفئة لاحيلة لنا في إقناعها بان العالم العربي ليس فقيراً كما تدعي ،
لان اقتناعها بالحقيقة يؤلمها ، وقد يفتح عليها باباً تود ان يبقى
مغلقاً ، حرصاً على سلامة النظام الذي يسمح لها باستثمار خيرات
البلاد وأتعاب الناس . والفئة الثانية هي الفئة المحرومة التي تنظر
الى ما حولها ، ولا ترفع بصرها الى فوق ، فترى نفسها في محيط
من الفقراء والبؤساء امثالها . هذه الفئة تردد نعمة الفقر كما تردد
معزوفة « حبيبي غاب مين يرجع إلي حبيبي » فهي تنتظر رجوع
الحبيب دون ان تسعى للتفتيش عنه وارجاعه لها . هذه الفئة في
جهلها الحقيقية ، نتيجة لسياسة التجهيل التي تسهر على تطبيقها الفئة

الاولى ، تردد نعمة الفقر ، تماماً كما تردد أغنية « حبيبي غاب » :
مديرو الجوقفة يعطون اللحن ، والعاظفون يرددونه ، والحبيب
يبقى غائباً ...!

اما الذين يصفون العالم العربي بالفقر من ابناء العالم الاجنبي ،
فهم انما يفعلون ذلك بقصد تمكين علة الشعور بالنقص فيه ، فيرسخ
في عقيدة ابناءه انهم دائماً في حاجة الى مساعدة ، يقدمها لهم اولئك ،
خبرة فنية ، او رساميل اجنبية ، او شركات استثمارية واحتكارية ،
وبعض الأحيان جمعيات إحسانية . وليس من شيء أحب على
قلوب هؤلاء من تقديم العون ، او بالأحرى من بيع العون للعالم
العربي الفقير المسكين ، مقابل أثمان يدفعها هذا على دفعات ، من
عزة نفسه ومن كرامته القومية والاجتماعية والانسانية . وما دام
الفقر يسهل للغني استعباد الفقير ، فالاولى اذن ان يحرص اصحاب
المطامح في العالم العربي على « مركب الفقر » فيه ، اذا لم يكن
الفقر المادي ، فعلى الاقل الفقر النفسي .

فهل العالم العربي فقير حقاً ؟

اذا اخذنا بالواقع ، ولا سيما بظواهره ، فلا مندوحة لنا من
الاقرار بفقر العالم العربي . غير ان الأخذ بالواقع فقط دونما نظر
الى اسبابه ومسبباته ، يكشف لنا عن المصيبة ، لكي نبقي متألين ،
ولا نعمل شيئاً للتخلص منها . وهذا لعمري مصيبة ادهى واشد .
انا لا ادعي الخبرة بعلم الاقتصاد والانتاج . ولكن هل يجب
ان يكون المرء عالماً اقتصادياً لكي يدرك فساد الانظمة الاقتصادية
والانشائية والانتاجية ، المعمول بها في العالم العربي ؟ يكفي ان

ينظر المرء الى ثروات الارض في الاقطار العربية ، والى ثروات
ما تحت الارض في الجزيرة العربية ، ويستقصي ضخامة مواردها ،
وطرق استثمارها ، و كيفية توزيع هذه الموارد ، والشركات التي
تهيمن عليها ، وتتحكم بها ، والطرق الجهنمية التي تستخدمها الشركات
الاستثمارية والاستعمارية لاسترداد الاموال الموزعة في البلاد ،
والطرق التي تصرف فيها انصبه المحظوظين ، من حكام العالم العربي ،
ومن يلوذ بهم ، ومن يماشي سياساتهم ، بل يكفي ان يشاهد المرء
هذا الترف الجنوني الذي تتبختر فيه الفئة المحظوظة ، وتحرم حتى
من طيفه الفئات الشعبية العامة الكادحة ، بل يكفي المرء ان
يكون متمتعاً بقدر من العقل والتبصر ، لكي يدرك ان العالم
العربي لا يشكو الفقر ، بقدر ما يشكو سياسة الافقار التي يستغلها
القوامون عليه والمتاجرون به .

على اني استطلع من دروس خبراء الاقتصاد ، ان العالم العربي
رغم واقعه المعتم ، يجيش بالامكانيات الزاهية ، وان هذه الامكانيات
الاقتصادية ضخمة جداً ، وان موارد العالم العربي النفطية والمائية
والزراعية زاخرة وغنية ، لو احسن استثمارها ، واحسن استعمال
مداخيلها في مصلحة المجموع ، وليس في مصلحة الأفراد القليلين ،
وان الخبرة الفنية التي تنقصنا للقيام بالمشاريع النفطية والمائية
والزراعية والصناعية ، ليس من المستحيل تداركها اذا وعينا
هذا النقص وعملنا باخلاص من اجل استدراكه ، وأقلعنا عن جعل
الوظائف الحكومية في الدول العربية مشاريع ارضاءات وتوازن
سياسي وحسب ، بحيث تبقى الى الابد حاجتنا الى خبراء فنيين

اجانب ، وما ينتج عن ذلك من تسرب مداخيلنا الى الخارج ، او الى جيوب الخاصة في الداخل .^١

يستخلص من هذا ان العالم العربي ليس في حالة فقر مادي كما يصوره الطامعون به ، اجانب مستعمرين كانوا أم وطنيين ضعاف النفس والعقيدة ، والوعي والاخلاص . فالعالم العربي اغنى من كثير من بلدان العالم ، التي تنعم بما لا ينعم بمثله او بقسط منه عالمنا العربي من استقلال ورفاهية ونهوض اجتماعي واقتصادي وثقافي . وسنعود الى بحث هذا الموضوع بتفصيل اوسع عندما نبحث واقع العالم العربي الاقتصادي .

قد يقول قائل ان الثروة الكامنة في الارض العربية لا تشمل الارض كلها ، وهذا ما يجعل المصلحة غير متكافئة . ولكن متى كان الميزان هو العامل الوحيد في المصلحة الواجدة او المشتركة ؟ ومهما يكن من امر ، فهناك عوامل اخرى غير الموازين والمكاييل لتوحيد المصلحة في المتحد العربي . وهذه العوامل اقوى من ان تستطيع الحكومات ان تقلل من اهميتها . الشعوب العربية متحدة مصلحياً ، سواء شئت الحكومات ام لم تشأ . العالم العربي هو المدى الحيوي الأهم ، ان لم يكن الاوحد ، لكل قطر من اقطاره . فمهما تبجحت حكومة هذا القطر او ذلك بغناها النفطي او الزراعي او التجاري او المناخي ، وزعمت ان بوسعها الاستغناء عن سائر الاقطار ، وسعت الى التقرب من العالم الخارجي ،

(١) راجع محاضرة البرت بدر الدكتور في علم الاقتصاد في مؤتمر الدراسات العربية المعقود في بيروت في ٣١ اذار عام ١٩٥٢ .

او سعى العالم الخارجي للتقرب منها ، بغية عزلها عن عالمها ، فلا مندوحة لها عن العودة الى الصواب وادراك الحقيقة التي قد تتجاهلها بدافع الطمع او الغرور او الذاتية . فالعزلة الاقتصادية في بلد عربي ، ولو كان مستقلاً دولياً وحكومياً عن غيره من البلدان العربية ، لا يمكن قيامها ولا بقاؤها ، بين شعوب هذه البلدان ، التي تربط بينها عوامل الجوار واللغة والعادات ، فضلاً عما بينها من علاقات تجارية وثقافية وسياحية وزوجية ومعيشية ومنافعية . وكما ان العزلة الاقتصادية غير ممكنة ، هكذا ايضاً شأن العزلة السياسية . هو المستحيل بالذات ، ان يحصل قطر عربي على استقلاله ويكون بمقدوره المحافظة عليه ، اذا كانت الاقطار العربية الاخرى غير مستقلة او نصف مستقلة . ومن السخف ان تزعم دولة عربية ما ، ان بإمكانها ان تطمئن الى سيادتها ، اذا كان الاستعمار قابلاً ، او اذا كان نفوذه متغلغلاً ، في الدول الاخرى او في البعض منها ، او حتى في احداها فقط . فليس غير الجهل ينكر وحدة المصلحة في المتحد العربي ، وان لم يكن الجهل فهو التجاهل ، والتجاهل في هذا المضمار يعني الخيانة .

الواقع العربي

تصدير

قلنا في الفصل السابق ان العالم العربي في واقعه عالم حكومات اكثر منه عالم شعوب ، شأنه في هذه الحالة شأن العوالم المستعمرة او نصف المستعمرة . فالعالم العربي ، وان يكن حصل بعد الحربين العالميتين الاخيرتين على نوع من الاستقلال ، فاستقلاله هذا بقي ، الى حد بعيد وبعيد جداً ، نوعياً او على الاصح ظاهرياً . فالبدعة الانتدابية التي ابتكرتها عبقرية واضعي معاهدة فرساي بعد الحرب العالمية الاولى ، ليست اكثر من صيغة ماكرة من صيغ الاستعمار . هكذا استدللنا على حقيقتها من واقعها . وليست الصيغ التي تمخضت عنها الحرب الثانية اقل مكرراً منها ، ولربما تزيد . فالاستعمار منذ ان كان ، معروف بالمكر والحيلة ، وهكذا سبق ما دام هناك شيء اسمه استعمار . فهو في مختلف صيغه ، لا يعيش في بلد ما ، اذا لم يكفل لنفسه نظاماً سياسياً وحكومياً ، يجنبه خطر الجماعات الشعبية الفقيرة الكاسحة ، كما انه في جميع حالاته يسعى ، بقوته او بمكره ، الى استتباب هذه الانظمة واستقرارها . فاذا كان هناك ما يشير الالم ويدعو الى الشكوى ، من واقع العالم العربي ، وهذا ما لا قبل لاحد ان ينكر وجوده ، فمسؤوليته تقع في الدرجة الاولى ، على حكومات العالم العربي ، والذين تولوا مقدراته ، والذين يدعون انهم يتكلمون باسمه . ولا يغرن احداً ديموقراطية استوردت الى بعض اجزاء هذا العالم . فهذه الديموقراطية هي اشبه ببضاعة تصدر لك دون ان تكون تميزتها ، حتى اذا وصلت اليك وجربتها ، وجدتها لا تليق بك ولا انت

تليق بها . جبّة لبسها رجل ما ، فخيّل اليه انه اصبح راهباً ثم راح
يطالب بان يُنظر اليه كما ينظر هو الى نفسه ، ويعامل معاملة
الراهبين .

انه لواقع مؤلم حقاً هذا الذي يتخبط به العالم العربي . والمؤلم
اكثرا ان يحرض القائلون عليه لكي لا يصاب هذا الواقع بكبير
ضرر ، باذلين الجهود لالهاء الشعوب العربية ، بذكريات تاريخية
احياناً ، وبوعود عرقوبية احياناً اخرى ، تخديراً لا لامها ، واجتناباً
ليقظة تفتّحُ اعينها على جراحاتها . ففيما نرى هؤلاء يشكون ويتذمرون
ويتنادون لعقد المؤتمرات فيما بينهم ، لوضع الخطط الآيلة لاصلاح
هذا الواقع ، نراهم من جهة ثانية ، يلتهبون غيره عليه ، ويهرعون
منفردين ومجتمعين ، للدفاع عنه والمحافظة عليه ، غير متورعين عن
استعمال أبشع الاساليب ، للضرب على أيديّ تمسه باذى ، لان سلامة
الواقع ضرورية لسلامتهم ، وسلامتهم في عرفهم على الاقل ، هي
سلامة الوطن الذي يحكمونه .

ان الحديث عن الواقع العربي حديث طويل عريض ، لا يتسع
له هذا الكتاب . على اننا سنسعى الى درسه ، في أهم نواحيه ،
وبالقدر الممكن من الايجاز ، معتمدين في هذا البحث اقساماً
ثلاثة ، هي الواقع الاقتصادي ، والواقع الاجتماعي ، والواقع
السياسي .

الواقع الاقتصادي

إذا كان واقع العالم العربي الاقتصادي لا يدعو إلى الرضى ، وهو كذلك ، فليس سبب هذا فقدان الثروة الطبيعية ولا قتلها ، إنما السبب يعود في الدرجة الأولى إلى الخطأ في هيمنة المهيمنين على هذا الواقع . فهو لاء إما عن نقص في الخبرة ، أو نقص في الاخلاص ، أو ضعف في الوعي الوطني والقومي ، لا يعملون شيئاً لانهاضه ، أو انهم يرتجلون اعمالاً ، كان الأولى الا يعملوها ، لعدم تلاؤمها مع التطور العلمي ، مما يؤدي بالنتيجة إلى إبقاء الواقع على ما هو عليه ، والابقاء على الواقع في هذا العصر التطوري السريع ، رجوع إلى الوراء .

لا تكاد تقوم حكومة في أية دولة من الدول العربية ، حتى تعلن في بيانها ، لدن استلامها الحكم ، انها ستوجه اهتمامها إلى حالة البلاد الاقتصادية . وهي تعلن ذلك ، بعد ان تكون شرحت سوء هذه الحالة ، وما تجرّه من عواقب على البلاد . وتعذرنا هذه الحكومات إذا قلنا ، إنه ما من واحدة منها ، قامت بوعودها كلها ، وإذا قامت ببعض منها ، فهي تحرص كل الحرص على ألا تغير إلا بقدر ضئيل جداً ، في التشريعات الاقتصادية ، التي وضعتها

في السابق ، وتضعها في الحاضر ، المجالس السياسية العديمة الخبرة في الشؤون الاقتصادية ، فتبقى هذه الشؤون عرضة لتقلبات السياسة ومبارزاتها ، وفي كثير من الاحيان ضحية تلك المبارزات . وبالنظر لوجود عوامل خارجية شتى ، لها تأثيرها الملحوظ في المبارزات السياسية ، كما سنبين في بحثنا واقع العالم العربي السياسي ، تبقى الحلقة المفرغة حلقة مفرغة ، ولا يحدث كبير تغيير في الواقع الاقتصادي .

قد يقول قائل ، ان واقع العالم العربي الاقتصادي هو اليوم أحسن منه في أي وقت مضى ، بدليل ما هو حاصل في هذا العالم من ثروات اكثر من ذي قبل . فظهور النفط في الجزيرة العربية مثلاً ، نتج عنه تدفق الدولارات بالملايين عليها ، ومرور الجيوش المحاربة في الأقطار العربية أثناء الحرب ، كان سبباً لدخول ثروات نقدية كبيرة الى هذه الاقطار . ان من يقول هذا القول فقير جداً في علم الاقتصاد ، اذ انه يعتبر ان وفرة المال ، وليس النفع العام الحاصل منه ، هو علامة الازدهار الاقتصادي . هو يجهل ، او يتجاهل ، ان وفرة المال ، اذا حُبست عن الاعمال العامة ، التي يفيد منها المجموع ، وبقي اكثرها او نصفها ، او أقل من نصفها ، في حوزة الفرد ، كما هو حاصل بالفعل في العالم العربي ، ليس فقط لا تساعد على الانعاش الاقتصادي ، بل قد تكون هي نفسها من اسباب تأخير هذا الانعاش . ذلك لان الثروات المتجمعة على هذا الشكل ، توجد عند اصحابها ميلاً الى التبذير الفردي ، وتقوي فيهم روح الانانية وحب التفوق ، وتخلق في الجماعات المحرومة

روح الحسد والتقاعس عن العمل، عندما يرى أفرادها ان النصيب الاكبر من نتاج عملهم، يذهب الى اصحاب الثروات، بحيث لا يصيب الجماعات منه الا قسطاً ضئيلاً، مما يؤدي بالنتيجة الى انخفاض الانتاج العام، وبالتالي الى انخفاض مستوى المعيشة العام. لسنا بحاجة الى التدليل على خطأ نظرية القائلين بان وفرة المال في العالم العربي دليل على تحسن حالته الاقتصادية. ان مجرد اللقاء نظرة خاطفة على الواقع تكفي لتبديد هذه المزاعم. في الجزيرة العربية مثلاً، حيث تحت كل حفنة رمل دولار، لا يستطيع ترف الملوك والامراء والاعيان وتبذيرهم الاموال بلا حساب، ان يخفي البؤس الخيم على الناس، كما انه لا غنى الارض في سوريا ومصر والعراق، ولا غنى التجارة في لبنان، يخفيان شكوى الفقر عند اهل سوريا ومصر والعراق ولبنان. فالمال الوفور في الاقطار العربية، تتمتع به قلة، تحتكره في صناديقها حيناً، وتبدده على رفاهيتها واشباع شهواتها حيناً. واذا سخط احياناً بالقليل منه على غير نفسها، انحصر سخاؤها في تبرع لشخص ما، او لعائلة، او لمؤسسة، ولم يصب الاعمال العامة، او المشاريع الانتاجية من سخاها غير قدر ضئيل لا يتناسب مع وفرة المال المتجمع.

قلنا في الفصل السابق ان العالم العربي يزخر بالثروات. ولكن ما يفتقر اليه العالم العربي، هو تنظيم هذه الثروات للأفادة منها على اوسع وجه، بحيث يأتي غناها شاملاً لهذا العالم كله، وليس لفئة محدودة وخاصة، هي القلة العديدة الضئيلة فقط.

لقد تسنى لنا مؤخراً ان نطلّع على تقريرين يكشفان عن كثير من الحقائق عن امكانيات العالم العربي الاقتصادية ، وعن القصور الحاصل في استثمار هذه الامكانيات ، وما يترتب على هذا القصور من نتائج ، ليست في مصلحة هذا العالم ، لا اقتصادياً ولا اجتماعياً ، ولا سياسياً . وقد رأينا ان نعتمد على ما جاء في هذين التقريرين ، لان واضعيهما ، فضلاً عن خبرتهما الاقتصادية ، عربيان يستوحيان المصلحة العربية بالدرجة الاولى ، ويدرسان على ضوء هذه المصلحة . وهذا ما لا يتسنى لاي خبير اجنبي ، مهما كان بحته مستقيضاً ، ومهما سعى للظهور بمظهر الاخلاص للعالم العربي .

التقرير الاول وضعه الدكتور في علم الاقتصاد البوت بدر ، في مؤتمر الدراسات العربية ، ونشرته مجلة الابحاث في العدد الثاني من السنة الخامسة عام ١٩٥٢ ، وقد نوهنا به في الفصل السابق .

والتقرير الثاني وضعه الخبير الاقتصادي عبد الله عدرا ، يبحث فيه النصيب الذي يحصل عليه حالياً لبنان وسوريا مقابل مرور انابيب النفط عبر اراضيها ، والنصيب الذي يستحقه القطران المذكوران والواجب ان يحصل عليه ، مقابل الامتيازات والضمانات المعطاة لشركات النفط . وقد نشر هذا التقرير المؤتمر الوطني اللبناني في كراس خاص في تموز ١٩٥٢ .

والمؤسف ان لا الحكومات العربية ، ولا الجامعة العربية ، تولي مثل هذه التقارير الأهمية التي تستحقها ، في حين انها تأخذ بتقارير يضعها خبراء اجانب ، لا يمكنهم ان يتخلوا عن اجنبيتهم عندما يدرسون المسائل العربية ، لا سيما من كان له ، او لدولته ،

او للدول المحالفة لدولته ، او لأيا دولة غربية ، مصلحة في الامر .
لن نأتي في هذا الكتاب على كل ما جاء في هذين التقريرين ،
مكتفين بتوجيه انظار القراء والعاملين في حقل الاقتصاد العربي ،
والحقل السياسي ايضاً ، الى ما فيها من دروس وحقائق وعبر . على
اننا سنقتطف منها ما يساعد على جلاء واقع العالم العربي الاقتصادي .

يقول الدكتور بدر في تقريره ، ان الفقر المدقع الذي يعيش
فيه السواد الاعظم في العالم العربي ، ليس مسبباً عن عدم وجود
الامكانيات . « فالعالم العربي ، رغم واقعه المعتم ، يجيش بالامكانيات
الزاهية ، واذا كان وجهه ارضنا كالحماً ، في مجموعه ، (كلمة في
مجموعه : للمؤلف) فباطنها سمح سخى . فهي وان تكن شحيحة
بالمعادن إلا انها تزخر بموردين اثنين يتضمنان امكانيات كبيرة ،
هما الماء والنفط » .

على ان وجود هذه الامكانيات والثروات الضخمة ، لا يبدل
من الواقع ، ما لم تستثمر وينظم استثمارها وتوزيعها ، وتعمم الفائدة
منها ، بحيث لا يبقى المستثمر من الارض ، كما جاء في التقرير ،
ثمانية بالمائة فقط من مجموع مساحتها ، اي مائة واربعين الف كيلو
متر مربع من أصل مليون وسبعمائة الف كيلومتر مربع ، وبحيث
لا يكون هناك اجحاف كلاجحاف الراهن في التوزيع ، اي ان
لا يكون سبعة وثلثون بالمائة من مساحات الارض المستعملة في
ملكية نصف بالمائة من مجموع السكان . وهذا الواقع هو نفسه فيما
يتعلق بالموارد الثاني ، أي النفط . فهذا المورد الضخم قلما يستفيد

منه المجموع ، بل تحصر فائدته في فئة قليلة من الخاصة ، التي تبذره على استهلاكها الكهالي الخاص ، ولا يصرف منه في المشاريع إلا قدر ضئيل جداً .

لقد كشف التقرير الآنف الذكر عن العلة التي يتخبط بها العالم العربي الاقتصادي ، في واقعه ، واطهر مساوئها بكثير من الوضوح ، ناعياً على العالم العربي اضطراب شؤونه الاقتصادية ، وعدم توجيهها التوجيه الصالح ، وافتقاره الى المشاريع العامة لاستنفاد امكانياته الزاخرة ، وعدم انتهاجه سياسة التبادل بين دولة ، وتفضيله الاتجار مع الدول الاجنبية على الاتجار فيما بين الدول العربية ، الأمر الذي يؤدي الى تسرب القسم الاكبر من ثروته الى الخارج ، كما انه كشف عن اخطار الفردية الدولية في واقعنا الاقتصادي ، وتوزيع الثروات توزيعاً بعيداً عن العدل ، والارتجال في المشاريع ، دون اي اعتبار للخبرة الفنية ، واعتماد خزينة الدول العربية على الضرائب غير المباشرة اكثر من اعتمادها على الضرائب المباشرة ، مما يسبب ارهاق الطبقات العامة وافتقارها الخ . الخ .

لقد وفق الدكتور البوت بدر في شرحه واقع العالم العربي الاقتصادي ، وتبيان الامكانيات الزاخرة التي يجيش بها هذا العالم . على ان المستغرب في التقرير ، ما جاء في التوصيات التي اختتم بها . ففي توصيته الثالثة مثلاً ، ألح على تشجيع الاعمال الحرة الى درجة شجب فيها اقدام الحكومات على القيام بمشاريع تستطيع المؤسسات الخاصة ان تقوم بها ، بانياً رأيه هذا على عدم أهلية الحكومات العربية للاضطلاع بالمسؤوليات الاقتصادية . وهذا في نظرنا رأي غريب

لمن لا ينكر ، شأن واضح التقرير ، وجود طبقات اجتماعية مختلفة
و ذات مصالح جد متباعدة في العالم العربي ، مما يسهل معه حصر
الثروات بيد الطبقة او الطبقات الأقوى ، مالياً ونفوذياً وسياسياً .
وفي رأينا انه أسهل كثيراً ان تقوم الحكومات ، او تستبدل
طوعاً ام كرهاً ، لكي يكون التوجيه الاقتصادي والاضطلاع
بالمسؤوليات الاقتصادية بأيدي صالحة ، من ان تقوم المؤسسات
الخاصة ، التي تطلق لها يدها حكومات غير صالحة وغير شعبية
كالحكومات العربية القائمة . ولعل الدكتور بدر استلم توصيته
تلك من اعتباره النظام الرأسمالي الحر - الحر هنا تعني حرية
الاستثمار - اصلح الانظمة للعالم العربي ، وهذا ما لا توافقه عليه
الكثرة في الشعوب العربية .

ومع ان الدكتور بدر جرب في تقريره ان يظهر بمظهر المحايد
فيما يتعلق بموقف العالم العربي الخارجي ، غير انه ليس من الصعب
على من يقرأ خلال السطور ، ان يتبين ميل واضح التقرير الى حصر
التعاون الاقتصادي مع الغرب ، دونما نظر الى العلاقات التاريخية
مع هذا الغرب ، وتقارب مصالحه مع مصالح العالم العربي ونضال
هذا الاخير ضده . لذلك هو يهيب بالعالم العربي ، الا يطالب
بالمستحيل (كذا) ولا يفاوض الغرب على صعيد المثالية التي
تؤدي الواقع العملي ، وقلمنا تعمل بمبدأ التوفيق والتراضي الذي
يكون حجر الزاوية في البناء الديمقراطي « كما انه يدعو في توصيته
السابعة ، وذلك بناءً على اقرار النقطة الرابعة الاميركية وقبولها
من جانب الحكومات العربية ، « الى انشاء مجلس اقليمي فني ،

لا سياسي ، يؤلف بين مشاريع هذه النقطة ويتدارسها على ضوء
المصلحة الإقليمية العامة كي تجيء جميع هذه المشاريع التي تفيد من
البند الرابع متجانسة متكاملة لا متنافسة متضاربة « مما يدل على ان
الدكتور بدر يعتبر البند الرابع مسألة اقتصادية وحسب ، لا دخل
لها في سياسة العالم العربي وربطها بالسياسة الاميركية ، وهذا ما لا
يقره عليه احد ، حتى الامير كيون انفسهم^١ . ومع هذا وعلى الرغم
من مخالفتنا الدكتور بدر في بعض توصياته لاصلاح الواقع
الاقتصادي في العالم العربي ، فان في ايضاحاته عن هذا الواقع ،
والامكانيات التي يزخر بها ، ولا يفيد منها ، ما يدعو الى الأخذ
بهذه الايضاحات والاسترشاد بها في معالجة الشؤون الاقتصادية ،
بالطرق التي يقضي بها التطور العلمي الاقتصادي والسياسي ، ويفرضها
الاخلاص القومي والاجتماعي .

اما التقرير الثاني الذي وضعه السيد عبد الله عدرا ، فمع انه
مقتصر على سوريا ولبنان ، وما يصيبهما من عائدات النفط الذي
يمر باراضيها ، فهو يعطي صورة واقعية عن الاجحاف اللاحق
بهذين القطرين من جراء تهاون السلطات ، وسكوتها عن هذا
الاجحاف ، والحسارة الناتجة عن ذلك ، وتأثيرها في الواقع
الاقتصادي الذي يتخبط به كل من سورية ولبنان .

(١) راجع كتاب اعمدة الاستعمار الاميركي تأليف العالم الاقتصادي
الاميركي فكتور بولو وتعريب الاستاذ منير بعلبكي (وقد نشرته دار العلم للملايين
بيروت . سنة ١٩٥٢)

لم يعتمد السيد عدرا في تقريره نظريات تحتمل الأخذ والرد ،
ولكنه اعتمد على الارقام والحسابات الدقيقة ، وهي تبين بوضوح
مدى الاجحاف المخزي ، اللاحق بخزينة الدولتين ، كما تبين استهتار
السلطتين اللبنانية والسورية بحقوقها من جهة ، ولصوصية شركات
النفط من جهة ثانية .

ماذا في التقرير ؟

« عندما عقدت الاتفاقية جعلت حصة البلد الذي تمر فيه الانابيب
٧,٣٥ قروش عن كل طن مصدر منه . وهذا الرسم هو مقابل
جميع رسوم المرفأ ، وجميع الرسوم ، اياً كان نوعها ، والممكن
فرضها عند التحميل ، وهو يشكل تسديداً تاماً لارشاد السفن
القادمة نحو مراكز الرسو ، او التي تغادر هذه المراكز بقصد تحميل
النفط المعد للتصدير ، ويدخل ضمن ذلك رسوم ونفقات المهاجر
الصحية ، ونفقات الجمارك والشرطة ، ونفقات الموظفين من الحفراء
والمفتشين والحراس الذين يصعدون الى السفن اثناء تحميلها او الذين
يرابطون في البر وفي منشآت الشركة . ويقوم هذا الرسم ايضاً
مقام رسوم المحروقات ، ورسوم الجمارك على جميع المستورد ،
ورسوم البلديات ، وضريبة الاراضي التي كان يدفعها اللبناني او
السوري عندما كان مالكاً للارض قبل انتقالها للشركة ، وضريبة
الدخل ، ورسوم الطوابع ، وغيرها من الضرائب الراهنة
والمستحدثة . ويحق للشركات مقابل هذا الرسم استخدام الاراضي
الحكومية والشواطىء ، واستملاك جميع الاراضي الضرورية باسم
المصلحة العامة ، ويسمح لها بانشاء الخطوط التلفونية السلكية

واللاسلكية ، وبناء الطرقات والاستفادة من مياه الأنهر النخ النخ .
وتقدم الحكومة خدماتها لحفظ الامن وصيانتها ، وحماية الشركات
وأموالها وموظفيها ، وكل ذلك لقاء ٧,٣٥ قروش عن كل طن
من البترول المصدر .

هذه هي السرقة بعينها من جانب الشركات ، والاستهتار
المخزي بعينه من جانب الحكومات .

وفي عام ١٩٥٢ ، بناء على الضجة التي أثارها الشعب ضد
الشركات ، تمست الحكومتان اللبنانية والسورية ، وقامتتا
بمفاوضات مع الشركات لتعديل الاتفاقية ، فجاء مشروع التعديل
كما أقرته الحكومة (مشروع التعديل لم يقدم بعد للمجلس النيابي
وسيقدم قريباً . والمجلس النيابي على ما عودنا ، سيصدقه حتماً ،
اذ انه لم يتعود درس مثل هذه الامور التافهة ...) بمثابة الضحك
على الذقون .

ماذا في التعديل ؟

« لقد استبدلت القيمة ٧,٣٥ قروش بالقيمة ٢,٨٨ بنساً ،
وهذه القيمة الجديدة لم يتبدل فيها إلا اسمها . كانت قروشاً لبنانية
سورية ، فأصبحت بنسات انكليزية ، إذا حولت بالسعر الرسمي
جاءت ٧,٣٥ قروش لبنانية سورية ، لا زيادة ولا نقصان . واذا قال
الفريقان المتعاقدان ان سعر السوق الحرة تجعلها اكثر من ٧,٣٥
قرشاً ، فكيف يضمن ثبات سعر البنس الانكليزي بالنسبة للعملة
المحلية او للدولار ، الميزان التجاري العالمي ، عدا عما نعرفه من
سوء استعمال عمليات النقد النادر عندنا . هذا هو تعديل الاتفاقية

من حيث عائدات خزينة الدولة من النفط الذي يمر في أراضينا .
كان اجحافاً قبل التعديل فأصبح هزلاً وخداعاً وإلهاءً بعده . فلو
أراد الفريقان المتعاقدان ان يكونا جادّين في التعديل لكانا اعتمدا
الذهب أساساً لتعيين العائدات » .

ويعود التقرير الى أساس تعيين حصة لبنان وسوريا من
العائدات ، ويفضح مهزلتها فيقول :

« كيف توصلت الحكومة والشركة الى رقم ٧،٣٥ قرشاً بدلاً
من ٧ أو ٨ قروش مثلاً؟ أفلا ترمز هذه الكسور الى عملية حسابية
« طويلة عريضة » دقيقة حتى تبلغ هذا الرقم ؟ وبغية اكتشاف هذه
العملية ، يجدر الرجوع الى الاسس التي بنيت عليها ، وتناسبها مع
فوائد الشركة من العقد . ولمعرفة فائدة الشركة من نقل بترولها
عبر سوريا ولبنان ، يجب ان ندرس السبيل الآخر الذي تضطر ان
تسلكه الانابيب في حال رفض سوريا ولبنان مرورها عبر أراضيها .
والطريق الآخر الوحيد هو الذي يمرّ بالخليج الفارسي والبحر
الاحمر وقناة السويس ومنها الى اوروبا . واذا قارنا بين كلفة الطريق
الطويل ، وبين كلفته عبر سوريا ولبنان ، لوجدنا ان الفرق يبلغ
حوالي ليرة استرلينية ونصف عن كل طن ، وذلك رسم مرور في
ترعة السويس ، واجرة نقل ، وزيادة بناء الانابيب في الطريق
الطويل بمقدار ثلاثمائة ميل . وفي مصلحة اي شركة تجارية ، تمد انابيبها
في اراضٍ صحراوية وعرة ، طويلة جداً ، ان تربح اولاً ثقة البلاد
التي تمر فيها ، بالفوائد التي تقدمها ، درءاً للاخطار التي قد تتعرض
لها ، ومعنى ذلك جلي ، وهو انه لو تضامن لبنان وسورية وأصرا

على رسم ليرة انكليزية ونصف عن كل طن لنجحاً في مطلبهما ،
لان الشركة تفضل ان يجري بتروها بطريق اقرب واسهل ، وأضمن
وأسرع إصلاحاً وحماية ، واكثر توفيراً لها بنصف عدد ناقلات
البتروول وثمانها المجدد ومصاريدها ، وكذلك الرأسمال المجدد للزيادة
في طول الانابيب والمحطات ومصاريدها . فيصبح الرسم بذلك
١٣٥٠ قرشاً عن كل طن بدلاً من ٧٣٥٠ قرشاً ، وتصبح عائدات
لبنان وحده (واضع التقرير لبناني ، وقدم تقريره الى المجلس النيابي
اللبناني) مائة واربعين مليون ليرة لبنانية في السنة بدلاً من سبعة
ملايين . فلو تولى المفاوضات عن البلاد أناس فنيون واعون
مخلصون ، لجاءت النتيجة لمصلحتنا . ولو كانت الشركات الاستثمارية
تستحي ، لما قبلت بهذا الرسم الخزي الذي يسيء اليها اكثر مما يسيء
الى البلاد ، باثارته النفوس الشريفة التي لم تزال حية ... »

وعدا عن الغنى الفاضح في العائدات ، فقد أوضح التقرير مقدار
الحسارة التي تصيبنا من الحصة المنصوص عنها في الاتفاقية ، والواجب
تسليمها عيناً من البتروول الخام ، إذ ان هذه الحصة أعطيت للشركة
مقابل ثمن مقطوع ، بسعر أدنى كثيراً من السعر القانوني ، مما
حررنا من عشرة ملايين ليرة سنوياً . وذلك بحجة ان لا قدرة لنا
على تصفية الكمية . وقد أتى التقرير ايضاً على عدم قانونية تسلم
الشركة لمصفاة طرابلس ، التي أنشئت من مال الخزينة اللبنانية ، كما
جاء على تنكّر الشركات كلها لتعهداتها بما يتعلق بالعمال وأجورهم ،
والامتيازات التي تتمتع بها هذه الشركات ، وسوء استعمال هذه
الامتيازات ، مما يدل على وقاحة المستثمرين وطمعهم وخنوع

ان الواقع الاقتصادي العربي ، يتعثر باكثر من هذه العثرات التي ذكرنا . فالشركات التي تستثمر معظم المرافق العامة هي شركات اجنبية ، تتمتع بامتيازات مجحفة بمصلحة البلاد . ولطالما تذرعت هذه الشركات بامتيازاتها الممنوحة لها من السلطات العثمانية قديماً ، ومن السلطات الانتدابية فيما بعد ، لكي تفرض إرادتها فرضاً ، والدولة التي تنتمي اليها كل من هذه الشركات تهرع لمساعدتها ، والسلطات المحلية تنحني امام إرادة تلك الدولة ، لا سيما متى كانت هذه من الدول الغربية العظمى . كل بنوك الاصدار في الدول العربية هي من رؤوس اموال أجنبية . واذا كان قسم ضئيل من أسهم هذه البنوك يملكه نفر من المالمين الوطنيين ، فما ذلك إلا من قبيل ذرة الرماد في العيون . هذا فضلاً عن اعتماد هذه الشركات على السرقة بشكل غير مباشر ، كتعيين زعماء وطنيين في مجالسها الادارية ، يساعدون الشركات بنفوذهم الحكومي والاقطاعي ، على ستر مخالفاتها ، وتغطية لصوصيتها ، وإسكات أصوات النقمة عليها . هي التجارة بالضمائر الرجسة التي تتقنها هذه الشركات ، وتسلب بواسطتها خيرات العالم العربي .

ومما يزيد الواقع الاقتصادي سوءاً ، التباعد الاقتصادي بين الدول العربية . ففيما نرى أبواب العالم العربي مفتوحة على مصاريعها للتعامل مع الدول الاجنبية ، الغربية منها على الاخص ، تبادر هذه الدولة او تلك ، من الدول العربية ، لتقييد التعامل مع بعضها .

فالقضية الغاشمة ، التي تقوم حالياً بين سوريا ولبنان ، اضرّت بمصالح البلدين الشقيقين ، وتكاد الاجتماعات التي يعقدها الطرفان من وقت الى آخر ، تشبه اجتماعات « بان مون جوم » ، لعقد الهدنة بين المتحاربين في كوريا . وقد تعقد الهدنة في كوريا قبل ان يتفق « الشقيقان العربيان » . ومرجع ذلك وجود جماعات في لبنان وسوريا تستثمر القضية لمصلحتها الشخصية وزيادة ارباحها منها . هذا اذا لم يكن هناك أصابع اجنبية تتدخل في المسألة ، لغايات سياسية بعيدة ، تقضي بتباعد الدولتين ، وهو أمر لا تعوزنا البراهين للتدليل عليه .

على ان التباعد لا يقتصر على لبنان وسوريا وحدهما ، بل يتعداهما الى سائر الدول العربية . انه لاسهل ان تتعامل دولة من الدول العربية مع دولة اجنبية ، بشرط ان تكون هذه الدولة غريبة ، من ان تتعامل مع دولة عربية اخرى ، على الرغم من وجود الجامعة العربية ، هذه الجامعة التي لم تعمل شيئاً الآن ، من اجل التقارب بين الدول الاعضاء فيها . فهي لم تسع بعد لتسهيل التبادل الاقتصادي بين دولها ، ولم تضع أية قاعدة لاتفاقات جمركية او اقتصادية ، ولا ساعدت على إلغاء ، او على الاقل ، تسهيل جوازات المرور من دولة الى دولة ، ولا وضعت أسساً لتبادل المنافع ، كأنها أنشئت فقط لعقد اجتماعات دورية للجدل السياسي العقيم ، وزيادة البلبلة بين الدول العربية .

ان استهتار الحكومات العربية بالتنظيم الاقتصادي ، وقعود

الجامعة العربية عن الاهتمام بهذا التنظيم، يزيد خطره يوماً عن يوم،
تجاه قيام دولة اسرائيل الجديدة والمجاورة. هذه الدولة التي تتطلع
بشغف الى العالم العربي وتعتبره مداها الحيوي. فليس يكفي ان
نحارب الدولة الاسرائيلية بالكلام والبهورة والمقاطعة « المزعومة »،
ما دمننا حريصين على إبقاء واقعنا الاقتصادي على ما هو عليه، بينما
هي تعمل جاهدة لانحاء اقتصادها، وبينما الدول الغربية التي تحتضنها
تساعدنا على هذا الانحاء. وفي تقرير وضعه السيد ادمون طحيني،
سكرتير جمعية الصناعيين في لبنان تساءل المقرر: « تجاه التنظيم
الاقتصادي الذي تقوم دولة اسرائيل، تجاه جهدها الصناعي، تجاه
سعيها المتواصل لانحاء اقتصادها، ماذا تعمل الدول العربية، وما
هي الخطة التي تنتهجها، وما هو التنظيم الذي تضعه، وما هي
الاهداف التي تسعى لتحقيقها، وما هي الادارات التي تشرف على
هذا التنظيم، وماذا تعمل الحكومات العربية لاجتناب خطر
اسرائيل عليها؟ » وهو يجيب باننا لا نعمل شيئاً، ويستخلص من
ذلك، ان قعودنا عن العمل، هو بمثابة مساعدتنا لهذه الدولة على
تحقيق حلمها بجعل العالم العربي المدى الحيوي الافضل لدولة اسرائيل،
وجعل هذا العالم بملايينه سوقاً مفتوحة لها...

ولا يغرب عن البال، ناحية مهمة جداً من نواحي قصور الواقع
الاقتصادي في العالم العربي، وهي الناحية الصناعية. فعلى الرغم
من قيام بعض صناعات خفيفة، كان الفضل في قيامها للمغامرة
بعض الافراد، فالصناعة العربية ما تزال فقيرة جداً بالنسبة للاستهلاك.
وهذا الفقر، في رأي السيد ادمون طحيني، عائد الى عوامل عديدة،

منها حكومي وهو الاعم ، ومنها شعبي . فالحكومات لا تعمل شيئاً لازدهار هذه الصناعات ، ولا تهىء لها الاسباب والمؤهلات لمواجهة مزاحمة الصناعات الاجنبية لها ، ولا تهتم بالسهر عليها لكي تصبح قادرة على الصمود تجاه ما يدخل من الخارج ولا تقوم بالدعاية اللازمة لها ، ولا تعتمد سياسة وطنية في مناهجها الاقتصادية ، هذا عندما يكون عندها مناهج اقتصادية ، وهو ما ليس كائناً في اكثر الدول العربية . فاذا أضفت الى العامل الحكومي العامل الشعبي ، الموروث عن العهد الاستعماري والانتدابي ، أعني الاعتقاد بأن ما يأتي من اوروبا او اميركا افضل من الذي يُصنع في الداخل (وهو ان يكن صحيحاً في بعض الاشياء لكنه خطأ في كثير منها) تبينت لك اسباب شلل الواقع الاقتصادي العربي وعدم ازدهاره .

وما هي النتيجة الحاصلة من ذلك ؟

النتيجة ظاهرة ولا تحتاج الى كثير من الشرح . فأسواق المدن العربية الكبيرة غاصة بالبضائع الاجنبية والاموال التي تذهب ثمناً لهذه البضائع تزيد في خلل الميزان الاقتصادي . واكثر ما يتجلى هذا الخلل في لبنان ، الذي يستورد عشرة اضعاف ما يصدر ، نظراً لتعود سكانه ، ولا سيما الذين يعيشون في المدن ، الاسراف والظهور بما لا يتفق مع مقدرتهم المالية .

ان العالم العربي لم يشف بعد من علة الافتتان بما يصنع في اوروبا واميركا ، وما يأتيه منها . ان عبارة Made in U. S. A. او Made in England او Made in France ، لا تزال تستهوي اكثر الشارين ، حتى ان الباعة يضعون هذه العلامة الفارقة على

بعض البضائع الوطنية زيادة في التشويق . هي فرع من الدعاية
الاستثنائية ، التي يتقنها اي اتقان الاستعمار الاقتصادي . والمؤسف
ان السلطات المحلية ، لا تهمل العمل على تدارك هذا النقص
الاشعوري في عقلية الناس فحسب ، بل تشجعه وتغذيه ، باطلاقها
حرية الاستيراد للمواد الكيماوية ، التي يستغنى عن الكثير
منها ، ناهيك عن مساعدة السلطات في الدعاية لها ورعايتها لما
يعدّه مستوردوها ومستثمروها من معارض ، بقصد التشويق ،
واظهار المصنوعات الوطنية بمظهر المسكنة تجاه المصنوعات الاجنبية .

ان الغرب عندما رأى تزايد الوعي القومي في الشعوب
المستعمرة ، وتبدّد امله في استعمار هذه الشعوب استعماراً سياسياً ،
افرغ اهتمامه بالاستعمار الاقتصادي ، باذلاً جهده لمقاومة الوعي
القومي المتزايد ، بالعمل على كبت الوعي الاقتصادي ، وهو في
عمله هذا يجد تشجيعاً له من السلطات الوطنية ، التي تجرد العامل
القومي والوطني عن العامل الاقتصادي ، جهلاً حيناً وتجاهلاً غير
مشرّف حيناً ، فاسحة المجال لطغيان الاستعمار الاقتصادي ، المؤدي
حتماً الى الاستعمار السياسي ، بطريقة غير مباشرة ، ومهيئة للدول
الاستعمارية فرصة ملائمة لتغلغل رأس المال الاجنبي في العالم العربي ،
تحت ستار المساعدة الانسانية البريئة - وهي ليست بريئة ولا
انسانية - للبلدان المتخلفة اقتصادياً .

لقد حكم الغرب بان العالم العربي من البلدان الفقيرة ، المتأخرة
اجتماعياً واقتصادياً ، فأشفق قلبه عليه ، وثار فيه النخوة ،

وشمله ببرامج الاحسانية ، وتبرع بماله مع من تبرع لهم ، بمكارم
النقطة الرابعة ، فسارعت حكومات العالم العربي الى قبول هذا
التبرع ، فرحةً شاكرة ، وظهرت عالمها بمظهر الفقير الشحاذ ،
الواقف على ابواب المحسنين ، متعامية عما يجره موقفها من عواقب
على شعوبها . اننا تجاه موقف الحكومات هذا، نحار اذا كانت هذه
الحكومات ورجالها، جاّدين في ادعاءاتهم الاستقلالية، وحرصهم
على السيادة الوطنية والقومية . فالاقوال وحدها لا تكفي ، اذا
جاءت الاعمال مناقضة لها . فلا المؤتمرات التي تعقد ، ولا الخطب
العنترية ، ولا التعنت في المفاوضات ، ولا التبيجات الكلامية ،
تستطيع إخفاء ما يكمن وراء النيات ، وما يدبر للعالم العربي في
الكواليس ، وما يطبخ له في مطابخ الاستعمار .

اما ان يكون العالم العربي فقيراً ، فهذا ما أثبتنا عكسه في
الفصل السابق ، مستندين الى دروس خبراء معروفين . واما ان
يكون واقعنا متأخراً اقتصادياً واجتماعياً، فهذا صحيح ، ما دام هذا
الواقع محروساً من الذين اقيموا ، أو أقاموا انفسهم حراساً عليه ،
لكي لا تمس قدسيته بسوء . ولكن ان ننتظر العون والخلص
من الخارج ، وان نرجو من مساعداته خروجاً من الواقع المرير ،
وان تتكفل النقطة الرابعة برفعنا الى مصاف الامم المتقدمة ، فهذا
ما يقصر عن فهمه ادراكنا . فاذا كان واقع العالم العربي متأخراً
اقتصادياً ، وهو كذلك ، فليس السبب راجعاً الى قلة الثروات
والموارد والامكانيات، وانما السبب ، كما من في اتكالية العالم العربي،
الناجمة عن فقر في النفوس اكثر من الفقر في الاموال . من خمسين

صندوقاً من الصناديق المنتفخة ، التي يجلس عليها اثرياء كل بلد من البلدان العربية ، نستطيع الحصول على اموال كافية للاعمال النافعة ، تغنينا عن رهن كرامتنا مقابل قروض ومساعدات يتكرم بها الآخرون علينا . من نفقات مآدبة من المآدب العامرة ، نستطيع ان نفقح مدوسة يدلف اليها العشرات من اولادنا . من اموال توزع على المحاسيب ، وتشتري بها الضمائر ، نستطيع ان نبني المستشفيات لمعالجة مرضانا . من قصر واحد ، ومن مزرعة اقطاعية واحدة ، نستطيع إسعاف المنكوبين واللاجئين ، الذين يتطوع الغيارى لمساعدتهم بعد ان كانوا هم سبب نكبتهم . ان البلدان المتأخرة ، تبقى متأخرة الى ان تدرك ، انه ما من غريب يمهه تقدمها ، اذا ما اهتمت هي به وعملت من أجله ، وكل مساعدة يتبرع لها بها الآخرون انما يقصد منها استيلاء هؤلاء على مقدراتها ، واستخدامها لاغراضهم المختلفة ، عسكرية كانت ، ام اقتصادية ، ام استعمارية . وعندما يطبل زبانية الاجانب من الوطنيين لهذه المساعدة ، فانما يكون مرجع ذلك رغبتها في خدمته ، وشهوتها الى الحكم او الكسب عن طريق التواطؤ في ميادين الكسب والاستثمار .

ان من يدرس واقع العالم العربي الاقتصادي درساً علمياً وموضوعياً ، لا يسعه إلا ان ينسب فقره الى التوجيه المقصود الذي يهيمن عليه الاستعمار ، ويعنى به المتولون أمر هذا العالم . ان العالم العربي من أغنى البلدان ثروة ، وليست هذه الثروة محصورة في قطر او قطرين او ثلاثة كما يُعتقد ، بل هي موزعة في اقطاره كلها . فنفظ الجزيرة العربية مثلاً ، لا يصح ان يقال ان ثروته محصورة في

الجزيرة ، ما دام هذا النفط لا يكون ثروة إلا اذا مرّ بشرقي
الاردن وسوريا ولبنان ، لينقل ويحمل ويجرس ويبيع . قيمة
الذهب والمعادن لا تتوقف فقط على وجودها في أرض ما
واستخراجها منها ، بل تتوقف ايضاً على صقلها وسبكها ونقلها وفتح
الاسواق لها . اذن فالبلدان التي يمر فيها النفط هي غنية به ، غني
البلدان التي ينبع منها . وما قلناه عن الثروة النفطية يصح قوله في
الثروات الاخرى ، التي اذا وجدت في قطر ما من الاقطار العربية
اكثر من قطر آخر ، فقيمتها والفائدة منها رهن بمقدار التعاطي
بها بين اقطار ، مهما اصطنع بينها من التباعد ، فهي تشكل وحدة
طبيعية وجغرافية ، ما من قوة تقوى على تجاهلها والتنكر لها . ان
مناخ لبنان لا يشكل ثروة إلا اذا دلف الى لبنان ابناء الاقطار
العربية ليفيدوا منه . ونخصب سوريا والعراق لا يشكل ثروة الا اذا
فتحت له أسواق لبنان والاقطار التي يقل فيها خصب الارص .
فثروات العالم العربي هي ثروات العالم العربي كله ، بصرف النظر
عن مكان وجودها واستخراجها .

لولا سياسة الافقار التي يسهر عليها الطامعون بالعالم العربي ،
سواء كانوا مستعمرين غربيين ، او مستثمرين وطنيين ، لما كانت
واقع العالم العربي الاقتصادي على ما هو عليه ، ولما كانت هذه
المعزوفة الوضيعة التي يردّها دائماً « المحسنون » و« الانسانيون
السياسيون » ويتخذونها حجة على حقارتنا وضعفنا ، ووسيلة سهلة
للقبض علينا والفتك بنا . فالى متى يبقى هذا الواقع ؟ هذا ما
سنجيب عليه في بحثنا المستقبل العربي .

٢ . الواقع الاجتماعي

الواقع الاجتماعي والواقع الاقتصادي توأمان ، الواحد منهما متمم للآخر ، والاثنان يمشيان يداً بيد . ان الصلة التي تربط بينهما ، تجعل من الواقعين واقعاً واحداً . فاذا كان الواقع الاقتصادي في بلد ما معتمداً ، لا يمكن ان يكون الواقع الاجتماعي فيه غير معتم . ولذلك لن تكون الصورة المأخوذة عن هذا الفصل ، اكثر إشراقاً من الصورة التي تحدث عنها الفصل السابق .

امام العثرات والعقبات التي يتخبط فيها الواقع الاقتصادي في العالم العربي ، لا يعقل ان يكون الواقع الاجتماعي على شكل غير الشكل الذي هو عليه . فعندما تكون الثروات الوطنية محصورة في القلة من الشعب ، تكون الكثرة في حالة حرمان ، ان لم يكن كلياً فنسبياً ، تبعاً للانظمة الموضوعية والمرعية ، وهذا ما لا يعتمد عليه كثيراً في العالم العربي . وعندما تكون ستون بالمائة من الاراضي المستثمرة مملوكة من واحد بالمائة من السكان يكون التسعة والتسعون بالمائة منهم عبيداً او اجراء عند الواحد بالمائة ، وتكون الاقطاعية نتيجة حتمية . وعندما يستحوذ الفقر والعوز على الكثرة من الناس ، تجد الآفات الاجتماعية في هذه الكثرة ،

تربة صالحة للنمو والتفام ، فيعم الجهل والأمية ، وتكثر الاوبئة ،
ويتدنى مستوى المعيشة العام ، وتخف المقدرة على الانتاج المادي
والفكري ، وينحط المستوى الاخلاقي ، وتختل مقاييس القيم
الانسانية ، ويتصدع المجتمع ، وتضعف قوى المقاومة المادية
والمعنوية في الامة ، فيسهل إذلالها واستعبادها وامتهان كرامتها
والقضاء على أمانها .

ان المجتمع العربي في حالته الراهنة مجتمع طبقات . فهناك
الاقطاعي الذي يستغل الفلاحين ويتحكم بهم . وهناك الرأسمالي
الذي يستثمر العمل ويتحكم بالعمال . وهناك الفئة الحاكمة التي
تتولى مقدرات الشعوب ولا تعدل فيها . وهناك رجال الدين الذين
يعظون بالتقشف وبالترفع عن الدنيا ، وهم غارقون بملذات
الدنيا الى ما فوق رؤوسهم . وهناك الفئة العامة التي تشكل
الكثرة الساحقة من الشعب ، تتخبط في فقرها وجهلها وأمية
وذلتها ، تكدح من اجل لقمتها ، وهي لا تحصل على اللقمة إلا اذا
دفعت ثمنها من عرق جبينها ، ودم قلبها ، وعنفوان انسانيتها . هي
الفئة المستثمرة المضطهدة المرهقة ، التي لا تأخذ حقاً ولا يُعترف لها
بحق . هي الكمية الكبيرة المهملة ، هي دعامة الامة التي لا يحسب
لها حساب عند متزعمي الامة ، الذين لا يقيمون وزناً لمقومات
الامة ، ولا يبالون بتقوية دعائمها .

ليس في المتحد العربي مجتمع عربي واحد ، انما فيه مجتمعات

عربية ، تتوافق في بعض النواحي ، وتتخالف في بعضها الآخر .
على ان التخالف المجتمعي غير مقصور على المتحد العربي ، بل هو
موجود في جميع المتحدات . والتخالف هذا اذا كان يمنع قيام
وحدة شاملة منها ، فهو في حد ذاته لا يشكل مانعاً لقيام المتحد ،
اللهم اذا لم تتدخل عوامل مفرقة لكي تجعل من التخالف تباعداً .
فالمفروض اذن في العاملين المخلصين في العالم العربي ، ان يصوبوا
جهودهم للحد من التخالف المجتمعي فيه ، قبل استباق الامور
والمطالبة بوحده . فالأحاف بطب الوحدة ، مع وجود الواقع
الاجتماعي العربي على ما هو عليه ، من شأنه خلق جو متوتر وغير
صالح لتحقيق الغاية التي يبتغونها ، بل هو احد عوامل التباعد بين
اعضاء المتحد الواحد ، وقديماً قيل « من استعجل الشيء قبل اوانه
عوقب بحرمانه » .

ان مجرد الاعتراف او الاقرار بالوحدة القومية العربية لا يحل
المشكلة . ان الوحدة القومية اذا لم تدعمها وحدة اجتماعية ، او على
الاقل ، انسجام مجتمعي ، ليس لها كبير قيمة . فالقومية برأينا ،
وأظنه الرأي الاقرب الى المعقول ، ليست فقط وحدة تاريخ ولغة
وجغرافيا ، مع ما لهذه من بالغ الاهمية ، انما هي فضلاً عن ذلك
محصول ارادة شعب او شعوب ، يجمع بينهم التاريخ واللغة
والجغرافية ، في ان يعيشوا متفقين ومتضامنين ، ومدركين اهمية
الروابط المصلحية التي تربطهم وتوحد مصيرهم . وليس من السهل
ان تنشأ هذه الارادة في قوم او اقوام ، تباعد بينهم العقلية المختلفة ،
والانظمة الحياتية المتباينة والمتشاكسة ، والنمط الاجتماعي والمعيشي

الوحدة القومية العربية

غير المتوافق ، والعادات والتقاليد البعيدة كل البعد في قطر ما
عن تقاليد الاقطار الاخرى وعاداتها . ومن الخطأ الاعتقاد ان
الوحدة القومية ، تأتي عن طريق القوة ، او عن طريق الاقتناع ،
اذ ان هذه الوحدة لا يمكن بلوغها الا عن طريق الاقتناع الذاتي
العفوي ، بضرورتها وفائدتها ، وهذا ما لا بد من حصوله ، في
مستقبل اقرب مما يظن ، نظراً لبوادر اليقظة التي تتمخض بها
الشعوب العربية ، والتي ستقضي حتماً على عوامل التفرقة بينها . من
هنا يجب ان يبدأ العمل للتخلص من واقع اجتماعي ، هو السبب
الاهم لتجزئة العالم العربي وطمع الدخلاء فيه ، كما انه العائق الاهم
لتقدمه ووحدته وبلوغ امانيه .

ان واقع العالم العربي الاجتماعي كثير العقبات والعثرات ،
فليس يسلم منها قطر من اقطاره ، هذا مع الاعتراف بكونها ابرز
في بعض الاقطار مما هي في البعض الآخر . غير ان قلتها هنا
وكثرتها هناك لا يحد ان من خطرهما على مجموع المتحد ، وهذا
الخطر لا يزول قبل ان تزول العقبات والعثرات من اجزاء المتحد
كلها ، وتتساوى ولو الى حد ما حالاتها الاجتماعية . واذا كانت
لكل من هذه الاجزاء مشاكلة الاجتماعية الخاصة ، فهذا لا يعني
تبرؤ المتحد من مسؤولياته ككل ، في حل هذه المشاكل التي
لا تكون مشاكل بعض الاجزاء حائلاً دون تقدم المجتمع العربي
الجماعي ، وبؤراً تتسرب جراثيمها الى اجزاء المتحد كلها .

مّم يشكو الواقع الاجتماعي العربي ؟
اذا لزمنا الصراحة في القول ، فلا بدّ من الاعتراف بـ رجعية
المجتمع العربي . هي رجعية مكشوفة في بعض الاجزاء ، ورجعية
مبطنّة في غيرها. الرجعية المكشوفة يدلّ عليها نصّ بعض الدساتير
والقوانين والقرارات الحكومية . فالدستور الذي يدين الدولة ،
والذي يضع المرأة في مرتبة دون مرتبة الرجل ، متخدياً انسانيتها ،
والقانون الذي يميّز بين المواطنين ، ويخلق منهم طبقات ، منها
المستعبدة ومنها المستعبدة ، والدساتير التي تؤلّه الحكام ، سواء كانوا
ملوكاً ام امراء ، ام رؤساء جمهورية ، ام وزراء ، والقرارات
الحكومية التي تجعل حق المواطن وحرية رهنأ بارادة فرد ما ،
او جماعة ما ، او شركة ما ، والانظمة التي تسمح بان تعيش قلة من
الشعب على حساب كثرتة ، وبأن تشقى جماعات لكي تنعم جماعة ،
كل هذا وما كان على شاكلة هذا ، هو الرجعية المكشوفة بعينها .
اما الرجعية المبطنّة فانك تجدها في دساتير ديموقراطية لا تطبق ،
وفي قوانين تقديمية يوكل تنفيذها لحكام رجعيين ، وفي انظمة
تجددية المقصود من وضعها ، ذرّ الرماد في العيون ، فالرجعية في
شكليها ، المكشوف والمبطن ، هي العلة التي يتألم منها العالم العربي
ومجتمعاته ، وهي السوسة الناخرة في جسمه ، والعائق الالهم لتقدمه .
لسنا بحاجة الى كبير عناء للتدليل على صحة ما نقول ، فالادلة
اكثر من ان تعدّ وتحصى .. البلاد التي يتفجر من اراضيها الذهب
الاسود ، فتستبدل به ذهباً اصفر رناناً ، ويشاهد الساكنون عليها ،
الذهب الاسود يروح والذهب الاصفر يجيء ، وهم في العمليتين

شهود زور ، هم عائلة على ميناء التسفير والادخال ، الخارج يذهب الى حيث لا يعلمون ، والداخل يذهب الى حيث يعلمون ، ولكنهم لا يلمحون له وجهاً ، ولا ينالون منه اي نصيب . قطعات من البشر ، يعيشون فقراء ، مرضى ، جهلة ، حفاة ، نصف عراة ، بينما يتمتع بالذهب الاصفر سادة لهم . هؤلاء يبذرون ذهب الارض ، ويمتطون من السيارات افخمها واغلاها ، ويبددون الاموال هدرًا وعفواً ، لان الاموال تأتيهم من الارض عفواً ، والارض لو علموا ملك للناس ، للناس الذين يعيشون عليها ، ويخدمونها ويحرقونها وتمتزج تربتها بجثث أمواتهم .

والبلاد التي تغدق على أهلها موارد الارض ، محصولات غذائية ومنتجات كسائية ، لا تحصل عامتها على غذائها وكسائها إلا بشق النفس والتقتير ، لان محاصيل الارض تذهب نهباً للملاكين الاقطاعيين والمحكرين ، يخزنونها ثم يبيعونها ، ثم يتصرفون بأثمنها ، لتضخم ثرواتهم ، او لاشباع شهواتهم من الدنيا ، او لزيادة زهوهم وتمكين قبضتهم على العمامة ، التي لولا كدحها لما أخصبت الارض ولما كانت الثروات .

وفي البلاد التي منحتها الطبيعة ، الهواء والمناخ والصحة ، جماعات خيّل اليها ان من حقها وحدها استثمار الهواء والمناخ والصحة ، كأن بيد هذه الجماعات عقداً كامل الحق سجلته لها الطبيعة السمحة . هذه الفئة الضئيلة العدد ، في كل قطر من الاقطار العربية ، هي الممسكة بزمام الواقع الاجتماعي والحياتي ، الحريصة عليه ، المستميتة في سبيل صيانتة وبقائه . هذه الفئة ، من أمراء النفط ،

وباشوات النيل ، وشيوخ الرافدين ، واقطاعي الغوطة ، وتجار
السياسة في لبنان ، تحسب في عنجهيتها ، ان النفط ما تفجر من
الارض إلا من اجلها ، وان سهول النيل والرافدين ما أخصبت إلا
لانماء ثرواتها ، وان الطبيعة الخلاقّة السمجة ما خلعت على لبنان
ثوبه الزاهي الساحر لولا وجودها وعبقريتها .

وما هو حصاد هذا الواقع ؟

الزارع الذي يزرع الشوك لا يأمل ان يحصد من زرعه عنباً .
والزارع الذي يزرع العليق لا يأمل ان يحصد من زرعه تيناً . هذا
ما لا يريد ان يفهمه المكابرون المهيمنون على واقع العالم العربي
الاجتماعي .

ليس هذا الواقع إلا حصاد ما يزرعه قادة العالم العربي .
والغريب ان هؤلاء القادة لا ينجحون من مشاركة الشعوب العربية
تبرّمها منه ، وهم يزرعون في العالم العربي بذاره . ان النهج الذي
ينهجوه هؤلاء القادة في قيادتهم المجتمعات العربية ، لا يمكن ان
يؤدي بها الى غير هذا الواقع المرير . انهم ينهجون سياسة الافقار ،
في عالم ليس فقيراً ، لكي تبقى الشعوب خاضعة لهم ، ولكي
لا يتركوا فرصة للعامة لاشغال نفسها بغير تحصيل الرغيف وإبعاد
شبح الجوع عنها ، وينهجون سياسة التجهيل ، لكي لا تستيقظ
الشعوب ، فترى ما لا يريدونها ان تراه ، وينهجون سياسة التفرقة
الدينية والسياسية والطبقية ، لان التفرقة هي أملهم الأوحى في
تدعيم قيادتهم والحفاظ عليها . انهم يزرعون في الشعوب التي يتزعمونها
بذار الضعة وذلّ النفس ، لقتل عنقوانيتها الانسانية ، واجتباب

ثورتها ، وتقوية روح التملق فيها. انهم يغذون في الشعوب الشعور
بالنقص ، لكي يدخلوا في معتقد الشعوب ، ان لو لم يكونوا هم
القادة ، ولولا توسطهم مع المحسنين في الدول الكبرى ، ولولا
نفوذهم السياسي الدولي ، ولولا علاقتهم بالاقطاب العالميين ، ولولا
مرونتهم في حل المشاكل ، لما كان للعالم العربي مكانة عالمية . انهم
يتجاهلون ، عن قصد او عن جهل ، ان المكانة الدولية ليست هبة
من أحد ، ولا يمكن ان يحصل عليها شعب او دولة ، إلا اذا بلغ
هذا الشعب من التقدم الاجتماعي اولاً ، ما يؤهله لاقتناص هذه
المكانة . وليس هناك ما يدل على ان قادة العالم العربي آخذون
بهذا المفهوم ، او عاملون بوجيهه ، اذ لو كان الامر كما يجب ان
يكون ، لما انصرفوا عن الاهتمام بالشؤون الاجتماعية ، شاغلين
اوقاتهم كلها ، بشؤون من نوع السياسة التي تعودوا الاشتغال بها ،
وهو النوع الذي ما أفاد منه المجتمع العربي الى الآن ، ولن يفيد
منه في المستقبل . السرّ كل السرّ هو في خلق كيان سياسي ودولي ،
يدعمه كيان اجتماعي ، خالٍ من معاول الهدم والنسف ، التي
يشحذها ، الحسّ الديني ، والتعصب الطائفي ، والرجعية الاقطاعية ،
وامتهان حق المرأة الطبيعي والانساني ، والامية المتفشية في
الشعوب ، وفقدان العدل الاجتماعي ، والفوارق الطبقيّة الشاسعة ،
واستثمار ثروات البلاد من فئة خاصة متغطّرة ، لا تشبع ولا تعرف
التخمة ، و صلف السلطات الحاكمة ، وحرمان العامة الكاسحة من
حقوقها وحرّياتها وأسباب معيشتها ، وفتح أبواب العالم العربي على
مصاريعها للتدخل الأجنبي ورساميله ونفوذه ، بحجة مساعدته ، فنياً

واقتصادياً وثقافياً ، وإظهار العالم العربي بمظهر الفقر والضعف
والحاجة الى الاحسان والحماية ، من المحسنين السياسيين ، ومن مصطنعي
الغيرة عليه ، وهم في الحقيقة ملتهبون غيرة على استقرار الأوضاع الراهنة ،
او على تبديلها تبديلاً جزئياً ، يخدّر الالم ولا يقلعه ، ولا يحرم الغياري
من فرص مؤاتية ، لمد يد «المساعدة» ، ذات القبضة الشادة الخائفة .

قد يقول قائل ، إنه ليس من الانصاف قصر اللوم والمسؤولية
على الطبقات الحاكمة ، والجماعات المقرّبة منها . فالشعوب العربية
متأخرة فطرياً ، وقد ألفت الحياة القبائلية والطبقية ، وهي متمسكة
بتقاليد دينية وعشائرية تاريخية ، وهي لا تهضم الآراء التجديدية ،
ولا تميل الى الطفرة . وقد ينهي هذا القائل تفلسفه بالقول التقليدي
المأثور « كما تكونون يوفى عليكم » .

هذه هي الرجعية الانهزامية بعينها . ان الشعوب العربية ليست
فريدة في نوعيتها ، ولا تختلف جبلتها عن جبلة سائر شعوب الدنيا .
فالجمود الكلي او النوعي الغارقة فيه ، لا يعدو كونه جموداً متعوباً
عليه ، من الذين يجدون في الجمود الوسيلة لاستمرار بقائهم . ان
سنة التطور ليست حراماً على العالم العربي ، ولن يسهل على شرذمة
رجعية من ابناء هذا العالم ان تمنع عنه الى الابد فعاليتها .

ان الشعوب العربية متخلفة عن الركب التقدمي . هذا ما لا سبيل
الى انكاره . فهذه الشعوب التي رزحت تحت نير الاستعمار التركي
والاوروبي طوال خمسة قرون ، لا يعقل ان تخلع عنها بين ليلة
وضحاها ، ثوب الرجعية التي ألبسها اياه الاستعمار . فالاستعمار

بطبيعته حليف الرجعية في البلدان التي يستعمرها ويطمع بها، وهو
السند الاكبر لعناصر الرجعة فيها . ان هذه العناصر والمتزعمين
عليها ، الذين اصطفاهم الاستعمار زعماء على الشعوب العربية ، مازالوا
الى الآن ، وبعد زوال الاستعمار ، او استضعافه ، يتبعون
خطاه ، ويحاولون كما كان يحاول هو ، وقف الركب التقدمي
او على الاقل تأخيرها ما امكن . هؤلاء هم المسؤولون الاولون
عن حالة الجمود ، الكلي او النوعي ، في الشعوب التي يتولون
امرها . اما مسؤولية الشعوب فتتخصر في سكوتها عنهم ، وقبولها
بقيادتهم .

لقد طالما سمعنا من هذه الشرذمة اعذاراً لتبرير تخلفها عن
مسؤولياتها . فهي تدعي ان الاصلاح الاجتماعي يأتي عن طريق
اصلاح النفوس قبل اصلاح النصوص ، وان التربية الاخلاقية
والاجتماعية ، المفقودة او الضعيفة في الشعوب العربية ، لا تأتي من
وضع الانظمة والقوانين ، بل هي حصاد التطور الزمني والتربوي .
هذا ما يقوله زعماء الشرذمة ، بينما هم انفسهم يقاومون هذا التطور ،
متذرعين بالغيرة على الاستقرار ، والتقاليد ، والشرائع الدينية ،
والعادات القومية ، وما كان على شاكلة ذلك من مبتذل السفسطات .
كل هذه الذرائع مرجعها واحد ، وهو خشيتهم على انفسهم من
التجدد ، وحرصهم على ما يكفل لهم الزعامة . انهم مع القديم
ووجدوا ، ومن القديم كسبوا ، وعلى هذا القديم يحرصون ...
لو اخلص هؤلاء المتزعمون ، او لو كان عندهم الادراك العلمي
الكافي ، لما فاتهم ان التقاليد والعادات القومية والشرائع الدينية ،

ما وجدت عفواً ، وإنما جاءت مسبباتٍ لاسباب ، وقواعد ، اقتضتها ظروف الزمن ، ونصوصاً وضعها مشترعو الاجيال ، تشيماً مع العقلية المجتمعية فيها . فعندما يقول هؤلاء المتفلسفون بعفوية اصلاح النفوس ، وتطوره الزمني والتربوي ، وتجريده عن اصلاح النصوص ، بماذا اذن يحددون عمل الحكومات والسلطات واولي الامر في الشعوب ؟ ان الحكومة قبل ان تكون جهازاً للحكم وحفظ الامن ، وحماية املاك الافراد والدولة ، وردّ العدوان الخارجي عنها ، اى قبل ان تكون الحكومة جهازاً بوليسياً ، فهي جهاز مجتمعي ، مفروض فيه ان يعمل لتقدم المجموعة البشرية التي يتولى امورها ، وبساعدها على النهوض لكي تمشي او تسبق المجموعة البشرية الاخرى . والحكومة التي لا تأخذ بهذا المفهوم ، وتفهم الحكم تحكماً لا حكماً ، يصحّ تسميتها تشكيلة قبلية ، او عصبية ، او طبقية جائرة وطاقية ، ولا يصح تسميتها حكومة مجتمعية . فالعذر التفلسفي الذي يتذرع به زعماء العالم العربي واقطاب حكوماته ، سواء كان صادراً عن نقص في الاخلاص ، او نقص في الادراك ، دليل على عدم اهليتهم لتحمل المسؤوليات المترتبة عليهم تجاه الشعوب التي يحكمون .

ان عدم اخذ اقطاب السياسة والحكومات في العالم العربي بمفهوم الحكم الصحيح ، واعتبارهم الحكم سلطاناً وتحكماً ، يخلق في المجتمع الذي يسوسونه ، روحاً تواكلية ، ويزرع ثقة الشعب بحكامه ، ويدكي فيه شعور النقص ، فينتشر في الناس داء الخوف

والتملق، وتضعف عنفوانية الانسان، وتختل المقاييس الاخلاقية،
وتحتل المحسوبية محل القيم والكفاءات، ويتغلغل الفساد في جهاز
الدولة، وفي الكيان الاجتماعي كله.

ان التآليه الذي يتطلبه ويلقاه حكام العرب من شعوبهم،
يزيد في موجة التفسخ المجتمعي الخلقى، اذ يفسح فيه مجال التملق
والتملق، ارضاءً واسترضاءً، ويكثر عدد المحاسيب، ويتهافت
الناس على اعتاب ذوي السلطان، وينال المقربون منهم حظوة،
يفيدون منها هم، ويسيدون بها الى الناس، ولا سيما اذا كان هؤلاء
الناس من خصومهم، حتى اذا قلب لذوي السلطان ظهر المجن،
كان المقربون المتملقون في رأس المبتعدين عنهم، والمنقلبين عليهم.
ان التملق والتملق مفسدتان من مفسد الحكم والمجتمع، وقد
لا تجد دولة من الدول العربية، او مجتمعاً من مجتمعاتها خالية من
هاتين المفسدتين.

لا حاجة الى تعداد كل الشواهد الثبوتية على صحة هذا القول.
يكفي الاخذ بما حدث في مصر مؤخراً. حكم الفاروق مصرأ
تسعة عشر عاماً، كان في هذه المدة أمل مصر وملاذها وزعيمها
الأحب. كان الملك الصالح، التقي، المتواضع، الديموقراطي،
الرحيم، الشفيق. وكان السعد يحيط بالمقربين من البلاط. وما
اكثر وأسعد ما كان هؤلاء! وأفاق الفاروق يوماً فوجد نفسه سيداً
من السلالة الشريفة، بقرار ثبوتي، معلل من جماعة الأشراف،
فاذا بقائد حازم صارم، يشهر سيفه ذات يوم في وجه الفاروق،
ويخلعه عن العرش، ويطرده من مصر، واذا بالملك الذي كان

الملك الصالح المحبوب في المساء، يصبح الملك الطالح الطاغية البغيض في الصباح التالي . و اذا بالقرار الثبوتي المعلن لشرف سلالته، يلغى من الذين وضعوه انفسهم ، و اذا بالمقربين المتملقين يتسابقون الى الطعن عليه ، و اذا به يستحيل ملكاً مشرداً طريداً في منفاه ، يبكي ملكه ، لانه اساء الى الملك، ولم يأخذ بمفهوم الحكم الصحيح، و أراد لنفسه التأليه، فخدع و انخدع، و فهم الحكم تحكماً و طغياناً و استبداداً . و ما أصبح الصباح التالي حتى علت اصوات التأييد و التمجيد لصاحب السيف المنتصر، و هي الاصوات نفسها التي كانت الى الامس تشق عنان السماء بالتسبيح للملك و الدعاء له . هو داء التملق و التمليق ، الآفة الاجتماعية الناخرة . و ليس لمصر ان تعتب علينا ، لتخصيصنا إياها في هذا البحث . فالذنب ذنب المصادفات ، التي جعلت الازمة الملكية المصرية ، تقع في الوقت الذي يكتب فيه هذا الكتاب . و لو أردنا التغلغل الى كل قطر من الاقطار العربية ، و توغللنا في مجتمعه ، لوجدنا فيه نفس الداء ، تعشش جراثيمه في جماعات المملقين و المتملقين ١ .

و هناك ناحية هامة من نواحي المجتمع ، يتعثر فيها الواقع الاجتماعي العربي ، و هي الناحية الفكرية .

ان في العالم العربي موجة حذر من الفكر ، تتجلى اكثر ما تتجلى في طبقاته الحاكمة ، و من ثم في طبقات ، ليست حاكمة ،

(١) هذا القول ينطبق كل الانطباق على لبنان بعد وقوع انقلابه الاخير و بعد كتابة هذا الفصل .

وإنما محظوظة وصاحبة قول . ولطالما رأينا هذه الطبقات ، على الرغم من اشتغالها ببعضها أحياناً ، تتحالف في مقاومتها للفكر ، إذا لمست فيه مساساً بها ، أو بمن أولوها حق القول ، أو بمن تمالقهم ويمالقونها ، ومن يشترون منها ويبيعونها ، كأن الفكر سلعة في السوق ، تحتاج إلى رخصة استيراد وقطع نادر ، من الذين يتحكمون برخص الاستيراد والقطع النادر . « الفكر السلعة » هذا يستحسن استيراده والتعاطي به ، « والفكر السلعة » ذلك ممنوع استيراده والتعاطي به . والبلاد التي تنزل الفكر إلى منزلة السلع ، عار على حكامها وكتابها وموجهيها ، من قريب أو من بعيد ، أن تنطلق على ألسنتهم كلمات الحرية والفكر الحرّ والعالم الحرّ .

ان الفكر في العالم العربي حبيس السياسة ومؤثراتها وتقلباتها . وبما يدعو إلى الأسف ، ان رجال السياسة والحكم في العالم العربي ، وكثرتهم الساحقة لا تقيم وزناً للفكر ، ولا تعرف وجهاً للكتاب ، يريدون ان يكون زمام الفكر في أيديهم ، ويريدون ان يكونوا هم قوّامين عليه ، ويتصرفون به كما يتصرفون في قضية مختار ضيعة ، او انتخاب بلدية ، او صفقة استيراد . وفي هذا الجوّ السياسي الذي يتخبط فيه واقع العالم العربي السياسي ، الذي سنفرده الفصل القادم ، يتعثر الفكر بازمة خانقة .

يجهل ساسة العالم العربي ، ان السياسة لا تصلح لقيادة الفكر وتوجيهه . وعلى الاخص اذا كانت هذه لم تبلغ بعد درجة الاستقرار ، كما هي الحال في هذا العالم . ان العكس تماماً هو الاصحّ . ان الاستقرار السياسي في المتحد العربي لن يكون ، ما لم يُفك الفكر

من عقاله ، ويترك لرجالہ المجال لتوجيه الجيل الناشئ ، توجيهاً علمياً
وطنياً تقدمياً . اما ان يبقى الفكر ، كما كان في عهد الاستعمار
والانتداب ، تحت رحمة السياسة ، ورهنأً بملابساتها ومبارزاتها
وتقلباتها ، ومعزولاً عن العمل التوجيهي ، ففي هذا كل الخطر
على كيان العالم العربي ومستقبله ونموه .

ان في العالم العربي اضطراداً للفكر ليس بوسع احد ان ينكره ،
حتى جماعة المضطهدين انفسهم . هؤلاء المضطهدون ، في خشيتهم من
الانطلاق الفكري ، يعللون حملاتهم الاضطهادية بما يسمونه مقتضيات
الحال ، وجو الساعة السياسي ، وهم لو عقلوا وخلصوا ، لادر كوا
ان جو الساعة السياسي ، ما كان ليبلغ ما هو عليه من
الكفرار والتثبد ، لو لا تحكم السياسة بالفكر ، واضطهاد رجالها
لرجالہ . ولقد كان الامر يهون ، ولو بعض الشيء ، لو كانت
السياسة المتحكمة ، سياسة وطنية قومية صرفاً وتقدمية شعبية صرفاً .
ليس من قبيل المغالاة القول بان هناك عاملاً له تأثيره في الحملات
الاضطهادية للفكر . وهذا العامل هو الوحي . ومن قبيل الشؤم ،
ان الجو السياسي والاجتماعي والاقتصادي ، الذي يتخبط فيه العالم
العربي ، في تلبده واكفهراره ، ملائم كل الملاءمة لانزال الوحي ،
بالطبع غير الالهي ، مما يزيد الجو تعكيراً على تعكير . والظاهر
ان عبقرية الموحى ، تجسد في الناحية الفكرية ، الطريق الاسهل
والاقرب ، لبلوغ ما ترمي اليه . فاذا هي استعبدت الفكر
لوحياها ، هان عليها استعباد النواحي المادية ، سواء كانت سياسية
او اقتصادية او اجتماعية .

ومن اقرب الامثلة على تأثير الوحي في التوجيه الفكري في العالم العربي ، ما كان يطرأ من تغيرات ، فجائية احياناً ، على هذا التوجيه المفروض ، منذ بدأت الحرب العالمية الاخيرة الى الآن .

عندما بدأت الحرب ، كان العالم العربي ، المشمول آنئذ بالانتداب الانكليزي والفرنسي ، او بنفوذهما ، مع الجبهة الحليفة الديموقراطية ، وضد جبهة المحور الفاشية النازية . وكانت الاقلام والاذاعات وأبواق الدعاية ومناهج الفكر ، تصبّ جام غضبها على كل ما هو فاشستي النزعة ، سياسة وتفكيراً .

وعندما نشبت الحرب بين فنلندا والاتحاد السوفياتي ، اضطرت الاقلام والاذاعات وأبواق الدعاية ومناهج الفكر ، او أجبرت ، على تصويب نقيتها على الفاشية والشيوعية معاً ، بوحي من الجبهة الديموقراطية ، المؤيدة لفنلندا .

وفي ليلة من ليالي تموز عام ١٩٤٠ ، استسلمت فرنسا الديموقراطية لألمانية النازية الفاشية ، فهبط الوحي على الاقلام والاذاعات وأبواق الدعاية ومناهج الفكر ، في لبنان وسوريا ، اللذين كانا تحت الانتداب الفرنسي ، ان تكف هجومها على النازية والفاشية ، وتقلب الهجوم الى مصافحة ، وتقرر نقيتها على الشيوعية . فطفت في هذين القطرين العربيين موجة من الاضطهاد والارهاب ، ضد الشيوعية ، وكل من يقول كلمة ، او يخط حرفاً ، ينم عن وجهة نظر في الاتحاد السوفياتي ، لا تتلاءم مائة بالمائة مع وجهة نظر الحلفاء الديموقراطيين .

ثم جاء عام ١٩٤١ ، فاذا بالفوهرر الالماني يغدر بالاتحاد
السوفياتي ، واذا بالدولة الاشتراكية الشيوعية الكبرى ، تدخل
الحرب الى جانب بريطانيا واميركا ، واذا بالجيش البريطاني يدخل
لبنان وسوريا ، ويطرد منها قوات المارشال بيتان حليف المحور ،
فيهبط الوحي مرة اخرى على العالم العربي ، ليشيد ببطولة الاتحاد
السوفياتي ، وديموقراطية النظام الاشتراكي الشيوعي ، وتنتفتح
ابواب السجون ، ليخرج منها الشيوعيون ، وتتزاحم السلطات
والحكومات ورجالات الحلّ والربط ، على كسب ودّهم والتقرب
منهم ، وتمتلىء الصحف بمقالات « اهرنبورغ » وتغزو فلسفة كارل
ماركس الفكر ، وتظهر الافلام السوفياتية في دور السينما ،
ويستقبل نشاط الشيوعيين ، الوطني والسياسي والفكري ، بالتحديد
والترحاب .

ولكن ما كادت الحرب تضع أوزارها ، وينهار المحور ، وينزل
القضاء بالنازية والفاشية ، ويظهر الانقسام في الجبهة المنتصرة ، حتى
وجد العالم العربي نفسه ، بحكم التاريخ والاستراتيجية السياسية ،
تحت النفوذ الانكلو اميركي ورهبه الفرنسي . فاذا بالوحي يهبط
مرة اخرى ، ليفرض على الاقلام ما تكتب ، وعلى الاذاعات ما
تذيع ، وعلى ابواق الدعاية ما تروج ، واذا بالسلطات تنزل على
مشيئة الموحي ، فتكفر الشيوعية ، وتشنّ على الماركسية حملات
التسفيه ، وتصبح الثقافة السوفياتية ثقافة هدامة ، ويصبح كل من يكتب

(١) الكاتب السوفياتي الذائع الصيت الذي كانت مقالاته من الجبهة تقدر
بقوة فرقة كاملة من الجيش .

كلمة حق او سواء بالاتحاد السوفياتي عميلاً للسوفيات ، واذا بالسجون
تفتح أبوابها لاستقبال الشيوعيين ، ولمن يرى في الاتحاد السوفياتي
صديقاً ، واذا « بالعالم الحر » الطامع المزمع بالعالم العربي ، يسعى
جهده لاستعباد الفكر العربي ، وتوجيهه لمصلحته ، تهيئة لاستعباده
سياسياً واقتصادياً ، كأن العالم العربي قطعة من ممتلكاته . انه
الاستعباد الفكري ، الذي لا يستغني عنه الطامعون باستعباد
الشعوب واستعمارها وانتزاع مرافقها ومواردها وخيراتنا .

ان الفكر العربي في واقعه يتخبط في أزمة خانقة . فالوحي من
جهة ، والدين من جهة ثانية ، والاقطاعية من جهة ثالثة ، وسياسة
الافقار والتجهيل من جهة رابعة ، والفوارق الاجتماعية الشاسعة من
جهة خامسة ، ومطاردة الاقلام الحرة من جهة سادسة ، وازدراء
السلطات العربية الحاكمة بالكتاب من جهة سابعة ، كل هذا مما
يجعل الواقع الفكري العربي في حالة مربكة لا يحسد عليها .

وليس بين الدول العربية دولة واحدة ، لا يحتم دستورها
قدسية رئيس الدولة ، سواء كان ملكاً يصل اليه الملك عن طريق
الارث ، او رئيس جمهورية منتخباً . للكاتب او الصحفي او الشاعر ،
ان يطري عاهل الدولة ، ويكيل له آيات التسبيح والتمجيد ،
ويصوره منقداً ولو كان هادماً ، ويشيد بديموقراطيته ولو كان
عانياً ، ويرفعه الى مصاف الآلهة ولو كان ظالماً ، ولكن ويل
للكاتب او الصحفي او الشاعر ، اذا صرح او لمّح بنقد العاهل .
ان مصيره اذا فعل ، الاضطهاد او الاعتقال او التشريد ، ومصادرة

كتابه ، او تعطيل جريدته ، او قطع الرزق عنه ، عن طريق القانون او خارجه .

والصحافة في العالم العربي تعيش تحت السيف المصلت . فاما ان تحشو اعمدها بعبارات التبخير والتكريم ، فتندفق عليها النعم ، واما ان تصارح بما يجول في خاطرها ، فيهوي عليها السيف ، اذا بلغت صراحتها حداً يمس قدسية كهان الهياكل المتشاحمة ، واما ان تكون مصارحتها في النقد على شكل ناعم ، ومن نوع الدغدغة ، فتحفظ رأسها في رفعة متواضعة ، وتكفل لها رزقاً يبقيا قيد خطوتين من الموت .

والكتاب في العالم العربي ، مصدر قلق ذوي السلطان وحذرهم . انهم يزدرون الكتاب ، واكثرهم يودّ لو لم يكن . انهم يخافون الكلمة المكتوبة ، ولا تتسع صدورهم للآراء . حرية الكلمة والرأي والعقيدة ، في العالم العربي ، رهن بارادة السلطات والقانون المستمد من هذه الارادة . كل كتاب مهما كانت محتوياته ، سياسية او فلسفية او علمية ، معرض للمنع والمصادرة ، بموجب القانون المطاط . فمحاکم المطبوعات في الدول العربية لا تعرف البطالة ، ونادراً ما تخلو السجون من ضيافة الكتاب والصحفيين .

في الجمعية الف مثال ومثال على ضيق صدر السلطات بالكلمة والرأي والمعتقد . اليك بعض هذه البضاعة .

في مصر قامت الدنيا وقعدت السنة الماضية على كتاب « من هنا نبدأ » لان فيه ، على حدّ زعم القائمين والقاعدين ، آراء لا تتفق مع شرائع دينية ومبادئ اجتماعية وسياسية معمول بها .

وفي العراق صودر كتاب « ضجة في صف الفلسفة » بناءً على تقرير لجنة التحقيقات الجنائية الذي وجد في الكتاب المذكور « آراء لا توافق عليها القوانين المرعية الاجراء » .

وفي المملكة الاردنية روع اصحاب المكتبات ذات صباح من الشهر الفائت بهجوم شنه عليهم البوليس لان في مكتباتهم كتاباً روائياً اجتماعياً ، لم تهم آراءه السلطات .

في سوريا يعتبر من المواد المنوعة كل جريدة او كتاب ، فيه مباحث لاتستسيغها السلطات ، مهما كان موضوع هذه المباحث . وفي لبنان ، البلد المحسوب اكثر تقدمية من سائر البلدان العربية ، والذي ينهل العلم في معاهده العلمية عشرات الآلاف من الطلاب ، والذي يشكل نقطة الاتصال بين الشرق والغرب ، وواسطة التفاعل بين المدينتين ، والذي ترتفع فيه نسبة المتعلمين ، ويكثر فيه عدد الاطباء والمحامين والمهندسين والكتاب والصحفيين ، في هذا البلد الملقب ببلد الاشعاع ، يتعثر الفكر بشتى انواع الاضطهاد والمضايقات ، فيصاب اشعاعه بغشاوات غائمة ومعتمة .

في ظرف شهر واحد من هذه السنة عطلت عشر جرائد لبنانية ، وحكم بالسجن على نصف دزينة من الصحفيين ، وبزت محكمة المطبوعات المحاكم الجنائية بقسوة احكامها .

بسبب مقال للكاتب الروسي غوركي ، ومقال عن الاديب اللبناني العربي الكبير عمر الفاخوري ، ونداء مؤتمر السلم العالمي ، سبق صاحب المجلة التي نشرت هذه المقالات الى المحكمة ، وعوقب عقاب المجرمين ، وعطلت المجلة تسعة شهور ، وحظر على صاحبها

مزاولة المهنة .

وفي لبنان بالذات ، بلد الاشعاع هذا ، اقفلت ندوة ثقافية ،
تحمل اسم عمر الفاخوري ، ومنعت حفلة تذكارية ، كان المقصود
منها ، احياء ذكرى هذا الاديب العظيم ، وختمت مكتبته الى
زمن ، بالشمع الاحمر ، بامرٍ من سلطات الامن ، بحجة مكافحة
الشيوعية ، الاسطورة التي يتذرع بها لبنان والعالم العربي كله ،
باجراء من « العالم الحر » وبموجب قانون يتحدثى الدستور .
وما هذه الامثلة الا قليل من كثير ، وهي تعطي صورة جلية
عن مدى احترام الفكر في العالم العربي .

ان مملكة الأدب والفكر في العالم العربي تواجه مشكلة من
اعقد المشاكل . فالرجعية تحاول وسعها ، لكي تبقى هي قابضة
على زمام الاشراف والتوجيه في هذه المملكة . مهزلة مضحكة
مبكية . هذه الرجعية تدعي انها اعلم من غيرها بما يجب ان يكتب
او لا يكتب ، وما يجوز نشره او لا يجوز ، وما هو مفيد او
ضار . في مملكة الادب هذه يوجد استثماريون ويوجد انتهازيون .
الاستثماريون في فقرهم الفكري والادبي ، وفي جشعهم الاستثماري ،
يتملقون الاديب بالكلام المعسول عن العالم الحر ، والفكر الحر ،
والثقافة الحرة ، والتجارة الحرة ، والاحتكار الحر ، والمذهبية
الحرة ، والفقر الحر ، والجوع الحر . ان الحرية التي يعنونها هي
حرية الجماعة في ان تسود وتستغل ، وحرية الكتابة في نشر الذعر
بين الناس ، وحرية الثقافة في تعليم الناشئة طرق السرقة على اصول ،

4
وطرق الاجرام على اصول، وطرق الاحتيال على اصول، وطرق
التجويع على اصول. اما حرية الجماعات البسيطة الكادحة، وحرية
الكتابة والثقافة والافلام والاذاعات، التي تضع الاصبع على سبب
الجوع، وتفضح المجوعين، وتشهر المجهلين والرجعيين، وتوقظ
النائم والغافلين، اما هذه الحريات فهي بنظر الجماعة المتاجرة بالحرية
ومثلها، حريات هدامة، على الجماعة ان تكبتها او تخنقها، وتضطهد
من ينادي بها، وتحوّن من يكتب عنها.

اما الانتهازيون، فهم حملة اقلام، تستهويهم المادة، او يخيفهم
التهديد، او يحاولون التنصل من تهمة، او يغرّهم تمليق، يبيعون
ثروتهم الفكرية رخيصة، او يضعونها في خدمة اعداء الفكر واعداء
الحرية واعداء الشعب، المتكالبين على استثماره والراقصين على قبور
موتاد. ان حملة اقلام من هذا النوع، ليسوا ادباء ولا رجال فكر،
ولا هم جديرون برسالة الفكر. هؤلاء اما عن نقص في الجرأة، او
نقص في الاخلاص الرسالة، لا يدركون أية خيانة يقترفون تجاه
مملكة الفكر الخلاق.

*

ولعل اكثر ما تتجلى فيه رجعية الواقع الاجتماعي العربي،
مرکز المرأة في هذا المجتمع. فالمرأة العربية في مرکز متأخر جداً
في بعض الاقطار، ومتأخر في بعض آخر، ونصف متأخر في
بعض اقل من الاثنين.

في الاقطار الاولى تكاد المرأة تكون مجرد متاع يتمتع به
الرجل، قيمته بقدر ما فيه من متعة، قد تكون وقتية. المرأة

هذه هي انثى وحسب . كل قيمتها محصورة في اشباع شهوة رجلها الجنسية ، وإنجاب نسل له ، والسهر على خدمته وراحته ، وارضاء غروره ، وعدم الخروج عن طاعته . هي تعيش على هامش المجتمع ، هذا اذا صح " اطلاق اسم مجتمع على المجموعة البشرية العائشة في تلك الاقطار . هي مخلوق جسدي لا اكثر ولا اقل ، لا تأمر ولا تنهي ، ولا يحسب لرأيها حساب . هي تولد جاهلة ، من ام جاهلة ، ثم تنشأ جاهلة ، لتلد بدورها ابنة جاهلة .

وفي الاقطار الثانية ، حيث المرأة اقل تأخراً من شقيقتها في الاقطار الاولى ، يرتفع بعض الشيء وضع المرأة العائلي ، دون ان يرتفع وضعها المجتمعي . فهي دائماً حبيسة تقاليد وشرائع ، وضعها فقهاء اقدمون لاجيالهم السحيقة ، فاحلها مستغلوها والتمسكون بها في هذا العصر محل الانزال ، وخلصوا عليها ثوب العصمة الذي لا يجوز مسه . فكان الجهل نصيب المرأة الدائم ، وكان الحكم عليها بالجمود ، والانزواء في نطاق ضيق ، والقناعة بالزهيد من متع الحياة الانسانية ، ورسوب مداركها العقلية . وكان من جراء ذلك ان خسر المجتمع نصف قواه الانتاجية .

وفي الاقطار الثالثة حيث مركز المرأة نصف متأخر ، انعتقت هذه من بعض قيودها الاجتماعية ، دون أن يوضع لها أو دون أن تضع هي لنفسها ، برنامجاً عملياً وعلمياً ، يفيد منه المجتمع النسوي . ان المرأة في هذه الاقطار بلغت درجة من الرقي الفردي ، بفضل المدارس التي انفتحت لها ، وبفضل التخالط بين الجنسين ، وبفضل التفاعل الذي كان سببه الهجرة ، من هذه الاقطار والى غيرها . غير ان

هذا الرقي الفردي التلقائي ، لا يرافقه رقي توجيهي ، فيندفع أحياناً نحو الطفرة الاجتماعية ، ويختل الميزان الاجتماعي ، ومقاييسه ومكاييله . ان العيب الحاصل في مركز المرأة العربية ، ناتج عن نظرة العالم العربي اليها . وهذه النظرة ، التي طالما قيل انها مستوحاة من الدين وعلم الاخلاق ، ليست من صلب الدين ، ولا يتعرف اليها علم الاخلاق . ولكن الاديان منذ ان اخرجها الانسان عن طابعها الالهي والروحاني ، واقحمها في امور الدنيا ، وجد فيها الفلاسفة اللاهوتيون ، وسيلة سهلة للتحكم بالعقل البشري ، فارضين عليه الامثال لعصمة الشرائع التي وضعها هؤلاء الفلاسفة ، وقالوا انها وحي من الله ، لا يجوز فيها جدل ولا نقاش . انها اقصوصة من اقاصيص الانسان ، ومحاولة يتزعمها اللاهوتيون لاستبقاء الرجعية فيه . من هذه الاقصوصة ، او الاسطورة ، استوحيت الرجعية نظرتها الى المرأة ، وجعلتها اساساً لما سنته من الشرائع والقوانين المجحفة ، التي يسري مفعولها على المرأة ، دون أن يكون لها يدٌ فيها . فحرمت من حقوقها كإنسان ، ومن حقوقها الاجتماعية كعضوٍ في المجتمع ، ومن حقوقها السياسية كمواطن في الدولة ، ومن نصف حقوقها العائلية والوالدية كزوجٍ وامٍّ . وفي العالم العربي ، الشديد الغيرة على الشرائع الدينية والطقوس التقليدية الرجعية ، تكتنف المرأة الصعوبات الاجتماعية والتربوية ، ولا تقتصر هذه الصعوبات على المرأة وحدها ، بل تتعداها الى بنيتها ، وبالتالي الى المجتمع كله . فالأم المغبونة ، لا قدرة لها على رفع الغبن عن اولادها ، والام المحرومة من الحقوق ، ليس بمقدورها الحفاظ على حقوق من كانت هي سبب

وجودهم .

ما من احد أشد غيرة على الاولاد من الأم . وما من شارع
اكثر منها تفهماً لحاجاتهم واهتماماً لمصيرهم . وما من قانون يكفل
للناشئة تحقيق امانيتها ، اذا لم يشترك في وضعه قلب الامهات .
وليس لأمة ان تطمح الى التقدم والمجد ، اذا كانت المرأة فيها هامشاً
في صفحة الحياة . وما من أمل يرجى من جيل ناشيء ، في امة تحرم
الامهات من السهر عليه ، وتستغني عن اشتراكهن في تدبير اموره .
فعبقرية الرجل ، اذا صدق زعمه احتكار العبقرية ، وهو غير صادق
علمياً ، لا تغني عن اخلاص المرأة وحنوها وميلها الطبيعي
الى التضحية .

وهذا الطفل العربي ، الملقى على عتبة الحياة ، تتقاذفه المطامع
من كل صوب ، ويوكل مصيره الى كل احد ما عدا الشخص الذي
حمله الى هذه الدنيا والذي لا مطمع له من الحياة ، الا في بقائه
ونموه وسعادته ، هذا الطفل الذي توضع له قوانين الصحة والتربية
والتعليم ، ممن لا يقدرون القدر الكافي أهمية صحته وتربيته وتعليمه ،
هذه الفريسة الطرية في البستان ، هذا الطفل ، امل المستقبل العربي ،
كيف يرجى الخير لهذا العالم ، اذا ظل الاهمال لاحقاً به ، والمطامع
تتلاعب بمقدراته ؟

المرأة العربية والطفل العربي ، شريكان مغبونان خاسران في
الشركة الكبرى ، التي يطلق عليها اسم المجتمع العربي ، ولا يحسب
لها حساب . انها شركة فاسدة الاساس والقواعد والمقصد ، ولن

يكتب لها النجاح ما لم تتغير الاسس والقواعد والمقاصد .

زارني في الاسبوع الماضي طبيب عراقي . فسألته عن نسبة وفيات الاطفال في العراق . فابتسم مستغرباً السؤال ، إذ ليس هناك احصاءات رسمية صحيحة . على انه جزم بان النسبة عالية ، وتبلغ في المناطق الريفية درجة مخيفة ، قد لا تقلّ عن الثمانين بالمائة . ثم قال : ليس العجب أن تكون نسبة الوفيات عالية ، بل العجب ان يعيش العشرون بالمائة . ولولا كثرة المواليد ، بفضل تعدد الزوجات ، لانقرض النسل بظرف قرن واحد .

ان ما قاله زميلي عن العراق ، يصح على اكثر البلدان العربية ، ولا يستثنى منه إلا بعض مناطق ، هي جزء صغير من العالم العربي ، يعني فيها بالطفل عناية فردية ، وتقتصر هذه العناية على الفئة الواعية والميسورة ، وعلى جمعيات الاحسان ، القائمة في الاكثر على سواعد النساء .

وليس أدل على فائدة اشراك المرأة في الامور العامة ، سياسية واجتماعية وتشريعية ، من الحقيقة الواضحة التي لا يدخل اليها الشك ، وليس بوسع مكابر انكارها ، وهي ان البلدان التي تتمتع فيها المرأة بحقوقها الكاملة ، وتضطلع بالمسؤوليات التي تفرضها هذه الحقوق ، وتكون فيها صنواً للرجل ، لها ماله ، وعليها ما عليه ، هي افضل شأناً في مجتمعاتها ، واكثر تقدماً من غيرها ، واكثر فعالية ونجاحاً في تكوين ناسئتها ، وتعبيد الطريق الفضلي لمستقبلها . هذا ما يتغاضى عنه ، اما عن جهل او عن تجاهل ، والتجاهل اخطر من الجهل وأشد خزيًا ، عالمنا العربي .

في السنة الماضية حدثت ضجة نسائية في مصر ، تزعمتها زعيمات
النهضة النسائية فيها . وتجرات احدى الزعيمات (درية شفيق) على
ترشيح نفسها في الانتخابات ، وكانت عنيدة في جراتها . فتألمت
على هذه الحركة قوى الرجعية كلها ، واستعانت بالفقهاء فهب هؤلاء
غيرة على الدين ، واصدروا فتوى بتكفير هذه الحركة التقدمية ،
فانتصرت الرجعية ، ومنع حق الترشيح عن درية شفيق .

وفي فورة من فورات الهوس ، حكم حسني الزعيم سوريا .
فاشترع قانوناً يعطي المرأة السورية حق الانتخاب ، حاصراً الحق
بالمرأة المثقفة ، التي لا تعدو نسبتها الثلاثة بالمائة من النساء ، وأقل
من النصف بالمائة من الجنسين . فجاءت تقدمية الشرعة تقدمية
هوسية ، كما دلت عليها الانتخابات التي جرت في عهد الزعيم ، ولم
تفد المجتمع السوري بشيء . ومن شذوذ الهوس بالتشريع ، ما
يقضي بوضع المرأة المثقفة جنباً الى جنب ، وفي كفة واحدة من
الميزان ، مع مئات الالوف من الرجال الأميين الجهلة . ومع هذا
ما كادت الفورة تخمد ، وما كاد حسني الزعيم يهوي عن الحكم ،
حتى اصبحت الشرعة جسماً بلا روح ، بفضل الرجعية المهيمنة .

وفي لبنان ، الملقب ببلد الاشعاع والنور ، تناضل الحركة
النسائية منذ سنوات وسنوات ، وتساندها القوى التقدمية المبعثرة
هنا وهناك ، وتقطع لجمعية النهضة النسائية الوعود والعهود ، وتتملق
السلطات زعيمات الحركة ، فتخرج الرجعية من أوكارها ، لتقول :
لا . تقولها باسم الدين ، والتقاليد ، والحرمة العائلية ، وغير ذلك

من مبتذل القول ، فتنصر الرجعية ، ويكتفي لبنان بلقب بلد
الاشعاع * .

اما في الاقطار العربية التي لم نجيء على ذكرها ، فالمسألة غير
واردة اصلاً ، لان المرأة في نظر هذه الاقطار نصف انسان .

ومن يدوس الواقع الاجتماعي العربي ، دراسة موضوعية
وعلمية ، تأخذ الدهشة من الفروق الشاسعة بين طبقات المجتمع .
فباستثناء لبنان ، بل المنطقة الوسطى منه ، وبعض العواصم العربية ،
ليس في مجتمعات العالم العربي غير طبقتين ، لا وسط بينهما ، الطبقة
الخاصة المؤلفة من جماعة الاقطاعيين الاثرياء الاسياد ، وهي القلة ،
والطبقة العامة المؤلفة من الفلاحين والكادحين الاجراء ، وهي
الكثرة الساحقة المستعبدة . ان جولة دراسية واحدة في المناطق
الريفية ، تكفي للتعرف الى الواقع الاجتماعي العربي ، وتعطي
صورة حقيقية عن حالة هذه المجتمعات .

السائح الذي يطوف العواصم العربية ، ويشاهد مفاتن القاهرة ،
وقصور باشاواتها ، و« بلاجات » الاسكندرية ، والغادات المتمايلة
عليها كتفاً الى كتف ، وشوارع بيروت الغاصة بأفخم السيارات
وأغلاها ثمناً ، ومصايف لبنان الساطعة بالانوار الكهربائية ، والترف
الذي يعيش فيه اغنياء الشام وبغداد ، السائح هذا قد يخيل اليه ان
المجتمعات العربية نجير . ولكن عندما يتحول سائحنا الى بجائة ،

* في قانون الانتخاب الجديد الذي نشرته الحكومة اللبنانية منذ أيام منحت
المرأة الحق في ان تنتخب وتنتخب (بالمعلوم والمجهول) شرط ان تكون حاملة
شهادة التعليم الابتدائي .

ويطوف المناطق الريفية، فيما وراء القاهرة والاسكندرية وبيروت
ودمشق وبغداد، يشاهد في طوافه ما يقشع له البدن، ويعلم ان
اكثر من تسعين بالمائة من سكان الأرياف العربية اميون، وان
اكثر من تسعين بالمائة من فلاحي ارض الكنانة، مصابون بالبلهارسيا،
والانكلوستوما، والرمم الصديدي، وان بيوتهم واكواخهم
اعشاش للقمل والبراغيث والذباب، وان ليس في مساكنهم
مراحيض، فهم يقضون حاجاتهم في البراري والحقول، وان هؤلاء
الفلاحين يعيشون مع الاقذار، ويشربون مياه التروعة الملوثة، ثم
يعلم ايضاً ان التدون الرثوي من حلقاء العامة في مصر والعراق،
وان ثروات الارض وما في جوف الارض، في مصر والعراق
والجزيرة العربية وسوريا، لا يتمتع بخيراتها اكثر من خمسة بالمائة،
من اهل مصر والعراق والجزيرة وسوريا، وان قلة التغذية في
العامة، تجعل من الاوبئة ضيفاً دائماً عندها، حتى اذا بلغ طواف
السائح البحائة لبنان بالذات، لبنان بلد الاشعاع، ورأى الناس في
مقاطعات منه، طويلة عريضة، يشربون الماء الآسن في البرك،
مشاركين الحيوانات بهذه النعمة، وشاهد فلاحي هذه المقاطعات
وفلاحاتها، عمش العيون، من مرض التراخوما، ارتسمت
امامه صورة بشعة عن الواقع الاجتماعي العربي، تمحو من مخيلته
الصور التي علق بها في مروره، في بيروت والقاهرة والاسكندرية
ودمشق وبغداد، فلا يلبث حتى يندهش، من بلاد تتسع الشقة بين
مواطنيها الى هذا الحد، وتستثمر قلتها كثرتها الى هذا الحد،
وتتملكه الحيرة من متحدٍ يجمع بين طرفيه القرن العاشر والقرن

العشرين ، فيسائل نفسه ما اذا كان في هذا المتحد حكومات ، وما اذا كان فيه من يحاسب هذه الحكومات ، وما اذا كان للوطنية في المتحد العربي معنى ، او اذا كان يقام للقومية وللانسانية وزن . وقد يخرج من تساؤله بحكم صارم قاس على العالم العربي كله وعلى المسؤولين فيه بنوع اخص .

والجدير بالملاحظة ان هذا الارتباك في الواقع الاجتماعي ، قلما يلاقي اهتماماً من المسؤولين عنه . هؤلاء يشكون منه ، ولكنهم لا يعملون شيئاً لازالة الارتباك . فهم بدلاً من ان يعالجوا الفقر بالمشاريع الانعاشية ، ليشغلوا العمال والفلاحين ، ويقضوا على البطالة ، يستجدون هذه المشاريع من الدول الاجنبية وشركائها الاستثمارية ، ولجانها الاحسانية ، كما هي الحال مثلاً في معالجة قضية اللاجئين من عرب فلسطين . فالمليون لاجيء المشتون في الاقطار العربية ، متروكون لرحمة جان الغوث ، التي تتطوع بارسالها ومدّها بالاموال الدول التي كانت هي سبب الكارثة التي حلت بهمؤلاء المساكين المشردين ، شأنهم في ذلك شأن من يقتل قتيلاً وينهبه ؛ ثم يتبرع له بالتابوت وكلاف الدفن ، فيصبح محسناً للقتيل واهله ! والحكومات العربية التي تحمل قسطاً من مسؤولية الكارثة ، لا يقل ابدأ عن مسؤولية الدول الاجنبية ، بل يزيد ، تكتفي بالزججرة والهدير ، ووصف الخطب العنصرية ، لتنتهي بعد هذا الى استجداء العون والشحاذة الذليلة المذلة . وهذا العالم العربي ، بسكانه الملايين ، وبثرواته التي يسيل لها لعاب الغرب ، وبموارده النفطية والزراعية والتجارية ، وبالذهب المكدس في اقبية البلاطات ،

وخزائن الباشوات والامراء والتجار ، لا يجد غضاضة في مديده
الى المحسنين الاغراب ، الذين ما كانوا محسنين ، لولا غرض في
النفس ، يسعون الى بلوغه ، عن طريق هي اسهل الطرق واكثرها
تلاؤماً مع دعاوة التي يتبجحون بها حول القيم الانسانية والتي يدعون
بانهم حمايتها وحملتها .

وليس اللاجئون وخدم متروكين على ذمة اهل البر والخير ،
اذا كان هؤلاء حقيقة اهل بر وخير ، بل الامر يتعدى الى ابعد
من ذلك . فالعمل الاحساني ، اصبح من المناهج الانعاشية ، شبه
الرسمية في البلدان العربية . والغريب ان القائمين بالاعمال الاحسانية
يتألفون غالباً من نفر لولا جشعهم وتقاعس الحكومات عن كبح
جماحهم ، لما كان ثمة فقراء معوزون ، ولولا استهتار الحكومات
بواجبها ، وتهربها من مسؤولياتها ، وتلكؤها عن القيام بالاعمال
العامه النافعة ، وحمايتها للمستثمرين والمحتكرين والمجوعين ، لما كان
في الشعب هذا العدد الضخم من الجائعين والمرضى والايتم المحرومين .

ان كثرة الجمعيات الخيرية والاحسانية في بلد ما ، دليل على
كسل حكومته ، وفساد الجهاز الاداري والتشريعي فيه . ان
الدولة التي لا تنشئ المدارس لتعليم ناشئتها ، ولا تنشئ المستشفيات
والمصحات لمرضاها ، وتلقي اعباء هذه الاعمال على افراد ، يطلق
عليهم اسم محسنين وانسانيين ، ليست دولة بالمعنى الصحيح ، ولا
هي تستحق الاحترام والولاء . فالصحة والعلم والعمل ، من الحقوق
الاولية التي لا يجوز ان يجرم منها اي مواطن في اية دولة ، واذا

حرم المواطنون من هذه الحقوق ، وقصرت الدولة عن تأمينها ،
لكي يؤمنها عنها ، اهل الاحسان ، او تجاره ، فليس تجنياً ابداً ،
واذا وصمت حكومة هذه الدولة بالاستهتار وعدم الاخلاص
واللاوطنية ، وليس تجنياً ايضاً ان يتهم المسؤولون في هذه الحكومة
بالاحتيال على حقوق محكوميههم .

ان العنفوانية شيمة من شيم الانسان . فاذا قتلت عنفوانية
الانسان ، او احتقرت ، والاحسان قاتلها ومحتقرها ، ماتت فيه
جذوة العمل والطموح والتمرد الخلاق . فالانسان ليس كائناً
حياتياً ناطقاً وحسب ، وانما هو كائن حياتي اجتماعي خلاق .

وشرّ معائب الاحسان ، وليس الاحسان خلواً من معائب ،
تبجح المتمرسين به ، وتفخرهم بممارسته ، وتكلفهم القيام به ، حباً
بالظهور ، او طمعاً بكسب وجاهة ، ينفذون بواسطتها الى غايات ،
ليست من الانسانية في شيء . هؤلاء « المحسنون الانسانيون »
يتطوعون لجمع التبرعات بالقرش ، لأطعام جائع ، او لمعالجة مريض ،
او لايواء يتيم ، بينما يقيمون الارض ويقعدونها ، اذا لوح لهم
بقانون ، يقضي باقتطاع جزء متواضع من ارباحهم وثروتهم ،
لتجنب آفات الفقر والجوع والمرضى واليتيم . هؤلاء المحسنون
الانسانيون ، الذين تلهج بذكر اسمائهم الصحف ، وتزدان اعهدتها
برسومهم ، ويلقبون بارباب المكرمات ، ما اغنى المجتمع عنهم ،
لو كان فيه نظام للعدل الاجتماعي ، وللعمل والضمآن حقوق
الانسان . ان نظاماً من هذا النوع ، يوضع وينفذ ، بامانة واخلاص ،
لأفضل الف مرة من احسان ، يفترس المحسن ، ويدلّ المحسن اليه .

× مقال محمد حسن

ان ضرورة الناس

الذين هم قريش

بفانارهم الهلالي

وذلك احسان

فمن المحسنين اولادهم

والاحسان اولادهم

الدولة التي

بمؤال الشعب .

٣ . الواقع السياسي

اذا اردنا ان نرجع المسببات الى اسبابها ، لا بدّ اذن من القول ، ان واقع العرب السياسي هو السبب الاول والاهم في تكوين واقعه الاقتصادي والاجتماعي . السياسة والاقتصاد والاجتماع حلقات متماسكة ، اولها السياسة ، وثانيها الاقتصاد ، وثالثها الاجتماع ، اذا انفكت الاولى ، فلا مفرّ من تفكك الاخرين . وعندما نقول ان السياسة هي نقطة الانطلاق ومركز الثقل ، فانما نعني السياسة بمعناها الواسع ، لا بمعناها الضيق المبتدل ، الذي يأخذ به السياسيون والمحترفون ، لا سيما في البلدان نصف المستقلة ، كالبلدان العربية وامثالها .

فما هي السياسة اذن ؟

لقد عرفّها الاب لويس معلوف اليسوعي ، في قاموسه المنجد ، احسن تعريف ، اذ قال «هي استصلاح الخلق بارشادهم الى الطريق المنجي في العاجل والآجل ، والسياسة المدنية هي تدبير المعاش مع العموم على سنن العدل والاستقامة » .

السياسة ليست حرفة يحترفها انسان ما ، لتنفيذ رغبة ، او لاشباع شهوة ، او لقضاء حاجة ، حتى ولو كان للرغبة والشهوة

والحاجة صفة عامة . الاصح ان يقال انها مدرسة ، تهدي الناس
سواء السبيل الى الصلاح والنفعة ، للفرد والمجتمع ، والوطن الذي
يجمعها .

على ضوء هذا التعريف ، نريد ان نبحت الواقع السياسي في
العالم العربي . ولكي نلم بالموضوع من جميع اطرافه نقسم بحثنا الى
قسمين ، الواقع السياسي الداخلي والواقع الخارجي ، بادئين بالاول .
فيما عدا مملكتي ابن سعود وامام اليمن ، تدعي الدول العربية
الآخري انها دولٌ دستورية وديموقراطية ، وهي جزء من
« العالم الحر » .

في كل من هذه الدول دستور ومجالس نيابية ، وسلطات
تشريعية وتنفيذية وقضائية . فاذا اخذنا بالشكل دون الجوهر ،
تحتم علينا الموافقة على هذا الادعاء .

ولكن جوهر الاشياء ، لا تغني عنه اشكالها ، فالاشكال
لا تعمل الجوهر ، كما ان الثوب لا يعمل الراهب .
هذه الحقيقة البديهية ، مع الاسف ، يغفل عنها العالم العربي ،
بل على وجه التخصيص ، يغفل عنها القائلون على العالم العربي
وحكوماته .

فاذا كانت السياسة « استصلاح الخلق بارشادهم الى الطريق
المنجي وتدبير المعاش مع العموم على سنن العدل والاستقامة » كما
يعرفها الاب معلوف ، فهي في العالم العربي اذن ، أبعد ما تكون
عن معناها الصحيح ، وأبعد ما تكون عن الغاية المتوخاة منها .
ان استصلاح الخلق بارشادهم الى الطريق المنجي ، وتدبير

المعاش مع العموم على سنن العدل والاستقامة ، يفرض ان تقوم
السياسة على أساس محدد ، كما يفرض عليها توجيهها محدداً ايضاً .
فالخروج عن هذا الاساس وهذا التوجيه ، يعتبر تجديفاً على السياسة
وزندقة ، مما يدعو الى الكفر بها والعياذ منها ، فيصح اذ ذاك قول
الشيخ محمد عبده « اعوذ بالله من السياسة ، ومن لفظ السياسة ، ومن
معنى السياسة ، ومن كل حرف يلفظ من كلمة السياسة ، ومن كل
خيال يخطر ببالي من السياسة ، ومن كل ارض تذكر فيها السياسة ،
ومن كل شخص يتكلم ، او يتعلم ، او يجن ، او يعقل في السياسة ،
ومن ساس يسوس ، وسائس ومسوس » .

ويخيل لنا ان الشيخ محمد عبده ، عندما جمع كل بلاغته ، لدم
السياسة ، وتسفيه السياسيين ، انما فعل ذلك ، مدفوعاً بما خبره في
السياسة التي كان ينتهجها سياسيو مصر في ذلك الحين . فالاستعمار
البريطاني كان بدأ يركز نفسه في ارض الكنانة ، بعد انهزام الثورة
العربية ، وكان الحديوي اسماعيل ومن بعده ابنه وخلفه توفيق ،
والعدد الكبير من ساسة مصر ، يوالون الاستعمار ، ويعملون باشارته .
زد على ذلك سجية محمد عبده الطيبة اللينة ، وميله الفطري الى
الملاينة ، مما جعله يعتقد ، خطأ ، ان الاصلاح السياسي النضالي ؛ يجب
ان يسبقه اصلاح اجتماعي هادئ ، بحيث غرب عن باله ان
الاصلاحات الاجتماعية التي يعمل من اجلها المصلحون الاجتماعيون ،
ويصرفون كل حياتهم بالتبشير بها والتمهيد لها ، تستطيع السياسة
ان تحققها بقرار ينفذه السياسيون المحترفون الانتهازيون ، الذين
فسح لهم المجال محمد عبده نفسه ، بانصرافه عن العمل السياسي الى

العمل الاجتماعي الصرف ، للاستئثار بالسياسة واتخاذها حرفة لهم .
وكما كان الشأن في مصر في عهد محمد عبده ، هكذا كان ايضاً
في سائر الاقطار العربية . وهو لما يزل كذلك الى الآن . فالسياسة
في العالم العربي احترام ، والسياسة فيه محترفون . وعندما تكون
السياسة احتراماً ، ويتبرأ منها او ينصرف عنها المثاليون والمصلحون
كما فعل محمد عبده ، وكما يفعل امثال محمد عبده ، فلا يعقل ان
يرجى من السياسة « استصلاح الخلق بارشادهم الى الطريق المنجى
وتدبير المعاش مع العموم على سنن العدل والاستقامة » .

الاحتراف والانتهازية والزهد ، هذا ما يعاب على السياسة في
العالم العربي . سياسيون يرون في السياسة واسطة للغنم ، فيمتهنونها
كما يمتهن محام المحاماة ، او مهندس الهندسة ، او تاجر التجارة .
وسياسيون يرون فيها واسطة لكسب النفوذ وامتطاء المراكز
الاجتماعية ، فيدخلون حلبتها بغية الوصول الى ما يطمحون اليه
مهما كانت الطريق . وسياسيون ورثوا الاشتغال بالسياسة عن
آبائهم وأجدادهم ، وتزعموا بواسطتها على قومهم ، وغرهم انهم من
سلالة الامراء والنبلاء والشيوخ ، يزعمون ان الاشتغال بالسياسة حق
من حقوقهم الموروثة ، فاما ان يستأثروا به وحدهم ، او يشاطروا
به من يواليهم ويمالقيهم ويمشي في ركابهم . هؤلاء هم الزعماء الذين اذا
تكلموا ، على الشعب ان يسكت ، واذا خرجوا من قصورهم ،
على الشعب ان يواكبهم ويصفق لهم ، ويضفر لهم كالليل الغار والمجد .
ومتى كانت السياسة ، احتراماً وانتهازية وزهواً ، فليس عجباً ان
يتنكر لها المثاليون والعقائديون ، وليس عجباً ايضاً ان يجد فيها

الطماعون ومؤيدوهم وحلفاؤهم ، من وطنيين وعالميين ، ضالتهم
المنشودة وأمنيتهم العالية .

العالم اليوم سائر الى نظام سياسي ديموقراطي شعبي . بالطبع
هذا لا يروق لتلامذة المدرسة السياسية القديمة ، ولذلك هم يسعون
ما أمكنهم للحفاظ على القديم . وليس من عالم يتجلى فيه الصراع ،
بين القديم والجديد كما يتجلى في العالم العربي . تلاميذ المدرسة
القديمة ، الذين تمرسوا بالسياسة الاحترافية ، وقت كان الاستعمار
يدير السياسة العربية ، بالطبع لمصلحة اولاء ، لا يريدون ان يتنازلوا
عن دورهم المفضل ، وهم يبذلون جهدهم للاحتفاظ به . هؤلاء في
دهائمهم وميكيافيليتهم ، وهم لا ينقصهم الدهاء والميكيافيلية ،
يتظاهرون احياناً بالأخذ بتعاليم المدرسة الجديدة ، ويسايرون
تلامذتها ، ويشيدون بالديموقراطية ، وبالنظم الدستورية والشعبية ،
ويرتجلون انفسهم ديموقراطيين وشعبيين . ولكن ما ان يشعروا
بمدنو خطر المدرسة الجديدة عليهم حتى تستحوذ عليهم العقلية التي
فطروا عليها وتربوا فيها . فالعقلية لا تتبدل بين ليلة وضحاها ،
والقديم لا يصبح جديداً ، بمجرد تغيير الثوب .

بما يدعو الى الدهشة والاستغراب ، ان يدعي ابناء المدرسة
السياسية القديمة ، ان بمقدورهم ، اكثر من غيرهم ، السير بالعالم
العربي في طريق الرقي والديموقراطية والحكم الشعبي الصالح . وبما
يدعو الى الدهشة والاستغراب اكثر واكثر ، ان الذين الفوا
الحكم الاستبدادي الاقطاعي ، يزعمون انهم صالحون للحكم

الدستوري النيابي . وليس المؤسف ان يفرق هؤلاء في مزاعمهم
وادعاءاتهم . انما المؤسف ان تجد مزاعمهم وادعاءاتهم صدى عند
بعض الجماعات وفي بعض الاوساط المتفائلة . وفي هذه الهجعة
التفاؤلية ، اللاعلمية واللاإدراكية ، في الجماعات والاوساط ، يجد
السياسيون القدامى مجالاً لتثبيت مكانتهم ونفوذهم ، وبقاء مقود
السفينة في ايديهم .

في الدول العربية المسماة دستورية - مصر ، العراق ، سوريا ،
لبنان ، شرقي الاردن ، واخيراً ليبيا - يُفترض ان يكون الحكم
ديموقراطياً ونيابياً . والمفروض في الحكم الديموقراطي النيابي ،
ان ينتخب الشعب نواباً عنه ، وهؤلاء بدورهم يولون الحكم ،
حكومة منهم او حكومة تحوز ثقتهم ، اي ثقة الشعب الذي
انتخبهم . هذا هو المفروض ، فما هو الواقع ؟

اذا تفحصنا الواقع كما هو ، وجدنا ان الديموقراطية العربية
بدعة لا شبيه لها ، فلا هي ديموقراطية شعبية ، كالديموقراطيات
الشعبية في شرقي اوروبا ، ولا ديموقراطية بورجوازية ، كما هو
الحال في غربها . انما هي نظام اقطاعي او نصف اقطاعي ، اعطي
قالباً ديموقراطياً ممسوخاً .

الديموقراطية في الاساس هي حكم الشعب ، بواسطة الشعب ،
ولمصلحة الشعب . ذلك يعني ان الشعب ينتخب بملء حرية و ارادته
نواباً عنه ، فينتخب هؤلاء ، وبملء ارادتهم وحريةهم ، اي ارادة
الشعب وحريةه ، حكومة تحكم الشعب لمصلحته . اذن قوام
الديموقراطية شرطان . الشرط الاول ان يكون التمثيل الشعبي

صحيحاً ، وهو الواسطة ، والشرط الثاني ضمان مصلحة الشعب ،
وهو الغاية . فهل تفي الديمقراطية العربية بهذين الشرطين ؟
فيما يتعلق بالشرط الاول ، يكفي المرء ان يراجع نتائج
الانتخابات التي تجري بين آونة واخرى في الدول العربية المسماة
دستورية ، لكي يدرك اية مهزلة هي هذه الانتخابات . فمنذ ان
اخذت هذه الدول بالنظام الانتخابي ، النيابي او البلدي ، قلما فشلت
السلطة الحاكمة في احراز النجاح فيها . حتى في الاحيان القليلة
التي تفشل فيها الحكومة القائمة او بعض اعضاءها ، ففشلهم يكون
بناءً على خطة مدبرة من السلطات العليا التي تشرف على الحكومة ،
من فوق عرش او رئاسة ، لهما ميزة القدسية او الرهبة . على ان
الشيء الذي لا يتغير في هذه الانتخابات هو الطلاق الدائم بينها
وبين الارادة الشعبية الحرة . فالشعب عندما يدعى للانتخاب ،
قسم منه يذهب سوقاً من زعمائه الاقطاعيين ومعه القائمة التي
يكتبونها له ، وقسم يذهب مقابل بدل زهيد يدفع له ليشتري به
مؤونة يوم او اسبوع لعائلته الجائعة ، والقسم الاكبر لا يذهب
ابداً ، لانه يعرف سلفاً نتيجة الانتخابات ، دون اي اعتبار لعدد
الاصوات التي يجزها هذا المرشح او ذاك ، وقسم يعي اهمية
الانتخاب ، يذهب ليعطي صوته للمرشح الذي يعتقد بانه صالح ،
فيحال دون وصوله الى صندوق الاقتراع بطرق تعسفية ، واذا
وصل الى الصندوق ووضع ورقته فيه ، فالصندوق المسحور ، يبتلع
هذه الورقة ولا يظهر لها اثر عندما تبدأ عملية الفرز .
قد يقول قائل ، ولماذا يرضى الشعب بان يساق من الزعماء ،

ولماذا يرضى ببيع صوته بالدرهم، ولماذا لا ينتخب بوحى من ضميره؟
الجواب ينحصر في ثلاث كلمات : الجهل والفقر والخوف .
آفات ثلاث يحرص على بقاءها في الشعب زعماءه ، حكماً كانوا او
غير حكام ، بغية استثماره والتحكم بمقدراته ومصائره ، وعدم إيقاظ
وعيه الاجتماعي والسياسي .

لا اعرف بلداً من البلدان العربية ، استطاعت فيه الطبقة العامة
العاملة ، على الرغم من كثرتها الساحقة ، ان ترسل نائباً واحداً من
ابنائها الى المجالس النيابية . واذا خطر ببال هذه الطبقة ان ترشح
احداً منها ، تقوم قيامة السلطة ومعارضيهما الانتهازيين والوصوليين
ويضعون احقادهم على جنب ، لمقاومة العدو المشترك . الزعماء
الحاكمون والزعماء المعارضون طالبو الحكم ، مهما احتدم بينهم
النزاع ، فلا هؤلاء ولا أولئك يهضمون فكرة وجود عامل او فلاح
او مثقف ، ينتمي الى الطبقة العامة معهم . فالذي يذهب الى أي
مجلس نيابي ، في اية دولة عربية ، ويسأل عن حضرات النواب فيه ،
لا يجد غير المشايخ والامراء والاقطاعيين ، والاغنياء ، واذا وجد
واحداً او اثنين او ثلاثة من غير هؤلاء ، فهم بدون شك من
محسوبيهم او مشايعهم والمؤتمرين بامرهم .

ومن المميزات التي اصبحت ملازمة للانتخابات في البلدان
العربية ، التزوير ، ومشتري الاصوات بالمزاد ، والتطبيق داخل
الكواليس وخارجها ، وما ينطوي عليه هذا التطبيق ، من وعود
حيناً ، ومن وعيد اكثر الاحيان ، وكل ذلك بقصد تشويه ارادة
شعب وغمط حقه . نحن لا ننكر ان مثل هذه الألاعيب ترافق

الانتخابات في كثير من البلدان . ولكن ما لا يحدث مثله في غير البلدان العربية ، هو الوقاحة في التزوير والضغط والمتاجرة بالاصوات ، التي تجعل من انظمتنا الانتخابية ، موضوعاً لهزء العالم بنا ، كما حدث مرة في قلب هيئة الامم المتحدة ، في كلام مندوب غوايتالا لأحد مندوبينا ، فاخجله امام مندوبي هذه الهيئة العالمية .
عندما اقال ملك مصر وزارة مصطفى النحاس قبل الاخيرة ، وعين محلها وزارة برئاسة صدقي باشا ، اراد هذا الاخير ان يقضي على الوفد ، نزولاً عند مشيئة الملك . فحلّ البرلمان المصري الذي كانت اكثريته وفدية ، واجرى انتخابات جديدة ، فشل فيها مرشحو الوفد ، واصاب الفشل مصطفى النحاس بالذات . هذا مع العلم ان الوفد ، يملك عن استحقاق او غير استحقاق ، الاكثريه الساحقة الكاسحة . فلما قيل لصدقي باشا : « كثير ان يفشل الوفد هذا الفشل ويسقط خليفة سعد ، معبود المصريين !! » اجاب صدقي بشيء من السخرية « اعمل ايه ؟ ازورله ؟ »

وفي لبنان الذي يشيدون بتقدميته واشعاعه ، ستظل ذكرى انتخابات ٢٥ ايار ، لطخة سوداء مخجلة ، ما دام هناك بلد اسمه لبنان ، وما دامت هناك دولة اسمها الدولة اللبنانية .
حسني الزعيم في سوريا ، في ايام ديكتاتوريته ، حاز على تسعة وتسعين بالمائة من اصوات الناخبين . فلما قتل بعد شهرين من هذه الانتخابات ، ذابت هذه الاكثريه المزورة ، ولم يبق منها من قال « رحم الله حسني الزعيم » .

ولست انتخابات العراق وشرقي الاردن اقل تزويراً من

انتخابات مصر ولبنان وسوريا، وعند اخواننا العراقيين والاردنيين
الخبير اليقين .

على ان الدولتين العربيتين الوحيدتين اللتين ليس فيهما تزوير
انتخابي ، هما المملكة السعودية والامامية اليمنية السعيدة ، وذلك
لسبب بسيط ، وهو ان ليس في هاتين الدولتين نظام دستوري .
الكلمة الاولى والاخيرة هناك لعاهلي الدولتين ، والخضوع لهذه
الكلمة فقط هو نصيب الشعب من الحكم . لا انتخابات ولا
من يحزنون !

هذا فيما يتعلق بالشرط الاول من الشرطين اللازمين في
الديموقراطية . اما الشرط الثاني ، وهو ضمان مصلحة الشعب ،
فينتفي حتماً متى انتفى الشرط الاول . فعندما يكون الرصيد
الحاصل في عملية انتخاب ، مجموعاً من المساومات والضغط والرشوة
والتزوير ، وضروب الاضطهاد والارهاب ، وعندما تبذل الجهود ،
سواء اعطيت الصفة القانونية او الصفة الكيفية والتعسفية ، للحوول
دون وصول احد من ابناء الطبقة العامة الشعبية الى المجالس النيابية
والبلدية ، وعندما تكون هذه المجالس ، مجموعة من ابناء الطبقة
الخاصة ، الاقطاعيين والتجار والمشايخ وزعماء القبائل والوصوليين ،
فكيف يعقل ان يخرج منها تشريعات تضمن مصلحة الشعب غير
الممثل الا بهذه الفئات ، التي لا تشكل سوى قلة عديدة ضئيلة في
الامة ؟ كيف يعقل ان تشترع « الخاصة » شرعة تحرمها من
« خاصيتها » ، وهي ما كان لها ان تكون خاصة لو لا وجود

العامّة؟ أما إن تكون الخاصّة من صنف الآلهة أو انصاف الآلهة،
وتكتب بيدها صكّ تنازها ، فهذا ما لم تصل اليه البشرية بعد .
إن مصلحة الشعب لا يعرفها ، ولا يتحسس بها ، غير ابن الشعب ،
والعامّة لا تنشل من عاميتها ، إلا إذا نشلت نفسها بنفسها .

ومن أكبر مهازل الديموقراطية العربية، نظرتها الى معنى الحرية
والحريات العامّة . فصفة العامّة المملّقة بكلمة الحريات ، هي على
العكس تماماً، في مفهومها ومدلولها ، من صفة العامّة المملّقة بكلمة
الطبقة أو الطبقات ، إذ إن الطبقات العامّة في العالم العربي ، ليس
لها نصيب أو شبه نصيب من الحريات العامّة . فالحديث عن الحريات
الذي يكثر كثيراً فيما بين حمّاة الديموقراطية العربية ومواليهم
والمحوظين منهم، ويقلّ قليلاً جداً فيما بين الفئات الشعبية والمحرومة،
يأخذ طابع التبجح والمصانعة ، عند الأولين ، بينما هو يأخذ طابع
التمني والشحاذة عند الآخرين . ومرجع ذلك الخلاف في وجهة نظر
كل من الفئتين الى معنى الحرية . الفئة الأولى تعني بها حرية
الاستمتاع بكل ما في مقدورها ان تحصل عليه باي طريقة من الطرق ،
والفئة الثانية تعني بها ، حرية امكانية الحصول على ما لا يمكنها
ان تعيش بدونه . ان هذا الاختلاف في معنى الحرية ومفهومها ،
يزداد كلما زادت شقة الخلاف بين طبقات الشعب ، ولن يكون
لكلمة الحرية قيمتها الصحيحة المثلى في العالم العربي ، ما لم تتزل الفوارق
الشاسعة بين مختلف طبقاته ، أو بالاحرى ما لم تتزل الفوارق
الطبقية نفسها .

وهناك ظاهرة جليلة وخطرة في الواقع السياسي العربي. وهذه
الظاهرة هي التباعد بين الحكومات ومواليها ومخالفها من جهة ،
وبين الشعوب من جهة أخرى . فالحكومات تنظر الى الشعوب
بنظرة لا تخلو من دلائل الامتهان والاستصغار ، فتقابلها الشعوب
بنظرة تشفّ عن روح الحذر والكراهية والحقد ، مما يجعل من
الجهتين ، الجهة الحكومية والجهة الشعبية ، جبهتين متخاصمتين
ومتعاديتين ، كل منهما متربصة للأخرى ، ومتحينة الفرصة للانقضاض
عليها . الحكومات تقف دائماً بالمرصاد ، لكل حركة تبدو من
الشعب لانها لا تثق بولائه لها . والشعب يعمل ما في وسعه ان
يعمل ، للتملص مما تفرضه عليه الحكومات من موجبات وضرائب
وقوانين ، لانه لا يثق بأمانتها له واخلاصها لمصالحه . ان الشعب
عندما يرى حكامه موفوري النعم بما يحصلونه من أمواله ، وعندما
يرى الحكام ينظرون اليه من أعلى الى أدنى ، وعندما يرى هؤلاء ،
ملوكاً كانوا ام أمراء ، ام رؤساء ، ام وزراء ، ام نواباً ، ام
موظفين ، ما ان يتسنىوا مراكزهم حتى يتدفق عليهم الثراء ،
وتغمرهم المغانم ، ويستأثروا بالرفاه ، وينعموا بالجاه ، ويحيطوا
انفسهم ببطانات تستمد نفوذها من نفوذهم ، وتسهل لهم التحكم
بالشعب والنيل من حرياته ، لكي يبقى في طاعته لهم وقبوله بسيادتهم
عليه ، عندما يرى الشعب كل هذا يتساءل ما اذا كان الحكام
والوزراء والنواب والموظفون ، هم خدامه ، كما هو المفروض ان
يكونوا ، ام انهم سادة مطلقو التصرف بمصالحه ومقدراته ومصيره
وبحياته ايضاً .

قلما يوجد في العالم العربي حكام غير أثرياء . وقلما يوجد وزير
في الدول العربية لا يملك قصرأ ، وليس عنده حاشية ، وقلما توجد
حاشية لحاكم او وزير او نائب لا يتمتع افرادها بامتيازات ولو
محلية ، حتى اصبح داخلاً في خلد الناس ، ان الحكام وبطاناتهم
ومواليهم ، من طبقة غير طبقة الشعب ، لهم الرأي ولو كانوا
جهلاء ، ومن حقهم وحدهم ان يعيشوا ويترفهوا ويتسلطوا ، لمجرد
كونهم حكاماً او مواليين او مقربين . وبالمقابلة قلما يوجد شعب
من الشعوب العربية ، لا تشكو عامته الساحقة ، العوز والبطالة ،
ياخذون منها ولا يعطونها ، ويخشون يقظتها فيعملون على تخديرها
وتجهيلها ، هذه العامة تصفتى لهم بأيديها ، وهي تحقد عليهم في قلبها ،
بانظار ساعة الخلاص .

والعامل الخطر في واقع العالم العربي السياسي تدخل الدين في
السياسة ، اذ ان هذا التدخل يؤدي الى عرقلة سير السياسة سيرأ
وطنياً تقديمياً . فالدين لا يجوز ان يؤخذ إلا بمفهومه الروحي .
وشرائعه المستوحاة من هذا المفهوم ، والتي كانت تلائم العصور الماضية ،
ايام كانت الروح هي العنصر الموجه في حياة البشر ، لم تعد تلائم
العصر الحالي ، عصر العلم والمادّة . ان انسان القرن العشرين غير
انسان القرن العاشر . والشرائع التي كانت صالحة لمجتمع القرون
الوسطى ، ليست صالحة لمجتمع اليوم . هذا ما لا يريد ان يفهمه
العالم العربي ، او بالاحرى لا يريد ان يفهمه القائمون على امر العالم
العربي . ان التشريع الديني الذي لا تزال تتمسك به الحكومات

العربية ، بدرجات متفاوتة ، يقوّم في الشعوب العربية الحسّ الديني ، بحيث يطغى هذا على الحسّ الوطني والقومي . هذه هي نقطة الضعف في الكيان العربي كله ، وهي بالتالي سبب تأخره عن الركب العالمي .

من الخطأ التوهم ان الضرر الحاصل من طغيان الحسّ الديني ، مصدره اختلاف الاديان في شعب ما ، وان الشعب الذي يدين كله بدين واحد يسلم من هذا الضرر . هنا يجب التمييز بين الحسّ الديني والحسّ الطائفي . الاول بلاء والثاني بلاء اكبر ، والعالم العربي مصاب بالبلاءين .

في العصور القديمة ، وقبل ان يكون للعلوم الطبيعية شأن يذكر ، كان التشريع الفقهي والتوجيه الديني ، امرأ مقبولاً بل مرغوباً فيه . فالانسان في جهله ، كان بحاجة الى الارشاد لقصوره عن الفهم والادراك . وكان طبيعياً ان يقوم في المجتمع الانساني افراد وجماعات يهدون الناس الى الخير والصلاح والنفع العام ، ويضعون للمجتمع انظمة وقوانين ، مستوحاة من فكرة تكونت عند احد اساطين الفكر ، وجعلت منه فيلسوفاً او عبقرياً او نبياً ، دونما نظر الى احتمال تطور هذه الفكرة ، او تحوّثها او قلبها رأساً على عقب ، نتيجة لتطور العقل والمعرفة عن طريق العلم والاكتشافات العلمية الطبيعية المادية . ان العلم لا يقرّ الفكرة المطلقة ولا الحقيقة المطلقة ، فكل تشريع او توجيه ، مستوحى من المطلق شأن التشريع الديني ، ليس علمياً ولا محلّ له في القرن العشرين ، وهو القرن الذي بلغ فيه العلم ما بلغ من التقدم والازدهار .

من هذا يتبين ان تدخل العامل الديني في شؤون العالم العربي السياسية والزمنية ، هو من اهم أسباب اختلال واقعه السياسي وعدم بمشاته روح العصر ، وذلك بافساحه المجال لرجال الدين لوضع اصابعهم في الكبيرة والصغيرة من الشؤون الزمنية ، كالزواج ، والطلاق والارث ، والاحوال الشخصية ، وإقامة الوصي على القاصر وهلمّ جرّاً . وبالنظر لما لهذه الشؤون من تأثير في حياة الفرد والجماعة ، وللصلاحيات الواسعة المخوّلة لرجال الدين في تنسيق النظام العائلي وتكليفه والتحكم به ، يجد هؤلاء انفسهم في مركز يسهل لهم فرض نفوذهم على الناس ، فيما هو ضمن صلاحياتهم وفيما هو خارج عنها ايضاً ، وفقاً لحاجة الناس اليهم . هذا ما يكسبهم سلطة على الحكومات وعلى الشعب ، طالما استعملوها لأغراض وغايات ، لا هي روحية ولا وطنية ولا تقدمية . ان الدين والسياسة شريكان لا ينسجمان ، إذ ان الواحد يفسد الآخر ويمسخره ، فلا الدين يبقى ديناً ، ولا السياسة تبقى سياسة . وكل دولة تأبى فصل هذه الشركة بين شريكين غير منسجمين ، هي دولة جامدة ، والجمود في سنة التطور تأخر وتقهر ورجعية ، ودولة هذا شأنها مآلها إلى الانحلال ثم الاستعباد .

وقد لا يتسع البحث لتفنيد علل الواقع السياسي الداخلي في العالم العربي . فخلاصة القول ، انه ناقص في تنظيمه ، ضعيف في أسسه ، رجعي في انظمته وفي تطبيق قوانينه ، وهو يحمل في قراراته جرائم الخطر على مستقبل هذا الجزء من العالم .

وقبل الانتقال الى بحث واقع سياسة العالم العربي الخارجية ،
يجدر بنا ان نتساءل ما اذا كان للعالم العربي ودوله سياسة خارجية
مستقلة ، عربية المصدر ، وعربية المنهج ، وعربية التوجيه . ولعلي
لا اكون مخطئاً ولا متعنثاً اذا قلت : لا .

منذ ان نالت الدول العربية استقلالها ، كان طبيعياً ان تعمد
كل دولة منها الى ضم وزارة شؤون خارجية الى حكومتها ،
فتتولى هذه الوزارة ما كانت الدولة المنتدبة تتولاه قبل الاستقلال .
وانصرفت هذه الوزارة الى تنظيم جهازها ، وارسلت وزراء
مفوضين الى الدول الاجنبية ، كما استقبلت وزراء مفوضين منهم .
ولما كانت الدول العربية تعتبر نفسها اعضاء في عائلة واحدة ، عمدت
هذه الدول الى جمع شملها في جامعة اقليمية واحدة اطلق عليها اسم
جامعة الدول العربية ، بغية انتهاج سياسة مشتركة تجاه السياسة
الدولية العالمية . وكانت مفروضاً ان ترسم هذه الجامعة الخطوط
الكبرى لسياسة الدول العربية وتعمل جهدها لتقريب او توحيد
وجهات النظر بين اعضاءها ، لمواجهة الاحداث العالمية ، مستوحية
مصلحة الشعوب العربية قبل كل شيء . وبالنظر لاهمية العالم العربي ،
من حيث موقعه الجغرافي ، وثروته النفطية وغير النفطية ، ومطامع
الدول الاجنبية فيه ، وتودد هذه الدول له ، لاكتساب ما كانت
تكسبه منه ايام حكمها له او انتدابها عليه ، كان مفروضاً ان
تكون سياسة الدول العربية الخارجية ، قائمة على اساس تفهم هذه
الاهمية ، والسعي للأفادة منها لمصلحة شعوبها ، دون ان تسمح لليد
الاجنبية ان تعمل في الخفاء ما كانت تعمله في الجهر في عهد الحكم

الاستعماري او في عهد الحكم الانتدائي . هذا ما كان مفروضاً ان يحصل ، ولكن هل هذا الذي حصل؟ الجواب في استعراض الواقع . فعلى الرغم من قيام الجامعة العربية ، وعلى الرغم من اعتراف الدول الاجنبية كلها باستقلالات الدول العربية ، وعلى الرغم من وجود ستة مندوبين لست دول عربية في هيئة الأمم المتحدة ، يجلسون جنباً الى جنب مع مندوبي بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي والصين والبرازيل والهند وكل دول العالم الكبيرة والصغيرة ، وعلى الرغم من ترؤس مندوبي الدول العربية احياناً لجان مجلس الأمن ، ومجلس الوصاية ، والمجلس الاقتصادي وحقوق الانسان ، على الرغم من كل هذا ، لا يزال بين الدول العربية دول مربوطة بذيل دول اجنبية سياسياً وعسكرياً . وفيما كان منتظراً ان تتخلص هذه الدول من قيودها ، وتلحق شقيقاتها التي تحررت من هذه القيود ، نرى العكس هو الواقع . فالدول العربية التي تخلّصت من القيود المسجّلة ، كسوريا ولبنان مثلاً ، كادت تقع ، بل هي وقعت بالفعل ، في قيود غير مسجّلة بانتظار التسجيل . كل هذا يجري والجامعة العربية توالي اجتماعاتها ، وتخرج بمقررات ، يختلط حابلها بنابلها ، اكثر مما يعوزها عامل الحد ، كأنها هذه الجامعة وجدت لكي تكون موجودة فقط ، وكيفما كان هذا الوجود .

لم تكد الحرب العالمية الاخيرة تضع اوزارها ، والعالم العربي يستعيد انفاسه ، حتى بدأت الدول الاجنبية ، التي كانت قابضة على

سياسة الدول العربية قبل الحرب واثناؤها ، تبذل المساعي لاختلاق الحيل لابقاء السياسة العربية ضمن دائرتها . كانت مساعيها في بادئ الامر موجبة لعقد معاهدات مع الدول العربية ، على غرار المعاهدات المعقودة مع البعض منها ، فما نجحت هذه المساعي ، لأن العالم العربي الذي جرب المعاهدات مع الدول الكبرى ، ولم يصبه منها غير الغرم ، سئم المعاهدات . حتى الدول العربية المتعاهدة مع الدول الكبرى من قبل ، بدأت تحت ضغط شعوبها ، تتامل من هذه المعاهدات ، وتسعى لألغائها او تعديلها الى الاحسن . ومعرفة المعاهدات لاتزال قائمة الى الآن بين الدول الكبرى صاحبة العلاقة ومؤيديها وعملائها من اقطاب العرب من جهة ، وبين الشعوب العربية من جهة اخرى . واذ رأت الدول الكبرى صاحبة المصلحة ، ان عهد المعاهدات قد مضى وانقضى ، اخذ زناد فكرها يقده بدعاً من نوع جديد ، تكفل لها السيطرة والسيادة على الدول التي سبق ان اعترفت هي رسمياً بسيادتها . وقد برهن مطبخ الاستعمار انه غني جداً بالوجبات الطعامية ، ذات الاشكال والالوان . فظهر منها الى الآن اطباق الامن المتبادل ، والدفاع المشترك ، والنقطة الرابعة لمساعدة الدول المتأخرة ، والدفاع عن « العالم الحر » الخ الخ . اسماء جديدة لمسمى واحد ، هو وضع اليد واستبقاء الهيمنة ولو بصورة غير مباشرة ومستورة . وفي حلبة الاحداث هذه ، تجرد الدول الاجنبية الاستعمارية اعواناً لها بين رجالات العرب انفسهم ، في حكوماتهم واصحاب الكلمة والرأي منهم ، وفي جامعة دولهم السعيدة الذكر . هؤلاء الاعوان ، هم ايضاً يقدهون

زناد افكارهم لاجتذاب العالم العربي وشعوبه ، تارة بالوعود وتارة بالوعيد ، الى الموائد التي يهيئها بمهارة ولباقة مطبخ الاستعمار .
وليس العجب في ان تسعى الدول الكبرى للاستعاضة عن سيادتها الاستعمارية او الانتدابية على الدول العربية ، بمواثيق تؤمن لها النفوذ الاقتصادي والسياسي والعسكري ، بل العجب كل العجب ، ان يوجد في الدول العربية نفسها ، من يضرب صفحاً عن مواقف الدول الكبرى هذه تجاه قضايا العرب ، ويتطوع لادخالها الى البيت العربي من الشباك ، بعد ان اقفل الباب بوجهها . العجب ان تبلغ حماسة هؤلاء الاعوان درجة الفجور ، فيقيمون من انفسهم حماة لمصالح هذه الدول ، بعد ان قنطوا من حماية استعمارها .
العجب ان يدعي هؤلاء الاعوان المتحمسون ، ان وقوف العالم العربي الى جانب هذه الدول ، على الرغم من الضربات التي كالتها للعرب ، يؤمن مصلحة الاقطار العربية وشعوبها ، ويضمن لها الحياة السعيدة الحرة والمستقبل الامين . والعجب اكثر واكثر ، ان يجد هؤلاء من يصدقهم ويماشيهم .

ان مصيبة العالم العربي في هؤلاء الاعوان ، اكبر من مصيبته في الاستعمار نفسه . هؤلاء الاعوان الذين كانوا زعماء في العهد الاستعماري والانتدائي ، وبقوا زعماء بعد زوال الاستعمار والانتداب . وكانوا زعماء ابان كارثة فلسطين وساهموا في الكارثة ، وبقوا زعماء بعد الكارثة . هؤلاء الذين يحسون انهم وحدهم يفهمون ويعقلون ويدركون ، وان العالم العربي لا تقوم له قائمة اذا افلست الزعامة من ايديهم .

لسنا بحاجة للرجوع الى التاريخ القديم لنكتشف كيف كانت
مواقف الدول الغربية من العالم العربي . ان في التاريخ الحديث
ادلة كافية تغني عن التطويل .

من وعد الصهونيين بفلسطين ، ومن هو بلفور ، ومن مهد
الطريق لقيام دولة اسرائيل في قلب البلاد العربية ؟
من عقد معاهدة سايكس بيكو ، ومن قطع اوصال العالم
العربي ، ومن هو سايكس ومن هو بيكو ؟

من كان يمانع في جلاء الجيوش الاجنبية عن سوريا ولبنان
عام ١٩٤٦ ، ومن اوجب على فرنسا الاسراع في الجلاء ؟
من وقف في مجلس الأمن ضد مطالب مصر في جلاء الجيوش
البريطانية عن اراضيها ؟

من وقف ضد مطلب تونس في عرض قضيتها على الامم المتحدة ،
ومن منع وفدها من الدخول الى اميركا للدفاع عن قضية بلاده ،
ومن هو الذي لا يزال يرفض طلب الدول الآسيوية بعرض هذه
القضية ؟

من هو حامي الصهيونية ومدبرها ، ومغذيها بالمال والسلاح ،
ومن هي الدول التي تدللها وتسكت عن جرائمها ضد الشعب
الفلسطيني العربي المشرد ؟

من حبس الأسلحة عن الدول العربية في معركة فلسطين بالرغم
من معاهدة معقودة مع بعضها ، تلزمه بمساعدتها ؟

من شجع العرب على الدخول في حرب فلسطين وهم فقراء في
العتاد ، ومن شجعهم بل دفعهم على الانسحاب اذلاء خاسرين ؟

ما هي الدول التي أجبرت حكومة المانيا الغربية في المدة
الاخيرة ، على دفع ثلاثة مليارات مارك لحكومة اسرائيل بمثابة
تعويض عن الاموال التي نهبها هتلر من يهود المانيا ، وما دخل
اسرائيل بتلك الاموال ، وما هي الغاية من اغداقها على هذه الدولة ،
التي نهبت اموال عرب فلسطين ، فلم تقل لها الدول التي تحميها ،
ما احلى الكحل في عينيك ؟

ما هي الدول التي تقف بعناد ضد سيادة مصر ، وتفرض عليها
وعلى سائر الدول العربية الدخول في حلفٍ للدفاع المشترك ، هو
في الحقيقة ، حلف هجومي استعماري لا دفاعي ؟

ما هي الدول التي غزت البلاد العربية بشركاتها الاستثمارية ،
وملأت اسواقها بصادراتها الكيماوية وبورت الصناعات الوطنية ،
وكادت تستنزف معظم ثروتها ؟

ما هي الدول التي تفرض على العالم العربي مخاصمة اخصامها ،
وتطلب من الحكومات العربية اضطراد من لا يؤيدون سياستها
تأييداً اعمى ، ومن ينادون بصداقة الدول كلها ، والحياذ بين
المتخاصمين ؟

ما هي الدول التي تريد ان يكون العالم العربي « ترسانة »
حربية ، لكي تجعل منه ومن الشرق الادنى كوريا ثانية ، كما صرح
بذلك الزعيم الديني آية الله الكاشاني ، اثناء زيارته الى لبنان ؟
ومع كل هذا ، وعلى الرغم من كل هذا ، لا تتأخر الحكومات
العربية عن الوقوف الى جانب الدول الغربية ، متجاهلة مواقف
تلك منها ، كأن الآية الانجيلية « من ضربك على الخدك الايمن فحوّل

له الايسر» ما وردت إلا لكي تتخذ منها الحكومات العربية شعاراً لها . فليس مستغرباً والحالة هذه ، ان تنظر اليها الدول الكبرى ، نظرة ليس فيها الكثير من الاحترام ، وتنظر اليها سائر الدول نظرة التبعية ، فالطبع الدائم ، لا يُهاب ، ولا يستجاب له طلب ، ولا يحترم !

لقد قرأت حديثاً لمندوبه الهند ، وأظنها شقيقة البانديت نهرو ، حول تكتل الدول الآسيوية لمقاومة الاستعمار الغربي . وكان ما قالته عن الدول العربية لا يشرف هذه الدول كثيراً . قالت كيف نستطيع ان نأخذ ما يقوله العرب عن استقلالهم وتبرمهم من استعمار الغرب لهم ، مأخذ الجدة ، ما دام مندوبوهم في الامم المتحدة ، بعد ان يملأوا الدنيا صياحاً على الدول الغربية ، وعلى موقفها من قضاياهم ، يرفعون اصابعهم اولاً بتأييد هذه الدول ، سواء كانت على حق او على باطل ، فاما ان يكون العالم العربي هازلاً في استقلاله ، واما ان يكون مندوبوه لا ينطقون باسم شعوبه .

وتدعي الحكومات العربية انها تفعل ما تفعل بحجة مقاومة الشيوعية ، والدفاع عن الديموقراطية والعالم الحر . فلا بد من توضيح هذه الحجة وإظهار زيفها .

الشيوعية مذهب وعقيدة . وهي تقوم على اساس الاشتراكية العلمية المادية التاريخية ، وتقضي بالملكية الجماعية ، وتأميم الانتاج لتأمين العدالة الاجتماعية . الشيوعية بالاصل نظام اقتصادي ، وضعه ماركس وانكلز فلسفته العملية . إذن الشيوعية شيء محدد ، لا مجال لتفسيره بالاعتباط .

فاية شيوعية يتحمسون لمكافحتها في العالم العربي؟ وبماذا يكافحها هؤلاء المتحمسون، وابن هو ميزان العلم والعقل في حماسهم؟ لو كان عند هؤلاء شيء من الجرأة والصراحة، لاعلنوا ما يضمرون، وقالوا انهم تحت ستار مكافحة الشيوعية، ينفذون سياسة الدول الغربية وأمرها، بخصوصيتها للاتحاد السوفياتي. هذه الدول تفرض على العالم العربي انتهاج سياستها، بقطع النظر عمّا تجرّه هذه السياسة من اخطار على العالم العربي وشعبه. والمؤسف جداً ان رجالات العرب وحكوماتها، لا يجدون غضاضة في تنفيذهم ارادة الدول الغربية، على الرغم من تظاهرهم بالتبرم منها، وصياحهم الكلامي احتجاجاً عليها.

في اثناء الحرب العالمية الاخيرة، عندما كان الاتحاد السوفياتي حليفاً للدول الغربية، لم يكن هناك اي حديث عن مكافحة الشيوعية. وكان ينظر الى الاتحاد السوفياتي، زعيم المذهب الشيوعي ونظامه، نظرة التقدير والاحترام والمحبة والامل. فما ان انتهت الحرب وانتصر حلفاء الامس على العدو المشترك، حتى ظهرت بوادر الانشقاق بين الدول الثلاث، اميركا وبريطانيا وفرنسا من جهة، وبين الاتحاد السوفياتي من جهة اخرى، وهو انشقاق لا دخل فيه للعالم العربي اصلاً. وبدأت الحرب الباردة بين الجبهتين وكانت الدعاية سلاحها الاكبر. ورأت الدول الغربية في الدول العربية مجالاً رحباً لدعايتها، فاعتمدتها وسيلة لغاياتها البعيدة. وتحت ستار الدفاع عن الحرية والعالم الحر، ارادت ان يقف العالم العربي في جانبها ضد خصمها الاتحاد السوفياتي، وطلبت الى العالم

العربي ان يتغاضى عن امانيه، ويتناسى موقفها منه في قضايا فلسطين
ومصر وتونس، وفي قضية الجلاء عن سوريا ولبنان، كما ارادت
منه ان ينام على ضيمه من تغفل استعمارها الاقتصادي فيه. كل
ذلك بحجة الغيرة على الحرية والدفاع عن العالم الحر ومقاومة الخطر
الشيوعي.

وقد فضحت الدعاية الغربية نفسها بنفسها، بعد ان انشقت
يوغوسلافيا عن حليفها السوفياتية. ويوغوسلافيا هذه ما زالت الى
الآن تقول بانها دولة شيوعية، وتدعي انها اكثر شيوعية من
الاتحاد السوفياتي بالذات. ومع هذا احتضنتها الدول الغربية،
وضمتها الى معسكرها، وعمدتها عضواً في «العالم الحر» تستند
عليه في حرب تهيئها ضد روسيا. فاذا كان المذهب الشيوعي هو
الذي يقلق الدول الغربية، فكيف يفسر الغرب هذا اللغز؟ فاما
ان تكون يوغوسلافيا طلقت شيوعيتها، وهذا ما لا تقوله يوغوسلافيا
نفسها، واما ان الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا تعتبر شيوعية
يوغوسلافيا، غير خطيرة على الحرية، معشوقة الدول الغربية الثلاث،
وتحسب شيوعية الاتحاد السوفياتي خطراً على هذه المعشوقة.

هنا يبدو لنا ان القيامة القائمة على الشيوعية، في الدول الغربية
الكبرى والدول المؤتمرة باوامرها، تنطوي على شيء من الثعلبية،
وان المقصود من هذه القيامة زرع البغض في العالم ضد الاتحاد
السوفياتي، كدولة قوية تقف عثرة بوجه سيطرة الدول الغربية
على الشعوب، وان الدعاية ضد المذهب الشيوعي ليست الا ستاراً
لاخفاء القصد الحقيقي.

اننا نشفق على عالمنا العربي ان يكون آلة بيد غيره ، وان
يكون خادماً لا غراض غيره ، وان يكون مسخراً لمآرب غيره .
اما انه كذلك او لا ، فالجواب في هذا الذي يسمونه مكافحة
الشيوعية . ففي العالم العربي ، يكفي ان ينادي الانسان بسقوط
الاستعمار ، او يقاوم مشروع الدفاع المشترك والنقطة الرابعة
والبيان الثلاثي ، او يطالب بالحرية النقابية ، او يؤيد حركة السلم ،
او ينتقد سياسة الدول الغربية الاستعمارية والاستثنائية ، او يقول
ان الاتحاد السوفياتي دولة صديقة ، او يطالب بحياد بلاده في الحرب
التي يهيئونها ، او يكتب مقالاً او كتاباً لا يرضى عنه سفراء اميركا
وبريطانيا وفرنسا ، او يمر امام السفارات السوفياتية ، او يزور
احدى دول شرقي اوروبا ، او يطلب اجازة سفر الى احدى هذه
الدول او الى الاتحاد السوفياتي ، يكفي شيء من هذا لكي يقال انه
شيوعي ، وينزل عليه غضب الحكومات ، ويضطهد او يسجن او
يحارب . اما الذين يتفاخرون بتقربهم من ممثلي الدول الغربية ،
ويؤيدون سياستها ومشاريعها ، ويقطعون البحر والهواء ، ذهاباً
اليها وإياباً منها ، ويدعون علناً وبوقاحة احياناً للسير في فلكتها ،
فهؤلاء هم المعززون المكرمون ، اذا طلبوا اجيبوا ، واذا قالوا
كان لقولهم حساب .

والجدير بالملاحظة ان الحملة القائمة تحت ستار مكافحة الشيوعية ،
ازدادت ثعلبية ، منذ قيام حركة السلم العالمية . فالدول الغربية ترى
في هذه الحركة تقويضاً لسياستها ، وتعريضاً بمصالحها الاستعمارية
والاستثنائية . الا يكفي ان تكون حركة السلم مؤيدة من الاتحاد

السوفياتي و متفقه مع مصالحه وسياسته ، لتشير نقمة الدول الغربية عليها وعلى القائمين بها ومؤيديها ، حتى ولو لم يكونوا شيوعيين ؟ ومن اغرب الامور وأسفها ، ان تطال هذه الجملة اناساً هم أبعد ما يكون عن الشيوعية ، كالأساقفة ومشايخ الدين ، والتجار الرأسماليين ، واصحاب الصناعة وغيرهم من امثالهم ، الذين يرون في حركة السلم او في الحياد بين المعسكرين ، او في مناهضة مشاريع الحرب والاستعمار ، او في استنكار هيدستيريا التسلح ، ضماناً لحياتهم و حياة عيالهم واستقلال وطنهم . انها وايم الحق مهزلة وأي مهزلة . لبت الحكومات العربية تعلم انها في طواعيتها العمياء لما تفرضه عليها سياسة الدول الغربية ، تحط من قدر نفسها وقدر شعوبها ، وتفقد احترام الدول لاستقلال بلدانها ، بل تفقد احترام الدول لرجال هذه الحكومات انفسهم ، على الرغم من ظاهرية محبتها لهم وتوددها اليهم واشادتها بوطنيتهم وعبقريتهم .

وليس ادل على مدى احترام الدول الغربية للحكومات العربية واستقلال دولها ، من الخطط التي يضعها الغرب منفرداً ، وبمعزل عن الدول العربية ، ليصار الى تنفيذها رضي العرب ام ابوا . هالك واحدة من هذه الخطط ، وهي كافية وحدها ان تدلك كيف تنظر الدول الغربية للعالم العربي ، واي وزن تقيم لاستقلال دوله وسيادة شعوبه .

في ايار عام ١٩٥٠ اجتمع وزراء خارجية الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ، واتفقوا على انتهاج سياسة موحدة في الشرق الأدنى ، دون أن يكلفوا انفسهم أخذ رأي حكوماته ، مكتفين

بإبلاغ هذه الحكومات عما اتفقوا عليه لتأخذ به علماً . فكان البيان
الثلاثي . وهذا نصه بالحرف :

١ . تقرر الحكومات الثلاث بان الدول العربية ودولة اسرائيل
في حاجة الى الاحتفاظ بمستوى معين من القوات المسلحة لتضمن
أمنها الداخلي ودفاعها الشرعي ، وتتمكن من الاضطلاع بالدور
الملقى على عاتقها في الدفاع عن المنطقة جمعاء . وجميع الطلبات
المقدمة من هذه البلاد لتوريد أسلحة ومواد حربية اليها سينظر فيها
على ضوء هذه المبادئ . وتود الحكومات الثلاث ايضاً ان تذكر
وتؤكد احكام التصريح الصادر من مندوبيها في مجلس الامن يوم
٤ آب ١٩٤٩ وقد أكدت فيه معارضتها لسباق التسلح بين الدول
العربية واسرائيل .

٢ . تعلن الحكومات الثلاث انها تلقت من جميع الدول
المنتفعة من إرسال الاسلحة اليها ضماناً بان الدول المشترية لا تعترض
القيام بأي عمل عدواني إزاء اية دولة أخرى ، وسيطلب مثل هذا
الضمان من أي دولة أخرى في هذه المنطقة يؤذن بتزويدها بالاسلحة
في المستقبل .

٣ . تنتهز الحكومات الثلاث هذه الفرصة لتعلن ما تعلقه على
هذه المسألة من اهتمام بالغ ورغبتها في المساعدة على إعادة توطيد
اركان السلم والمحافظة على السلام والاستقرار في هذه المنطقة ،
ومعارضتها التوسل بالقوة او التهديد او الالتجاء الى القوة بين الدول
في هذه المنطقة معارضة لن تتحول عنها . ولن تتوانى الحكومات
الثلاث اذا هي علمت ان احدى هذه الدول تستعد للاعتداء

على الحدود او خطوط الهدنة لدولة اخرى ، عن اتخاذ اجراءات
سواء في نطاق هيئة الامم او خارجه طبقاً لالتزاماتها باعتبارها
اعضاء في هيئة الامم المتحدة لتمنع هذا الاعتداء . »

بعد هذا البيان الجامع المانع ، اريد ان اسأل هؤلاء المتحمسين ،
لربط العالم العربي بعجلة الدول الغربية ، من رجال حكومات
وزعماء سياسة وصحفيين ، ماذا بقي من استقلال الدول العربية ،
الا اذا كان هؤلاء يعنون بالاستقلال ، ان تحك جماعات وطينة
جماعات وطينة غيرها ، وتتحكم بها ، حتى اذا ضجت الجماعات
المحكومة من الجماعة الحاكمة ، أو ثارت عليها ، اطل اصحاب البيان
الثلاثي ، ليحافظوا على الاستقرار ، باسم السلام العالمي .

ان هذا البيان يفتح الباب على مصراعيه لتدخل الدول الغربية
الثلاث في شؤون الدول العربية . واليك الملاحظات المثبتة :

١ - تقدم الدول الثلاث اسلحة الى الدول العربية ، شرط ان
تقصر استعمال هذا السلاح للمحافظة على الاستقرار والامن الداخلي ،
ويعني هذا قمع كل حركة تحريرية في هذه الدول قد تمس استقرار
الايضاح الراهنة .

٢ - على الدول العربية ان تقلع نهائياً عن فكرة استعادة حقها
المغصوب من اسرائيل .

٣ - تعلن الدول الثلاث معارضتها لسباق التسلح في دول
الشرق الادنى (لماذا لا تعارض ايضاً سباق التسلح الدولي كله ؟)
وهي زعيمة هذا السباق .

٤ - تسليح الدول الغربية الدول العربية لكي تساعد في الدفاع

عن هذه المنطقة . (ضدّ من اذن ؟)

٥ - تنتحل الدول الغربية الثلاث لنفسها حق التدخل الفعلي العسكري اذا لجأت احدى الدول المشتريّة الى القوة، او اذا علمت الدول الغربية الثلاث ان احدى الدول تستعد (لاحظ هذه العبارة المطاطة وكلمة تستعد) للاعتداء على الحدود او خطوط الهدنة لدولة اخرى .

٦ - تحتفظ الدول الغربية الثلاث بحق التدخل الفعلي في شؤون دول الشرق الادنى ضمن نطاق هيئة الامم وخارجها . وذلك يعني ان الدول صاحبة البيان الثلاثي اصبحت وصية على دول الشرق الادنى على الرغم من وجود هيئة الامم .

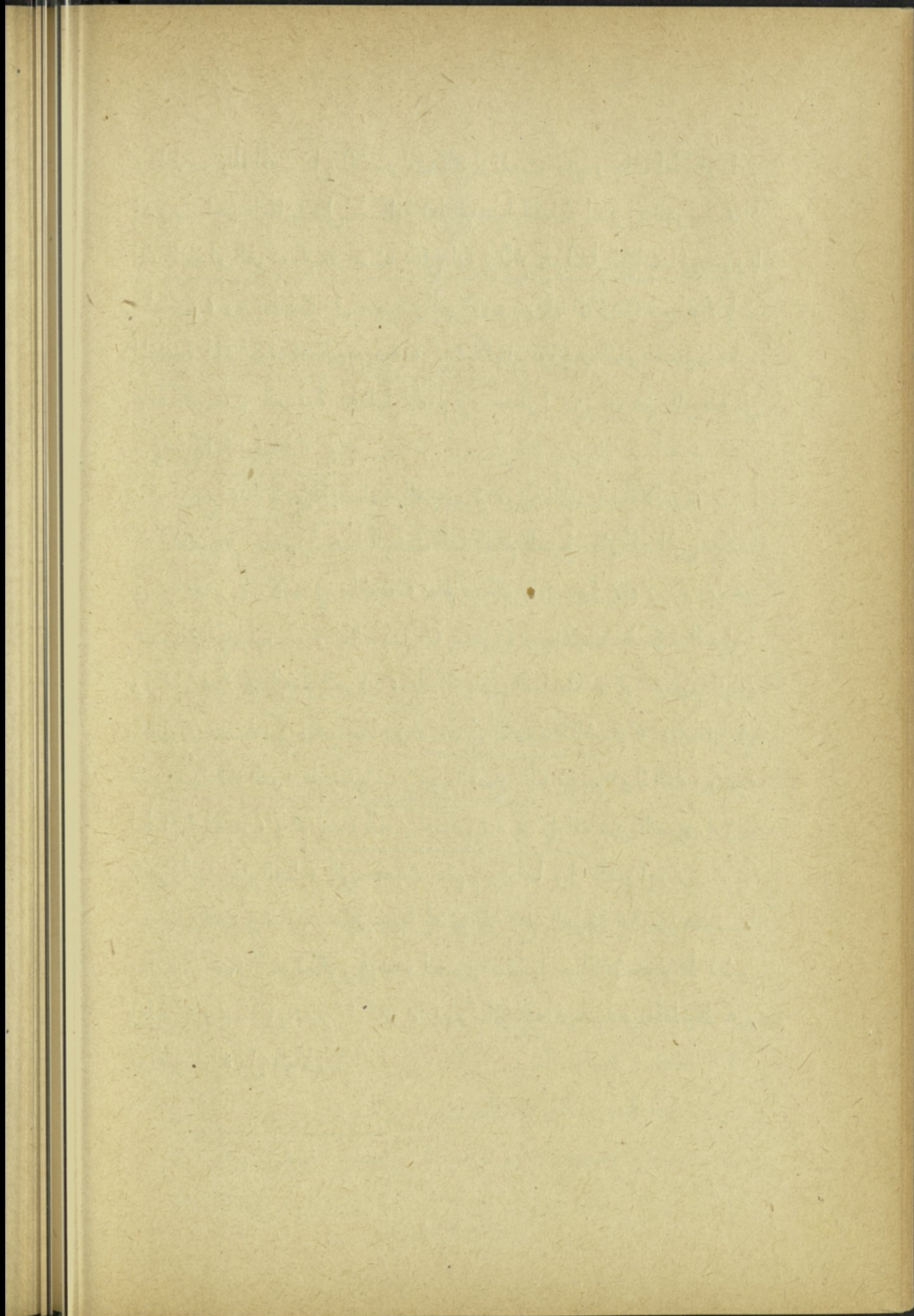
وقد قالت هذا بصراحة جريدة « كومبا » الفرنسية في عددها الصادر في ٢٦ ايار وقد جاء فيه « انه يصح ان نرى في هذا البيان ، وضع الشرق الاوسط تحت الوصاية ، اذ تتخذ الدول الثلاث الكبرى حقاً صريحاً في مراقبة استراتيجية ودبلوماسية الامم التي تولفه، وحتى حق التدخل في شؤونها. وتشير الجريدة الى الارتياح العام الذي لقيه هذا البيان في لندن ووشنطن حيث يصرون على كون الدفاع عن الغرب قد تعزز على جهة جديدة ، وفي باريس حيث لا يخفون اغتباط فرنسا لاقبالها على ان تلعب من جديد دورها التقليدي المرموق في الشرق . »

فماذا تطلب الدول العربية اكثر من هذا البيان ، لكي تدرك انها دول تابعة للدول الغربية الثلاث ، ورهن إرادتها وسياستها ؟ ومع هذا لم نسمع ان دولة عربية واحدة احتجت رسمياً عليه

وطالبت بالغائه . كل الاصوات التي ارتفعت من رجال الحكومات
قصرت احتجاجاتها على شكلية تبليغ هذا البيان للدول العربية ، اذ
ان الدول الغربية حرصت على ان تبليغ فرنسا البيان الى سوريا
ولبنان ، وبريطانيا الى مصر والعراق وشرقي الاردن ، والولايات
المتحدة الى المملكة السعودية ، تدليلاً على توزيع النفوذ بينها .
فالحكومات العربية حفظها الله لم ترَ خطراً من جوهر البيان بل
من شكلية تبليغه .

ومع هذا لا يزال ساسة العرب يزعمون أنهم استقلاليون ...!
قلت في مستهل هذا البحث ان العالم العربي مازال الى حد ما
في واقعه كما كان في ماضيه ، عالم حكومات وزعماء اكثر مما هو
عالم شعوب . والمؤسف ان يكون رجالا الحكم والسياسة
وزعماءها في العالم العربي ، باكثريتهم الساحقة ، هم انفسهم الذين
كانوا رجال حكم وسياسة وزعماء في العهود الماضية ، تتلمذوا في
مدرستها ، والفوا طريقها . ومن العسير ان يتفهم اولئك ، روحية
الجيل الجديد ، وهم ليسوا من ابنائه ، كما انه من العسير ان
يتحرروا من العقلية التي جعلت منهم حكماً وزعماء وآمرين .

ان الصورة التي عبّر عنها بحث الواقع العربي ، ليس فيها
مايسر كثيراً ، ولكن في هذه الصورة نفسها خيالات خطوط تبشر
بالخير ، وبمستقبل يسر أكثر مما يسر الواقع . هذه الخطوط هي
موضوع الفصل التالي .



المستقبل العربي

المستقبل العربي

الذي يدعي معرفة المستقبل، يجب ان يكون نبياً او مستنبجا. اما ان ادعي النبوة، ولا اؤمن بها. فاذا حاولت في هذا الفصل ان أبحث مستقبل العالم العربي، فلأني عشت واقعه، وخبرت حسناته، على قلبها، وسيناته على كثرتها، ولمست مواطن النقص ومواطن القوة فيه، فأعانتني هذه الخبرة على استكشاف ما سيكون، بما هو كائن.

ولن اعتمد في بحث مستقبل العالم العربي على التاريخ، لا في قديمه ولا في حديثه، كما فعل علامتنا خليل ثابت^١. فالأبحاث التي سطرها التاريخ للعرب في قرونهم الثلاثة الاولى، جرفتها حقارة تاريخهم في القرون المتعاقبة التي تلتها، ولم يبق منها غير الذكريات. حتى الذكريات هذه، اصبحت من مواطن النقص في العالم العربي، لما كان يحصل عنها من قعود في الهمة، وانصراف عن العمل والبذل، بانتظار ان يعيد التاريخ نفسه. ولكن التاريخ لا يعمل نفسه، لكي يعيد نفسه. فالتاريخ من صنع الانسان، والانسان

(١) محاضراته عن مستقبل العالم العربي في مؤتمر الدراسات العربية المعقود في بيروت بتاريخ ٣١ آذار سنة ١٩٥٢.

هو الذي يعيده او يسعى لتجميمه او يمشي به في طريق التقدم .
في رأي اذن أن الواقع هو ما يجب اتخاذه دليلاً على المستقبل .
فهل في واقع العالم العربي بوادر امل بمستقبل افضل ؟
في الفصلين الماضيين نعينا على العالم العربي كونه عالم حكومات
وزعماء اكثر مما هو عالم شعوب ، وبيدنا بشيء من التفصيل ، ان
هذا الواقع هو السبب الاكبر لجوده وتأخره عن الركب التقدمي
العالمي . على ان هناك ظاهرة آخذة بالانقشاع شيئاً فشيئاً . وهي
تتجلى فيما هو حاصل من صراع ، خفي او مكشوف ، بين الشعوب
العربية وحكوماتها ، في مختلف الاقطار ، وبدرجات متفاوتة .
فالشعوب العربية ، التي طالت غفوتها ، بدأت تصحو منها ، وتعمل
تأمل الصاحي من نوم عميق ، كان في اثنائه رهين الساهر على هجعة
النائم ، والمطمئن اليها والحريص على استمرارها . هي يقظة اكرم
بها من يقظة ، أحييت املاً كادت الحيبة تقضي عليه ، بل كاد الموت
لولاها ، ينشب اظافره في السكارى والنائمين .

آسف ان اجد نفسي على خلاف مع الاستاذ خليل ثابت مرة
ثانية . فالاستاذ الجليل في رسمه خطوط العمل للمستقبل العربي ،
بالغ في الدور الموكول للزعماء والحكومات وجامعة الدول
العربية . ولقد هذا حذوه الى حد بعيد الاستاذ حبيب أبو شهلا ،
المعلق الرسمي على محاضرة المحاضر . ولعل السبب في ذلك ، كون
الاستاذين الكبيرين ، من الاقطاب الذين تمرسوا بالسياسة المحافظة
في العالم العربي ، ولا يزال عندهم إيمان بان القيادة الذين أشرفوا ،

وما زالوا يشرفون ، على مقدرات هذا العالم ، هم انفسهم قادرون
على المضي في تسيير دفعة الامور على نحوٍ مختلف عن النحو الذي
تعلموه وألفوه ، ومارسوه وملكوا ناصيته . فالمحاضر والمناقش
شددوا على ما يجب ان يُعمل ، وعلى ما يجب ان يُبنى عليه المستقبل
العربي ، سواء من قيام اتحاد او تعاون بين الدول ، ونشر العدالة
الاجتماعية في الشعوب ، ومقاومة الاستعمار ، وتهيئة الجيل الناشئ ،
واحترام حقوق المرأة .. والنخ . ولكن فاتهما ان الامر غير
متوقف على معرفة ما يجب ان يُعمل او يكون ، بقدر ما يتوقف
على الارادة بان يعمل ما يجب ان يعمل ويكون . فقل من يجهد
هذه الموجبات ، وما اكثر الذين يتحدثون عنها ويعطون بها . غير
ان معرفتها شيء ، والعمل بها شيء آخر . حاجتنا إذن الى ارادة
اكثر منها الى معرفة ، والى اقتناع اكثر منها الى اقناع ، والى نضال
اكثر منها الى تسويات . ولست اعلم اذا كان المقام الذي ألقى فيه
ثم نوقشت فيه محاضرة الاستاذ خليل ثابت ، والظروف المحيطة به ،
اهبت بالمحاضر والمناقش ، ألا يتخطيا حدود دائرة ما في البحث ،
أعني دائرة الوعظ والارشاد ، عما يجب ان يعمل ، دون أن يتطرقا
الى كيف يجب ان يعمل ، ام ان الخطيبين الكبيرين ما زالاهما
ايضاً حبليسي هذه الدائرة .

عنباً يَرْجى للعالم العربي مستقبلٌ افضل من واقعه ، ما دام
هذا العالم عالم دولٍ مختلف وتتشاحن في الكبيرة والصغيرة ،
وحكومات تحكم وتتحكم ، وجامعة دول عربية تلهو وتتفرج ولا
تجمع ، وزعماء يتزعمون الشعوب ، ولا يستمدون زعامتهم من

مصلحة الشعوب ومحببتهم لهم ، وتمسكها بمبادئهم ، قبل تمسكها
باشخاصهم .

ان الظاهرة الصراعية ، الآخذة بالانتشاع شيئاً فشيئاً ، لدليل
على وعي الشعوب العربية ، وتصميمها على اخذ أمرها بيدها ،
وعزمها على النضال من أجل تحقيق امانها ، لكي لا تبقى مطية
لشهووات المتحكمين بها ، سواء كانوا منها وفيها ، او دخلاء عليها
ومستعمرين .

ومن دراعي الغبطة ان الشعوب العربية لم تعد غافلة نائمة
متواكئة . وما هذه الانتفاضات المتتالية في العالم العربي ، الا
برهان على وعيها . فهي لم تعد ترى في الملوك والرؤساء آلهة ، وفي
رجال الحكم والزعماء اسبداً . واذا كان بين أبناء العربية من
لا يزال ينظر في الواقع نظرة الخوف او الاحترام ، فذلك عائد
الى عامل الاستمرار ، وهو موقت ، او عامل القوة ، وهو
موقت ايضاً .

انا لا اقول ان الانتفاضات التي حصلت في الدول العربية في
الاعوام الاخيرة هي انتفاضات شعبية مائة بالمائة ، ولا اقول ان
الذين قاموا بها لا يتوخون الا المصلحة الشعبية الصرفة . ولكنها
على كل حال دليل شعور هؤلاء بالوعي الشعبي المتزايد . ومهما
كانت النية الدافعة لهذه الانتفاضات او الانقلابات ، فالشيء الذي
لا يمكن تجاهله ، ان الذين كانوا يحسبون ان الشعوب ليست إلا
قطعاناً بشرية ، بدأوا يحسبون للشعوب حساباً .

على انه من الغلو الادعاء ان الوعي الشعبي في العالم العربي قد

بلغ اتمته . وغلواً ايضاً الادعاء بان هذا الوعي بلغ درجة يمكن
الركون اليها او الاكتفاء بها . غير ان الامر الراهن والمشجع ،
هو ان الشعوب العربية بدأت تستيقظ وتشعر وتعقل ، واخذت
تدرك ان لها حقوقاً يجب ان تنالها ، وبدأت تحاسب من ائتمنتهم
ولم يحسنوا الامانة ، وهي تتحفز للوثوب بوجه المتحكمين بها ومتولي
شؤونها .

كان العالم العربي الى الامس ، يرى في الاستعمار شيئاً بديهياً
او خطراً لا بد منه . فاذا قام احدٌ يدعو الى مقاومته او محاربته ،
عدّ أهوساً أو طالباً مستحيل . وكان الاستعمار وزبانيته ، من
زعماء ، ورجال حكم وسياسة ، ورجال دين ، يهددون هؤلاء
الذين أخذهم الهوس بمسول المخاطبات ونثر الوعود المطمئنة ، وابرام
موثيق ، ظاهرها شيء ومراميتها شيء آخر . وكانت الشعوب
العربية ، بحكم العادة واللاوعي ، راضية ، قانعة ، مستسلمة . عامتها
الساحقة الكاسحة ، مشغولة بتدبير امور معاشها ، غارقة في جهلها ،
لا هية عن امور دنياها بامور آخرتها ، مسيرة الى حيث لا تعلم ،
تمن اتفاق على تسميتهم بالخاصة . هذه الحفنة ، القليلة العدد ، الكثيرة
المطامع ، الناشدة الوجاهة والنفوذ ، والناشدة السلطة والحكم ،
والناشدة الثراء والرفاه ، هذه الخاصة النائمة على حريها ، المترفعة
عن الشعب ، الطالبة الرفع من اي معين كان ، هذه الخاصة التي
كان الاستعمار ياتمنها على سياسته ، وعلى مصالحه ومطامعه ، تسهل
له استثمار الشعب ، ويسهل لها التحكم بالشعب ، هذه الخاصة التي

تتباهى بالوطنية والاستقلال ، ما دامت هي خاصة ، وتملاً الاجواء صياحاً ضد الاستعمار ، بينما لا ترى على اوطانها بأساً من شركائه الاستثمارية ، ومشاريعه الدفاعية والاسعافية والثقافية ، او ما يسميه هو كذلك .

هذا ما كان بالامس ، وهذا ما يسعى الساعون لابقائه كما كان ، او على مثل ما كان ، لو لا الظاهرة الصراعية ، الآخذة بالانقشاع ، والحاملة معها بشائر الامل والخلاص .

عفو الاستاذين خليل ثابت وحييب ابي شهلا ، اذا وجداني على خلاف معها مرة ثالثة . فالذنب ليس ذنبي عندما اعطي اهمية لبحثها المستقبل العربي . فالاستاذان معدودان من رجالات العرب الكبار ، ومن اقطاب السياسة العربية . والمؤتمر الذي عقد لدراسة المستقبل العربي ، وكان الاستاذان من ابرز خطبائه ، احيط بدعاية واسعة ، وكان له دوي "مرموق" . فمن غير الجائز ان يمر به دون التعرض الى ما جاء فيه من آراء توجيهية ، ليست مستوحاة بنظرنا من روح النهضة الشعبية الحاصلة في البلدان العربية .

كان الاستاذ ثابت في محاضراته شارحاً متعمقاً في تعريفه ماضي العالم العربي . وكان اقل تعمقاً في تعريفه الواقع العربي . ولكنه كان سطحياً جداً في بحثه المستقبل العربي . فالمحاضر كان مغالياً في التفاؤل ، والغلو في التفاؤل باعث على الركود والاستسلام . فالمستقبل العربي في رأيه ، « يكاد يكون معروفاً ومفروغاً منه ، إذ ان اتجاه الانسانية عامة ، هو الى حرية الفرد وحرية المجموع . وليس في طاقة شعب ما ، او دولة ما ، ان تبديل هذا المستقبل .

فالحرية حق طبيعي نص عليه في دساتير الامم ، حتى عند الدول
المستعمرة ، كبريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة » واعتماداً على
هذا الاتجاه البديهي ، وعلى نصوص دساتير الامم ، حتى المستعمرة
منها ، وتوخياً للوصول الى هذا المستقبل المنشود ، المعروف
والمفروغ منه ، يدعو المحاضر الدول العربية الى « اتحاد الاتجاه
واتحاد القوى في هذا الاتجاه ، والعمل على السير فيه الى النهاية .
هذا ما أعتقد ان العالم العربي يطلبه وان نفوس شعوبه تتوق اليه » .
ان المحاضر العالم تحوّل في القسم الاخير من محاضراته ، المتعلق
بمستقبل العالم العربي ، الى مرشد وواعظ . « يجب اتحاد الاتجاه
والقوى » ... « يجب على الشعوب العربية ان تتجمل بالصبر والجلد
والبذل والتضحية ، الى ان يعود هذا العالم العربي الى مقامه التاريخي » .
« يجب على قادة العرب وزعمائهم ان يتصفوا بالحصافة وبعد النظر
والنزاهة والشجاعة والبذل والتضحية ، لكي يكفلوا لشعوبهم
النجاح ، فتبلغ الشعوب ما تتوق اليه نفوسها » ... اما كيفية
بلوغ هذه الاماني ، والطرق الواجب اتباعها للوصول الى الهدف ،
فقد مرّ بها المحاضر مرّ الكرام اللهم إلا بعض نصائح وجهها الى
زعماء العرب وجامعة دولهم ، ونصائح اخرى وجهها الى الشعوب
لكي تصبر وتتجلد وتبذل وتضحى ...

ولم يكن الاستاذ ابو شهلا اكثر من المحاضر تعمقاً في بحث
المستقبل العربي . فقد عارض المحاضر في تفاؤله ، غير انه مشى معه
في نفس الخطة التوجيهية . فهو بعد ان حمل على الواقع العربي حملة
قاسية ، واتهم الدول العربية بالتخاذل ، وقال في الاستعمار ما لم

يقفه مالك بالبحر، لم يجد علاجاً للمرض، إلا في صيدلية الدول العربية
وجامعتها ورجالها. ومن اطرف ما جاء به قوله: « ان الجامعة
العربية لم تفشل، بل دول الجامعة هي التي فشلت في تنفيذ الفكرة »
كأن الجامعة العربية ليست مؤلفة من الدول العربية، بل منفصلة
عنها، ومؤلفة من دول واق الواق.

نقول ونكرر ان الاستاذين ثابت وأبا شهلا، لم يكونا موفقين
في معالجة المستقبل العربي. فلقد اعترفوا بقصور الجامعة العربية
ودولها ورجالاتها، ولكنها لم يجدوا في العالم العربي جبهة ثانية لبناء
مستقبله. أتراهما لا يزالان يتبنيان تعاليم المدرسة القديمة، التي جعلت
من العالم العربي، عالم رجال دول وحكومات وجامعة، أظهر الواقع
عدم أهليتهم، ولا نقول عدم اخلاصهم، لتشييد المستقبل؟ ولعله
من قبيل التظاهر بالتجدد او التودد الى الجيل الجديد مناشدة
الاستاذين للشباب. فالشباب ليس بحاجة الى المناشدة، فهو قد عرف
الطريق الذي يجب ان يسير فيه، وعرف العراقيين الموجودة في
الطريق، ولا يفوته من هم الذين يضعون هذه العراقيل.

اما الجبهة الثانية التي يجب ان تقوم ببناء المستقبل العربي، وهي
الجبهة التي لم يجرى على ذكرها السياسيين ثابت و ابو شهلا، فهي
الجبهة الشعبية، جبهة عامة الشعب، الساحقة الكاسحة، جبهة العمال
والفلاحين، وصغار التجار، والمثقفين، والحرفيين الكادحين.
فالمستقبل العربي يتوقف على نضال هذه الجبهة، اكثر مما يتوقف
على دهاء رجال السياسة وميكيا فيليتهم. ومن بشارت النجاح ان هذه
الجبهة استيقظت على أمرها، وهي لن تدع الأمر يفلت من يدها

بعد الآن .

وقد لا تعوزنا الأدلة على وعي الجبهة الشعبية في العالم العربي .
لمحة الى الواقع تكفي لاقتناع من يحاولون ألا يقتنعوا ، بوعي هذه
الجبهة المناضلة .

كانت الشركات الاستثمارية ، ولا سيما الاجنبية منها ، بما اعترف
لها من امتيازات ، تعامل مستخدميها وعمالها معاملة اقرب الى معاملة
السيد لعبيده . فلم يكن لهؤلاء قانون يحميهم من تعسف الشركات ،
ولا هم كانوا يجراؤن على المطالبة بحقوقهم . الحق هو ما تعطيه
اياها الشركات فقط . اما الآن فقد تغيرت الحال ، واخذ العمال
والمستخدمون يطالبون بحقوقهم ، مرفوعي الرأس ، فينتزعونها من
ساليها . وهذه الاضرابات المتتالية ، دليل على يقظتهم ووعيهم .
ولقد كان من جراء ذلك ان هرعت الحكومات الى حماية نفسها
وحماية الشركات ، فسنّت قوانين للعمل . وعلى الرغم من ان هذه
القوانين تفتقر الى عامل الانصاف ، ان في نصوصها او في تطبيقها ،
فهي على كل حال دليل على فعالية النضال الشعبي .

وفيما مضى كان الاستعمار السياسي والاقتصادي ، يمدّ قرنيه الى
العالم العربي ، بمجرد اتفاقات يعقدها مع الحكومات وزعمائها ،
دونما اعتبار لرغبة الشعوب ومصالحها . كان يكفي ان يوقع الاستعمار
معاهدة مع دولة ما ، او حكومة ما ، او ملك من ملوك العرب ،
لكي تصبح المعاهدة نافذة المفعول . اما الآن فقد تبدل الامر .
فلا الحكومات الاجنبية تطمئن الى توقيع الحكومات وحدها ،
ولا الحكومات تجرأ على عقد المعاهدات والاتفاقات ضدّ ارادة

الشعوب . فغرض المعاهدات والاتفاقات ، من جانب الدول
الاجنبية والحكومات العربية ، اصبح ضرباً من المحال . واليكم
الادلة أو البعض منها .

عقد العراق معاهدة بيفن - جبر المروفة بمعاهدة بور تسموث .
فقام الشعب العراقي قومته المشهورة ، ومزق المعاهدة ، وازاح
صالح جبر من الوزارة ، وارغم الوصي على الغائها ، واستشهد في
هذا السبيل عدد من ابناء الشعب العراقي .

ثار الشعب المصري على معاهدة ١٩٣٦ ، واضطر حكومة الوفد
ان تلغي هذه المعاهدة ، وحصلت ثورة مصر الشعبية ، ونكبت
بالمصريين ، وسقطت حكومة الوفد ، وقامت بعدها حكومات
متعاقبة ، وتبين ان الملك كان يعمل على تهدئة الموقف وينصح
الحكومات بالتساهل ، ومع هذا لم تجرأ حكومة واحدة من
الحكومات ، على نقض القرار القاضي بالانغاء . ثم واصل الشعب
المصري ثورته ، حتى اجبر ملكه على التنازل عن العرش ، واخرجه
من مصر مطروداً . ولا يزال الشعب المصري متأهباً للعودة الى
الوقوف بوجه اية حكومة يرى فيها ميلاً لوصول ما انقطع .

ولبنان هذا البلد ، الذي قيل ان شعبه ابعدهما يكون عن
القيام بعمل ثوري ، بسبب تعدد طوائفه ، وخوفاً من ان تأخذ
الثورة فيه صبغة طائفية ، يتقاتل فيها ابناء هذه الطائفة مع ابناء
تلك ، اما رأينا كيف هبَّ شعبه هبة واحدة عام ١٩٤٣ ، فطرد
المستعمر ، ثم هبَّ هبة ثانية عام ١٩٥٢ ، فاسقط رئيس جمهوريته ،
وثار على الفساد والمفسدين ، دون ان يعوقه تعدد طوائفه عن نضاله

في سبيل هدفه وغايته ، فألقم حجراً دعاة الطائفية ، والقائلين بها ،
والغيارى عليها ، والطائفية نفسها .

ولم يمضِ زمن طويل على الردة الشعبية التي حصلت في العراق
على اثر التصريح الذي أدلى به وزير خارجيته ، السيد فاضل الجمالي
لجريدة الاهرام المصرية ، وقال فيه ان الدول العربية لا تؤمن
بخرافة الحياض ، الذي يقول به اناس غير واقعيين (في نظر الوزير)
وان هذه الدول يجب ان تقف الى جانب « العالم الحر » اي الدول
الغربية ، شرط تحقيق الاهداف والمطامع العربية ، معللاً ذلك بما
للدول الغربية من مصالح استراتيجية وبتروولية في العالم العربي ،
تقضي على هذا العالم بالانحياز الى جانبها ، فكأن رجل الدولة العراقي
اراد ان يدعم حجته بخرافية الحياض ، بقوله ان مصلحة دول العالم
الحرّ ، اي الدول الغربية ، هي التي تجعل من الحياض خرافة وهي
بالتالي تفرض على العالم العربي موقفه . ولكن ما ان اطلع الشعب
العراقي على هذا التصريح ، يدلي به الوزير المسؤول ، حتى قامت
قيامته عليه ، وارتفعت اصوات الاحتجاج من كل جانب ، في
الايوساط الشعبية والايوساط الحزبية كلها ، مطالبة باعتزال الوزير
صاحب التصريح ، فاضطر الى تكذيبه ، تخلصاً من نقمة الرأي
العام عليه .

وما على الذي لا يزال يعتقد بعدم وعي الشعوب العربية ، إلا
ان يأخذ عبوة من مواقف هذه الشعوب تجاد قضايا الدفاع المشترك ،
والنقطة الرابعة ، والبيان الثلاثي ، والمشاريع التي يطلع بها الاستعمار
بين الفينة والفينة ، مغلفة بغلافات خداعة . فما كادت الدول

الاربع ، صاحبة مشروع الدفاع المشترك تذيع بيانها ، حتى هاجت الشعوب العربية ، وأعربت عن استنكارها له ، محذرة الدول العربية من قبوله . وعلى الرغم من ظواهر العطف والتأييد ، المنمق او المشروط ، التي تبديها بعض الدول العربية ورجالها واقطابها التقليديين ، فما من دولة تجرأت الى الآن ، على ان تضرب بارادة الشعب الاجتماعية عرض الحائط ، وتؤيد بالعلن ما قد تضمه بالخفاء . ولم يكن موقف الشعوب العربية من سائر المشاريع الاستعمارية المغلفة ، اقل حدة من موقفها من قضية الدفاع المشترك .

هذه بعض بوادر النهضة الشعبية في العالم العربي ، التي تحاشي الخوض فيها الاستاذان خليل ثابت وحبيب ابو شهلا ، في بحثهما المستقبل العربي ، شأن كل باحث من ارستوقراطي السياسة . فارستوقراطية السياسة وتلى امرها ، ومن حظ الشعوب انه وتلى . ان النهضات الشعبية لا يقوم بها الا الشعب ، عامته قبل خاصته ، هذه العامة المتألمة المحرومة ، التي تعرف الاستقلال خبزاً ، وكفافاً ، وعدلاً ، ومساواة في الحقوق والواجبات ، وحرية لا تسمح باستثمار الانسان للانسان ، وليس كما تعرفه الخاصة ، حكماً وتحكماً واستئثاراً ، ودوائر بوليس ، تعتقل الجائع اذا سرق رغيفاً ، أو تقطع يده ، وتسهر على حرية محتكري رغيف الجائع ومجوعيه . هذه العامة التي تناضل لمستقبل يكون لها وليس للخاصة فقط ، كما كان الماضي ، وكما هو الواقع .

انا أشارك الاستاذ ثابت تفاؤله بالمستقبل العربي ، وأشار كه ايضاً قوله ان الاستعمار آخذ بالانهيار ، وأذهب الى ابعد من ذلك ،

إذ اني اعتقد ان المدة التي حددها حضرته بنهاية القرن العشرين، اي بعد خمسين سنة، هي اطول كثيراً مما تدل عليه بوادر النهضة الشعبية العربية . قد تطول هذه المدة الى الحد الذي حدده الاستاذ ثابت ، لو ترك الامر للاستعمار ، ان ينهار من تلقاء نفسه ، وبفعل تطور الزمن ، او اذا اقتصر عمل العالم العربي على مواعظ الاستاذ ثابت وامثاله من رجال السياسة العربية . ولكن بشارت النهضة الشعبية في العالم العربي ، والوعي الشعبي المطرد، لن تترك للاستعمار هذه الفرصة الطويلة ، حتى ولا نصفها الزمني . واني أتمنى ان تطول حياة الاستاذ ثابت ، ليرى انهيار الاستعمار ، في العالم العربي ، على الاقل ، فيغادر هذه الدنيا قرير العين مجبور الخاطر ، مطمئناً الى مستقبل العالم العربي ، الذي لا نريد ان ننكر محبته له وجهاده من اجله .

ولكن الاستعمار لا يذهب من تلقاء نفسه ، ولا المستقبل السعيد كذلك يأتي من تلقاء نفسه . كلا الامرين يحتاج الى عمل ونضال . والنضال لا يقوم به ، الا الذين آذاهم الاستعمار، وآذاهم الواقع . اما الذين ينعمون بالواقع ، ولا يأملون بمستقبل يكون خيراً منه عليهم ، بل ربما يحرمهم من خير الواقع ، فمن الطبيعي ألا يكون عندهم الدافع الذاتي للنضال . قد يقول قائل ، ان الشعور الوطني وحده كافٍ لاثارة الحماسة في النفوس ، وهو وحده يكفي للعمل والبذل والتضحية . ان هذا القول لا يصلح لاكثر من الوعظ ورفض الكلام . وقد شبع منه العالم العربي حتى التخمة ، دون ان يخفف ذلك من جوع شعوبه الى مقومات الحياة

والكرامة الانسانية . فالوطنية ليست شعوراً غيبياً ، كما يصورها
بمكر الناعقون بها ، انما الوطنية شعور مكتسب ، من خصائص
تدكي هذا الشعور . وهذه الخصائص مادية اكثر مما هي غيبية . هي
خبز ، وعمل ، وعدل ، وعلم ، وصحة ، وسلامة ، وأمن ، وكرامة
انسانية واجتماعية وقومية .

ان الذين يقللون من أهمية الدافع الذاتي المصلحي للنضال ،
ويكثرون من أهمية التبشير بالتضحية والبذل ، وهم لا يضحون ولا
يبدلون من كثيرهم ، يصحّ تسميتهم تجار وطنية . الوطنية التي
لا تعطي الناس من خصائصها المادية والحياتية ، لا يعقل ان يتحمّس
الناس بروحيتها ، او يلهبهم الشعور بها ، وليس هناك ما يدفعهم
الى الدفاع عنها والنضال من أجلها .

عبثاً نسعى لالهاب الروح الوطنية والشعور الوطني في مواطن ،
لا تسهل له في وطنه سبل الحياة ، وعبثاً نسعى لبث الحماسة في
صدر مواطن للدفاع عن وطنه ، اذا لم يكن هذا الوطن وطناً له
ولكل اهله ، او اذا كان مرتعاً خصباً لحفنة من اهله ، يطلق عليها
اسم الخاصة ، تحتكر خيراته ، او تتقاسمها مع الدخلاء عليه ، مستعمرين
او شركاء للمستعمرين . ليت المتبجحين بالوطنية والعروبة
والاستقلال ، من رجالات العرب وساستهم ، يدركون ماهية
الوطنية والعروبة والاستقلال ، ويخففون قليلاً من تبجحهم ،
ويصرفون جهودهم في عمل مفيد للوطنية والعروبة والاستقلال ،
او على الأقل ، يتركون ميدان النضال لمن هم اكثر منهم تحمساً
بضرورته ، بدلاً من ان يتعرّضوا له ، مقاومة ودعاية

واضطهاداً ، كما هم فاعلون .

ما هو المستقبل الذي تطمح اليه الشعوب العربية ، ولا يقوم
إلا على سواعدها وبنضالها ؟

المستقبل الخيّر هو ما يضمن للعالم العربي سلامته ، ويؤمن
للسعوب العربية تقدمها وإنعاشها وسعادتها .

ان العالم العربي ، على ما هو معروف ، معرض لاطتار جمّة ،
بسبب جغرافيته اولا ، وبسبب ثروته النفطية ثانياً . وقد يجعل
السبب الاول في المرتبة الثانية ، والسبب الثاني في المرتبة الاولى .
وفي الصراع القائم بين الغرب والشرق ، يحاول الغرب ، بحجة وضع
اليده على ثروة العالم العربي النفطية ، ومصالحه التاريخية والمستجدّة ،
ان يربط هذا العالم بعجلته ، متذرعاً بذرائع مختلفة ، يخفي وراءها
غاياته الأساسية ، وهي الحفاظ على مصالحه النفطية والاقتصادية ،
والافادة من استراتيجية المنطقة ، في حرب قد تقع بينه وبين
الاتحاد السوفياتي . ويحاول الشرق نزع قبضة الغرب عن العالم
العربي ، لكي لا يجعل الغرب من هذه المنطقة موطىء قدم له ،
يجمع فيها قواته لشنّ حرب عليه .

ووسط هذا الصراع بين الجبارين ، يقف العالم العربي موقفاً
لا ينسجم مع ضعف قوته الدولية والعسكرية ، وهو مقسوم بين
فكرتين : فكرة تقول بالانحراف مع الغرب ، مهما كان الأمر
والنتيجة ، وهي الفكرة الحكومية ، وفكرة تقول بالحياد ، صوتاً
لسلامة العالم العربي ، وهي الفكرة الشعبية . والتطاحن قائم بين

اصحاب الفكرتين .

يقول الغرب للعالم العربي : يجب ان تتناسى المشاكل القائمة بيني وبينك ، وتضرب صفحاً عن السيئات التي ارتكبتها نحوك . انك معرض لخطر أشد ، سيواجهك من الشرق ، استعماراً وعقيدة . وانك لن تكون قادراً على صدّ هذا الخطر ، اذا انا تخلّيت عنك وتركتك وشأنك . اما المشاكل التي بيننا ، فسنعمل على حلّها ، واساءاتي نحوك ، ساتوب عنها ، وساقدم لك المساعدات لانعاش اقتصادياتك وترقية مجتمعتك . فمن مصلحتك ان تنضم اليّ . انا اقدم لك السلاح والاعتدة ، وما عليك انت ، الا ان تقدم جنوداً للحرب من ملايينك ، فذشترك معاً في الدفاع عنك .

وتتواخى حكومات العالم العربي ، وتجار كيف تستطيع اقناع شعوبها بهذا المنطق ...

ويقول الشرق للعالم العربي : انا لا اضمر لك شراً ، وليس في نيتي ان اعتدي عليك . وهذه سياستي السلمية التي لن احيد عنها ، وهذه تصريحات اقطابي ، وقد قدموها لك بمذكرات رسمية ، وكلها تدلّ على اني لست عدوانياً ، ولا مصلحة لي باعتداء على احد ، ولا سيما عليك ، ونصيحتي لك ان تحذر من الوقوع في الفخ الذي ينصبه لك الغرب ، ليمنعك من ان تتحرّر ، ويضع علامة استفهام على استقلالك ، بغية ابقائك تحت امرته ، يسلبك مرافقتك ، ويستحلّ ثرواتك ، ويحتل اراضيك بحجة الدفاع عنك ، اما حان لك ان تتعلم من الماضي ، ولا تترك امرك الى الذين تولوه فافسدوه ، وتركوك كما انت ، الفقر والجهل يهددان شعبك ، والاقطاعية

تتحكم بك، والاستعمار وشركاته وامتيازاته تمسح استقلالك؟ وتتشاور
الشعوب العربية فيما بينها، مقتنعةً، وتداخل الحكومات ريبة
من شعوبها، ويزداد التباعد بين الحكومات والشعوب.
فأي فكرة من الفكرتين تضمن سلامة العالم العربي، وتؤمن
لشعوبه التقدم والسعادة والانعاش؟

استميج سياسة العرب واقطابهم وزعماءهم، اذا ادليت دلوي
بين دلائهم، ولعلي لا انتقص من دهائمهم وعبقريتهم.
ان العالم العربي لا يزال طفلاً في السياسة وفي الشؤون العسكرية، ولا
يجوز ان يتدخل في خصام بين الجبابرة. هذه هي الخطة التي يجب
على العالم العربي ان يتبعها للمحافظة على سلامته، فلا يعرض نفسه
لاحتلال اجنبي، لا احد يعلم كيف ينتهي، ولا يساعد على زيادة
التوتر بين الغرب والشرق، ولا يأتي عملاً انحيازياً، قد ينتج عنه
الانجرار الى حرب لا يصيبه منها غير الغرم والدمار، فيضمن لنفسه
استقراراً وطمأنينة، يفسحان له الفرصة للاهتمام باعمال انشائية،
وتسوية شؤونه الداخلية، واصلاح ما يجب اصلاحه منها. اما ان
ينحرف الى جبهة اجنبية، بحجة انها تنوي مساعدته واصلاح شؤونه،
فهذه اتكالية خاطئة، لن يسلم العالم العربي من اخطارها، وان له
من تاريخه الحديث، ما يقضي بتحواله عنها، ويأخذ بالقول المأثور
« ما حكّ جلدك مثل ظفرك ».

ان حالة الذعر المتفشية في العالم العربي، والتي تغذيها فيه الدول
الغربية، لا سيما الولايات المتحدة زعيمة هذه الدول، هي حالة
مصطنعة، وهي تعود باسبابها الى تخوف الدول الغربية على مصالحها

التقليدية والاقتصادية في هذا العالم ، اذ ان حالة الذعر هذه تكسب
الدول الغربية حجة لاستمرار سياستها التدخلية في العالم العربي ،
الذي كان دائماً والى الآن تحت نفوذها المطلق . ولنشر حالة الذعر
في هذا العالم ، تقوم الدول الغربية بدعايات واسعة ، لا تقوم بمثلها
ومجدتها ، إلا في البلدان التي لها فيه مصالح اقتصادية وحيوية ،
تحرص كل الحرص على بقاءها كما هي . وبهذه المناسبة تجدر الملاحظة ،
ان الدعاية التي تقوم بها الدول الغربية ولا سيما اميركا ، ضد الشيوعية
و ضد الاتحاد السوفياتي - والدعاية ضد الشيوعية كعقيدة ليست إلا
ستاراً ووسيلة للدعاية ضد الاتحاد السوفياتي كدولة - تأخذ شكلاً
اوسع وأعنف في البلدان المستعمرة او نصف المستعمرة ، بما تأخذه
في البلدان المستقلة استقلالاً حقيقياً ، ففي اسوج مثلاً ، وهي الدولة
المتاخمة للاتحاد السوفياتي ، والمعرضة اكثر من غيرها لخطره ، اذا
كان هناك خطر حقيقي ، لا نرى هذه الموجة الحماسية في الدعاية ،
التي نراها في العالم العربي ، وهو ابعد عن الاتحاد السوفياتي من
اسوج . حتى في قلب بريطانيا ، لا توجد هذه الحدة في الحماسة ، لان
بريطانيا على الرغم من وقوعها تحت التأثير الاميركي سياسياً
واقصادياً ، ما زالت محتفظة على الأقل باستقلالها الفكري .
اذن لحرب الدعاية استراتيجية خاصة ، تختلف باختلاف البلدان
التي تُسعر فيها ، واختلاف مصالح القائمين بها وأغراضهم منها .
وان من تتبّع سير الاحداث الدولية تتبعاً عقلاً ، ولا
تستحوذ على تفكيره الدعايات ، يدرك ان العالم العربي ضحية
الدعايات المضلّة وواقع في قبضتها . ان مثيري هذه الدعاية وحاملي

طبولها ، بصورون للناس ان الحرب لا بد منها ، وهي واقعة غداً
او بعد غد . هم يقصدون في ذلك خلق حالة ذعر دائم في هذه
المنطقة ، لكي تنصرف هموم اهاليها الى إعداد سبل الوقاية من
مصائبها ، ولا يقيمون كبير اهتمام لمشاكلهم الداخلية وتصفية
المشاكل المعقدة بين العالم العربي والدول الغربية . والمؤسف في
الأمر ان الحكومات العربية والذين يسمون انفسهم اقطاباً وزعماء ،
يساهمون بقسط ملحوظ في هذه المأساة ، بعضهم عن اقتناع ، اقتناع
الجاهل الذي لا يتعمق درس الامور ولا يتفهمها لنفسه ، وبعضهم
عن اندفاع غرضي ، وغاية شخصية ومصالحية خاصة . ووسط هذه
الحالة الذعرية القلقة والمقلقة ، تجد الدول الغربية طريقاً معبداً لمتابعة
تدخلها في الشؤون العربية ، وفرض مشاريعها الاقتصادية والدفاعية
عليه ، معتمدة أساليب موهبة ، كمشروع النقطة الرابعة ، والمساعدة
الفنية ، ومساعدة لاجئي فلسطين وهلمّ جراً . وهي تفعل ذلك بحجة
الغيرة على العالم العربي ورغبتها في إنعاشه ، وتقدم شعوبه اجتماعياً
وثقافياً وحضارياً ، وحمائته من عدوان الاتحاد السوفياتي عليه وعلى
« العالم الحر » ، وهو العدوان الذي نصوره واقعاً حتماً .

ولكن الشعوب العربية لحسن الحظ لم تعد عمياء الى هذا الحد .
فهي تدرك ان الحرب ليست محتومة ، ولا قريبة . فالدعاية المضللة
لا تستطيع ان تقضي على تفكير المتبعين لسير الاحداث الدولية
وتمحيصها واستجلاء الحقيقة منها ، وهي لا تستطيع صم آذان الناس
عن سماع قادة الدول الغربية والشرقية ، عندما يصرحون بان الحرب
بعيدة الاحتمال . فستالين له كل يوم تصريح عن نيات الاتحاد

السوفياتي السلمية تجاه العالم كله ، وتجاه العالم العربي على الأخص .
 وتشترشل عدو السوفيات الاكبر ، أفضى بما يجول في خاطره مراراً
 عديدة وفي مناسبات رسمية وضمن مجلس العموم بالذات فقال : انه
 لا يتوقع أي عدوان من جانب الاتحاد السوفياتي . وكان آخر
 تصريح له بهذا المعنى في منتصف شهر اكتوبر من هذه السنة ، وفي
 خطاب ألقاه في جمعية الحجاج جاء فيه قوله بالحرف « ان الحرب
 العالمية الثالثة غير محتملة الوقوع ، وان بريطانيا ستبذل وسعها كي
 لا تدخل حرباً ثالثة وتجلب على نفسها الخراب » . حتى ترومات
 نفسه وأقطاب السياسة الاميركية من الحزبين ، طالما صرّحوا
 انهم لا يتوقعون حرباً ثالثة . ومع انهم ينسبون ذلك الى قدرة
 اميركا على التسليح والتسليح ، فالشيء الذي لا يخفيه رجال السياسة
 منهم ، بصرف النظر عما يتبجح به العسكريون ، وهذا ما يهمّ الناس ،
 هو عدم توقع حرب . فما معنى هذه الدعاية الذعرية التي يروجها
 الغربيون في العالم العربي ، وما المقصود من تخويف هذا العالم ،
 وتكبيله بقيود سياسية وعسكرية ، وإجباره على معاداة الشرق ولا
 سيما الاتحاد السوفياتي ، والدخول في مشاريع استفزازية ضده ؟
 والواقع ان المشروع الذي اطلقوا عليه اسم مشروع الدفاع
 المشترك والذي تحاول الدول الاربع ، اميركا وبريطانيا وفرنسا
 وتركيا ، ضمّ الدول العربية اليه ، او بالاحرى جرّها اليه ، هو
 مشروع اعتدائي استعماري محض . ان اصحاب المشروع يدّعون
 أن المقصود منه ردّ عدوان الاتحاد السوفياتي على هذه المنطقة ، في
 الوقت الذي لا ترى هذه المنطقة اي خطر من اعتداء سوفياتي

عليها . وقد صرّحت بذلك الدولة السوفياتية بمذكرات رسمية الى
الدول العربية في ردّها على المشروع . هذا عدا انه لم يظهر في
السياسة السوفياتية ما يدلّ على احتمال قيامها بعدوان على العالم
العربي بل بالعكس . فالاتحاد السوفياتي على الرغم من مواقف
الدول العربية تجاهه ، وانصياع هذه الدول لسياسة الغرب ضدّه
في المؤتمرات وغير المؤتمرات ، وبالرغم من تقييد الحكومات العربية
باوامر الدول الغربية ، والسياسة الاستفزازية التي تنهجها هذه
الحكومات معه ، بالرغم من كل هذا لم تبدر من الاتحاد السوفياتي
اية بادرة عدائية تجاه العالم العربي . فإين هو الخطر الذي تهوّل
الدول الغربية به ، واقطاب هذه الدول انفسهم يصرحون بعدم
احتمال وقوع عدوان سوفياتي ؟

المشروع اذن ليس دفاعياً . فهل هو اذن هجومى بقالب
خادع وكاذب ؟ قد يساور افكار بعض المغامرين شن حرب على
الاتحاد السوفياتي يكون العالم العربي قاعدة لها او نقطة انطلاق .
ولكن هذه المغامرة بعيدة الاحتمال ، اذ ان الجنون على ما نعتقد ،
لم يبلغ بعد هذه الدرجة عند المغامرين . ويخيل الينا انه اذا بلغت
مغامرة هؤلاء حدّ الجنون فلن يجدوا في الشعوب من يجنّ مثلهم .
لنعدّ الى مشروع الدفاع المشترك المقدم الى العالم العربي .
عندما لا يكون هذا المشروع دفاعياً ، وقد بينا انه ليس
كذلك ، وعندما لا يكون هجومياً ، اذا آمننا بحسن نية واضعيه
واخذنا باقوالهم ، فماذا يكون اذن ؟

ان الاوساط الواعية المخلصة في العالم العربي والشرق الأوسط

ترى في المشروع اعتداءً صريحاً على استقلالات الشعوب العربية
وشعوب الشرق الاوسط . وقد افصحت عن ذلك اكثر الصحف ،
وكان آخر تعليق على المشروع ما جاء في جريدة « اولوس »
التركية ، ان المقصود من هذا المشروع « الدفاعي » هو الدفاع
عن الاوضاع الراهنة في منطقة الشرق الاوسط ، ضد كل شعب
تحده نفسه بمقاومتها . فاصحاب المشروع لا يريدون ان يروا في
هذا الشرق « ايراناً » ثانية .

ان مشروع الدفاع عن الشرق الاوسط دفاعي حقاً ، ولكنه
دفاع ضد كل حركة شعبية تهدف الى التحرر من الاوضاع
الاستعمارية الراهنة . انه دفاع ضد الشعوب العربية . وانه خيانة
منكرة ان تساهم الحكومات العربية في الدفاع عن مصالح استعمارية
ضد شعوبها . وقد يكون من الغرور ان تضمن الدول الغربية
والحكومات العربية في حال قبولها المشروع ، تأييد الشعوب له .
ان الدول الغربية تتظاهر بالغيرة على العالم العربي من ان تجرف
الشيوعية شعوبه ، وهي تفعل ذلك بوصفها حاملة رسالة الحرية .
فبصرف النظر عما اذا كانت الدول الغربية هي حقاً حاملة رسالة
التحرر للشعوب ، وهذا ما تحاسبها عليه الشعوب المستعمرة منها ،
أو نصف المستعمرة فما هي السلطة الارضية او السماوية ، التي حملت الدول
الغربية هذه الرسالة ؟ وكيف تفسر هذه الدول مناهضتها للشيوعية
السوفياتية والصينية ومصافحتها الشيوعية اليوغوسلافية وتغذيتها ؟
اذن كان الاولى بالدول الغربية ان تكون اكثر صراحة
وجرأة ، وتقول ان دعايتها ضد الشيوعية ، والمشاريع التي تقترحها ،

اوحياناً تفرضها على العالم العربي ، بمختلف الوسائل ، التهديدية او
التشويقية ، وبواسطة عملاء لها من رجالات العرب النافذين ، كان
الاولى ان تقول صراحةً ، ان المقصود من هذه المشاريع ، ولاسيما
بعد ان أُشركت فيها مع العالم العربي دولة شيوعية ، ولكنها
خصم للدولة السوفياتية ، هو محاربة الاتحاد السوفياتي كدولة ،
تعتبرها هي خصماً لها ومزاحماً ينازعها السيادة .

هنا يبرز السؤال . هل من مصلحة العالم العربي محاربة الاتحاد
السوفياتي ، وهو الى الآن معتبر من الدول الصديقة ، وتقوم بينه
وبين الدول العربية علاقات دبلوماسية كسائر الدول ؟ واذا كان
لا مصلحة للعالم العربي في محاربة الاتحاد السوفياتي ، فهل تكون
الدول العربية ألعوبة بيد الدول الغربية ومطية لاغراضها وخصوماتها ؟
اما ان يكون للعالم العربي مصلحة ذاتية في محاربة الاتحاد
السوفياتي ومحاربتة ، فهذا ما لا اظن ان عاقلاً واحداً يقول به .
فالشعوب او الامم الضعيفة ، تقوم مصالحها على الصداقة الدولية ،
وتبادل الود والاحترام والتعامل فيما بينها على أساس المساواة
وتبادل المنفعة ، بحيث لا تكون هذه الصداقة ملزمة لاحد الطرفين
دون الآخر ، او اكثر من الآخر ، وبشرط ألا يستغلها الطرف
الأقوى لفرض موجبات على الطرف الأضعف ، او المساهمة في اي
اعتداء يقع عليه ، كما حدث ولا يزال يحدث الى الآن ، في قضية
فلسطين وموقف اصدقاء العالم العربي الدوليين ، او من يتظاهرون
بصداقته ، بينما هم يطعنونه في كل موقف من مواقفهم .
هذا ما تتجاهله الحكومات العربية . فهي في نظرتها الى الصداقة

الدولية ، تضرب كشحاً عن كل ما ارتكبه الدول الغربية في هذه القضية وغيرها بحق العرب ، منذ أعطى بلفور وعده المشؤوم ، الى تشجيع الهجرة الصهيونية الى فلسطين ، الى القسوة التي عومل بها عرب فلسطين في ثورتهم المشهورة ، الى وقوف الدول الغربية موقف الحليف المستتر لاسرائيل في معركة فلسطين ، الى مدّ هذه الدول الصهيونيين بالمال والعتاد ، الى تشجيعها الدول العربية على الحرب في بدء المعركة ، ثم سرعة فرضها عقد الهدنتين عليها ، الى موقفها من قضية اللاجئين المشردين ومعاملتها لهم ، كما لا يخفى على احد ، الى استمرار تأييدها لاعتداءات اسرائيل المتكررة ، الى معاكستها قضايا العرب التحررية في داخل هيئة الامم وخارجها ، كقضايا مصر وتونس ومراكش . نقول ان الحكومات العربية ، في نظرتها الى الصداقة الدولية ، تضرب صفحاً عن كل ما ذكر ، وتقتصر صداقتها ، على هذه الدول الغربية بالذات ، وتحاول التبرؤ من صداقة الاتحاد السوفياتي ، بطرق ملتوية ، بحجة ان الاتحاد السوفياتي اعترف بدولة اسرائيل ، كما اعترفت من قبله ومن بعده كل دول العالم . فما هو ميزان الصداقة يا ترى عند الدول العربية ؟ تسامح الى حدّ الذل والخنوع مع الدول الغربية ، وحقن مفروض على الاتحاد السوفياتي ، الذي لم يأت امرأ فريداً لم يأت سواه ، ولا هو مسؤول عن اسبابه ومهيباته . وعلى الرغم من وقوف الاتحاد السوفياتي موقف المؤيد لكل قضية عربية تحررية ، ودفاعه عنها اكثر من دفاع الدول العربية نفسها ، فالحكومات العربية ما زالت تخصّ الدول الغربية

بصداقتها ، ولا تقبل حتى التساوي في تعاملها مع دول الشرق
والغرب .

ليس من عاقل يدور في خلد ، ان العداة الذي تظهره الدول
العربية للاتحاد السوفياتي ، من شأنه خدمة مصلحة العالم العربي ،
او حصر ضرره بالاتحاد السوفياتي . فالتعامل بين الدول العربية
والدول الشرقية ، ينفع العالم العربي اكثر كثيراً مما ينفع العالم
السوفياتي والدول الصديقة له . يكفي انه يضع حداً لعنجهية الدول
الغربية وتحكمها بالبلاد العربية . ولكن ما الحيلة لافهام
الحكومات العربية ما لا تريد ان تفهمه ، او ما هو مفروض عليها
الإ " تفهمه ؟ ..

ان الخضوع الذي تبديه الدول العربية تجاه الغرب ، يحط من
قيمة هذه الدول في اعين العالم . فلا الغرب يوليها الاحترام ،
لانه لا يخافها ولا يخشى ارضاضها عنه ، ولا الشرق يوليها احتراماً ،
عندما تباديه العداة ، مأمورة من اعدائه ، ولا الدول المحايدة
تقيم لها كبير وزن ، عندما تراها تمشي على العمياء في ركاب الغرب .
ومن طريف الاعذار التي تتذرع بها الحكومات العربية في
عدائها للشرق ، ادعاؤها بانها تفعل ما تفعل لمقاومة الشيوعية .
هي الا كذوبة نفسها التي تتذرع بها الدول الغربية ، ومأخوذة
عنها بالحرف . وما قلناه عن هذه الاسطورة فيما يتعلق بالدول
العربية يصح قوله هنا دون زيادة ولا نقصان . وعندما تؤمر

(١) راجع رأي مندوبة الهند في الفصل السابق .

الحكومات العربية فتطيع ، وتصادق دولة شيوعية لانها تمشي في
ركاب الغرب ، فلا يجوز لهذه الدول والحالة هذه ان تتحدث
عن العقائد ، ولا ترتجل نفسها حارساً عليها .

ان الشيوعية عقيدة اجتماعية واقتصادية وعلمية، حرّ ان يعتنقها
المرء او لا يعتنقها . ومن الخطأ المقصود ، بل من الضلال الموجه،
ان يحسب شيوعياً كل من يقول بضرورة التعامل مع الاتحاد
السوفياتي أسوة بسائر الدول ، او من يقول بوجود مصادقة العالم
العربي للدول الشرقية ، وعدم حصر هذه المصادقة بالدول
العربية، او من يوجه نقداً للدول الغربية ومشاريعها وسياستها في
العالم العربي . ان هذا ضلال وتضليل ، وكل سياسة تقوم على
الضلال والتضليل ، لا يرجى منها ولا من القائمين عليها أي خير .



قلت في بداية هذا الفصل ، اني ادرس المستقبل العربي على ضوء
الواقع وعلى ما هو ظاهر فيه من بوادر نهضة شعبية تبشر بمستقبل
يبعث على الاطمئنان وتتوق اليه النفوس . فالشعوب العربية لم تعد
مغمضة الأعين عن نهضة الشعوب في العالم الجديد . وليس من السهل
على المتحكمين بالعالم العربي ، من قريب او بعيد ، ان يغلغوا على
الشعوب العربية كوى النور المنبجج على الدنيا قاطبة ، وليس
بمقدورهم وقف عجلة التاريخ .

اننا نعترف بان الوعي الشعبي لم يبلغ أتمه في العالم العربي .
ولكن ما ليس بوسع أحد ان ينكره ، مهما كان مكابراً ، ان هذا الوعي
آخذ بالازدياد يوماً بعد يوم ، وبسرعة ملحوظة . فالجماهير الشعبية

أخذت تدرك، ان دورها العملي، يتعدى التظاهر للزعماء والتصفيق لهم والالتفاف حول اشخاصهم . ولقد بدأت تحاسب الحكومات والزعماء على إهمالهم شؤونها واستهتارهم بها . وقد شعر هؤلاء الزعماء ورجالات الحكم والسياسة ، انهم بدأوا يفقدون ، يوماً أكثر من يوم ، مكانتهم القديمة ، فأخذوا يفكرون في ترقيع ما يمكن ترقيعه ، وتخدير من يمكن تخديره ، احياناً بوعود وعهود ، و احياناً باصلاحات جزئية وحلول نصفية ، لكي لا يخسروا كل شيء ، او لكي يبقى لهم على الاقل بعض الشيء ، مما ورثوه وعاشوا في نعيمه . وهم في معرفتهم هذه ، معركة بقائهم ، تارة يسايرون ويناورون ، وتارة يتوعدون ويهددون ، وتارة يلتمسون العون ، من أيما مرجع يهرع لنجدتهم ، ومقابل أيما ثمن يطلبه هذا المرجع .

ولكن الشعب ، في وعيه الجديد والمتزايد ، لم يعد يأخذ بالمسايرة والملاينة ، كما انه لم يعد يجبن امام التهديد والوعيد والاضطهاد ، بل يستمد من ذلك قوة تدفعه الى النضال اكثر واكثر . انه اعترى ان يأخذ امره في يده ، ويصنع مستقبله بنفسه ، ويطوِّع لارادته ، هذا الذي سموه له القدر :

إذا الشعب يوماً أراد الحياة فلا بد ان يستجيب القدر

اما كيف تصنع الشعوب العربية المستقبل الذي يضمن لها سلامتها ، ويؤمن لها تقدمها وانعاشها وسعادتها ، فهذا يتوقف على مقدار تفهمها للاخطار التي يعرضها لها أعداء الشعوب ، وعلى نضالها في الوقوف تجاه هؤلاء الأعداء ، وبذلها ما في وسعها ، او اكثر

بما في وسعها، ان تبذل ، لترقية جماهيرها العامة الكاسحة، ومقاومة سياسة الافقار والتجهيل ، التي كانت الدول العربية واقطابها السياسيون يعنون بها بالماضي ، ولا يزال من بين هؤلاء من يعنى بها في الحاضر ، لكي ينتقل العالم العربي من حالته الراهنة ، كعالم حكومات متحكمة، الى عالم شعوب متحضرة ومتقدمة، تستأهل مركزاً لائقاً بين سائر الشعوب الراقية والمستقلة .

ومن دواعي الغبطة وبشائر الامل ، هذه البوادر المتعددة ، التي تتجلى يوماً بعد يوم في الحياة الشعبية العربية . واكثر ما تتجلى فيه هذه البوادر ، الثقة والارادة ، فالشعوب العربية التي كانت تنقصها الثقة بنفسها ، وتنقصها الارادة والعزم ان تعمل ، آخذة بالتححرر من هذا النقص، نافضة عن نفسها غبار الاتكالية والاستسلام، بعد ان أدركت انها اذا هي لم تنهض لنفسها وب herself ، فستظل نهياً لمستثمريها من طغاة مواطنيها ، ومن مؤيديهم وحماتهم المستعمرين . ولكي لا يقال اننا نطلق الكلام على عواهنه، ونبالغ في الاشادة بالوثبة الشعبية ، ونغالي في تفاؤلنا بها ، يجدر بنا استعراض هذه البوادر ، على قدر ما يسمح به الاجاز .

ان من يختلط بالاوساط الشعبية ، ويستقصي دواخلها ، يلمس لمس اليد ، الشعور المتزايد بالنعمة على الظلم والظالمين ، والاستثمار والمستثمرين . وهذا الشعور الظاهر احياناً والمكبوت احياناً اخرى ، لا يلبث ان ينفجر ، عندما تؤاتي هذه الاوساط اول فرصة للانفجار . حتى القرويون ، في بساطتهم وجاهليتهم يشعرون اليوم بما لم يكونوا يشعرون به بالامس ، انهم ليسوا اعياناً للاقطاعيين،

كما كان يصورهم هؤلاء ، وان لهم حقاً بالحياة كأولئك ، ولهم
حق في حصة من خيرات الارض التي يحرثونها ، ويفنون حياتهم في
حراستها ، ويموتون هم وعيالهم في انتزاع الخيرات منها . وما هذه
الانتفاضات التي نسمع بها ، بين قروي الاقطار العربية وفلاحها ،
إلا تعبير صادق عن شعور هؤلاء الناس البسطاء ، ودليل على وثبتهم
في سبيل التحرر من اُخوف من اقطاعيهم ومستعبدتهم .
هذه بادرة اولى .

ولا يقل هذا الشعور في الاوساط العمالية ، بل يزيد ، عما هو
في الاوساط الفلاحية القروية . ومن الطبيعي ان يكون وعي
الايوساط العمالية أجلى من وعي الاوساط الفلاحية ، لتجاورها مع
الايوساط المدنية المثرية المرفهة ، وتجمّعها في تجمعات ، كبيرة او
صغيرة ، يقتضيها سير الاعمال المختلفة ، فتفسح المجال لتكتلات عمالية
ونقابية ، تبحث ، وتتشاور ، وتنحس ، وتضرب ، وتتظاهر ،
كلما نزل بها اجحاف ، او أصابتهَا مظلمة . ان الحركة العمالية في
العالم العربي على الرغم مما يجابهها من ضروب الارهاب والاضطهاد ،
وعسف القوانين الظالمة ، وخروج السلطات على القوانين الأقل
ظلماً ، وعلى الرغم من تحدي الحكومات لها واتهامها بكل فرية ،
هي حركة نضالية صاعدة ، لن يقوى على خنقها لا إرهاب ولا
اضطهاد ولا اتهامات .
وهذه بادرة ثانية .

ولا يفوت مستكشف الامور ، الدور الطليعي الذي تقوم
به باطراد جماعات المثقفين التقدميين العرب . فالثقافة اخذت تتجه
اتجاهاً تقدمياً شعبياً و جماهيرياً واقعياً وقد انكفأت امامها الثقافة
الرومنطيقية . واصبح المثقفون المتحصنون بابراجهم العاجية ، محاطين
باطار ضيق ، تضيق بضيقه مملكتهم الفكرية ، ولن يمر وقت طويل
حتى يروا انفسهم ملوكاً لا رعايا لهم . فالأدب غير المستوحى من
صميم الحياة الشعبية ، من حاجات الناس و ضرورياتهم ، مما تعانیه
عامتهم الساحقة الكاسحة من بؤس وظلم ، وجوع وشقاء ، وجهل
ومرض ، والأدب الذي يعنى بالغيبيات والهيوليات اكثر مما يعنى
بالمحسوسات والماديات ، والأدب الانزامي النواحي ، أدب التواكل
والرجعية والاستسلام ، والأدب الذي يعنى ببلاغة الكلمة وموسيقية
الشعر ، اكثر مما يعنى بالفكرة التوجيهية المقصودة من الكلمة والشعر
هذا النوع من الادب ، اصبح بضاعة لاسوق لها ، واحتل سوق
الادب ، بضاعة من نوع انفع وامتن ، هو الادب الجماهيري الواقعي
ادب الشعب ، المغذي قوى التقدم ، النافع روح العمل والنضال ،
من اجل حياة اكثر حيوية ، ومستقبل افضل . ان تهافت الشعوب
العربية على طلب العلم ، ومظاهرات الاحتجاج التي يقوم بها الفينة
بعد الفينة ، طلاب علم ، تجذب عنهم الحكومات مساعدتها وتغلق
بوجودهم مدارسها الرسمية المجانية ، وليس في ايديهم ما يخولهم دخول
المدارس الخاصة الباهظة الرسوم ، وفضلاً عن ذلك ، هذا الميل
الظاهر والمتزايد عند الناس ، وعند الشباب بنوع خاص ، الى
مطالعة الكتب والمنشورات التوجيهية الواقعية والشعبية التقدمية

وصدوفهم عن مطالعة ما يقصد منه تركيز روح الانخذازية
والانتهازية ، او ما يقصد منه تقوية الروح الرجعية وتمجيد بطولة
الاستعمار ، في حربه الضارية ضد قوى التحرر ، ليس في بلادنا
وحسب بل في ايما بلد ، وفي ايما شعب من شعوب الارض . اقول
ان هذه الظاهرة المتجلية اكثر فاكثر في الشعوب العربية ، لدليل
جديد على ان هذه الشعوب وجدت الطريق التي ستسلكها لبلوغ
أمانيتها وتحقيق آمالها ، وكسب المعركة التحررية التي دخلت في
صميمها ، والتي عازمت على الفوز بها .
وهذه بادرة ثالثة .



والشعوب العربية تشعر بالخطر على مستقبلها ومصيرها من حرب
يهيء لها دعاة الحرب وتجارها ومستغلوها ، وترى ان الجو العالمي
آخذٌ بالا كفهرار ، وان الدول الكبرى التي الفت التحكم بها في
الماضي بالقوة والجهر ، ما تزال تعمل على استمرار التحكم بمقدراتها
بمناورات خفية ، ومسايرات يغلب فيها الرياء ، ولا تنم عن حسن
النية . وتتطلع الشعوب العربية الى حكامها وقادتها ومن وُلوا
امورها ، فتراهم مأخوذين بهذه المسايرات ، تستهويهم حلاوتها الظاهرية
ولا يحسبون حسابا لمرارتها في آخر الامر ، ويماشون المسايرين ،
وتغرهم مساعدات يتبرعون لهم بها حيناً بعد حين ، ودعايات
يراودونهم بها عن مصلحة شعوبهم ، فتثور نائرة الشعوب على مدبري
الحروب ، وعلى المتبرعين بتقديم الوقود لها ، وتنادى الى الوقوف
في وجه المتآمرين عليها ، وتخوض معركة البقاء الى جانب القوى

المدافعة عن السلم ، من اجل سلامتها وسلامة ابناءها وارضيتها
و كيانها ، لكي لا تعكر عليها الحرب سعيها لتدبير امورها وانعاش
نفسها وتقرير مصيرها ، واذ يرى دعاة الحرب ومؤيدوهم وعملاؤهم
هذه الوقفة الصامدة التي تقفها الشعوب العربية من خططهم ودعاياتهم
ومشاريعهم ، ومساعداتهم غير البريئة ، واحساناتهم السياسية الغرض
يقابلون ثورة الشعوب بهياج محموم ، ويشنون على قوى السلم وانصاره
والقائلين به ، والداعين اليه ، والمتلفذين به ، حملة افتراءات
وا كاذيب واتهامات ، مخيفة مبتذلة ، من معينهم المشحون
بالافتراءات والا كاذيب . وعندما تعوزهم الحجة ، ويخونهم المنطقي
لايتورعون عن استنباط الحيل ، وحوك المؤامرات للايقاع بدعاة
السلم ، وتعذيبهم واعتقالهم ، وتعطيل مصالحهم المعيشية ، ولطالما
ذهب بهم اندفاعهم الاجرامي الى اعدام من يرون فيه عائقاً صلباً
دون تنفيذ جريمتهم ونجاح تصاميمهم ومكائدهم . وعندما يمتد بهم
التضليل الى حده الاقصى ، يقولون ان الذين يدعون الى السلم
شيوعيون ، يعملون بوحى موسكو ؛ ولمصلحة الاتحاد السوفياتي ؛
وهم يعرفون في قرارة نفوسهم ان معظم هؤلاء لا يعتقدون
العقيدة الشيوعية ، ولا هم حزبيون ، لا دولياً ولا محلياً ،
انما هم يؤيدون حركة السلم لانهم وطنيون ويفارون على بلادهم ،
ولا يريدون ان يجعلوا منها ارضاً خراباً يباباً ، في حرب لا ناقة
لهم فيها ولا جمل ، كما انهم لا يريدون ان يقدموا اولادهم طعماً
لحرب ، يعمل على اضرارها تجار الحروب ومستغلو الموت . ومع
هذا ، وعلى الرغم من كل هذا ، تلتف الشعوب العربية حول حركة

السلم العالمية، وتظهر ارادتها غير مبالية بمحملات الارهاب والاضطهاد
والدعايات الرخيصة المبتذلة .
وهذه بادرة رابعة .

وتستيقظ المرأة العربية من سباتها العميق المزمّن، وترى نفسها
مغبونة في حقوقها الطبيعية والاجتماعية والسياسية، ومغلولة اليد في
تصريف شؤونها وشؤون اولادها وعيالها ومجتمعها ، فتدعو بنات
جنسها الى النهوض والمطالبة بحقها المهضوم ، وتتألف الجمعيات
واللجان النسائية ، وتلتف حولها الجماعات التقدمية من الرجال ،
ولا سيما الشباب منهم ، وتحشى قوى الرجعية العربية امتداد حركة
النهضة النسائية ، فتستنجد بالتقاليد والقوانين والانظمة الرجعية ،
دينية وعشائرية ، بغية الوقوف بوجه هذه الحركة التقدمية المباركة ،
فتزداد الحركة النسائية اتساعاً يوماً عن يوم ، غير عابئة بارجيف
الرجعيين ، ومسايرة الحكومات لهم والأخذ بأرائهم ، وتمشي
الحركة قدماً وصعداً ، لبناء مستقبل عربي سعيد يعمل له جميع
المخلصين .

• وهذه بادرة خامسة .

وتثور ثائرة الشباب التقدمي على الاوضاع الرجعية البالية ،
وعلى القوانين والانظمة المؤيدة لها ، وتتعالى اصوات الشباب
الواعي ضد الطائفية والاقطاعية ، وتطالب بتقدمية القوانين
والانظمة ، وفصل الدين عن السياسة، فيلجأ المحافظون والرجعيون

الى اساليبهم التقليدية ، ويكفرون الشباب الناهض ، ويتهمونه
بالاحاد والشغب ، والخروج عن التقاليد ، والدعوة الى الثورة
والاخلال بالامن العام ، وتستمر حملة الشباب الواعي المؤمن
برسالته ، هازئة بالدعايات الأفافة الخبيثة ، التي يروجها شيوخ
الرجعية المهترئون .

وهذه باذرة سادسة .

ويتطلع ابناء الجيل الجديد الى عالمهم العربي ، فتؤلمهم
حكومات تتحكم وتستبد ، ومجالس تشريعية تتألف من اناس اكثرهم
جهلاء وامثئون ، وهيئات سياسية يتولاها تجار السياسة بالاحتراف ،
ووطنية يتبجح بها ، من يرى فيها باباً للكسب ، ونعم تغدق بلا
حساب ، على من سموا أسياداً ، وعلى اقربائهم وبطاناتهم ومحاسبيهم ،
وبؤس نجيم على الجماعات الشعبية الكاسحة ، وإسراف جنوني في
البذل من اموال الفقراء ، فتثور نقمة ابناء الجيل الجديد على شيوخ
الجيل القديم ، اقطاب الرجعة في العالم العربي ، وتحدث معركة
الحياة والبقاء بين الجيلين ، جيل يسعى لتجميد عجلة التاريخ ،
وجيل يشدها الى الامام والصعود .

وهذه باذرة سابعة .

قد لا يتسع المجال في هذا الكتاب لتعداد بوادر النهضة الشعبية
كلها . ان ما ذكر هو قليل من كثير . واذا كانت هذه البوادر
تتجلى في بعض الاقطار العربية اكثر مما تتجلى في بعضها الآخر ،

نسبة للقوى الرجعية التي تجابهها ، ونسبة لازدياد الوعي الشعبي ،
الاجتماعي والسياسي في قطر اكثر من قطر ، فالواقع الذي لا
ينكره ، حتى المكابرون ، ان في العالم العربي نهضة شعبية متصاعدة ،
لن تقوى الرجعية على وقفها ، مهما بذلت من جهود ، ومهما هرعت
لنجدتها حليقات لها في الخارج ، ترى في بقاء الرجعية ، الوسيلة الفضلى
ليقاء نفوذ هذه الحليقات في العالم العربي .

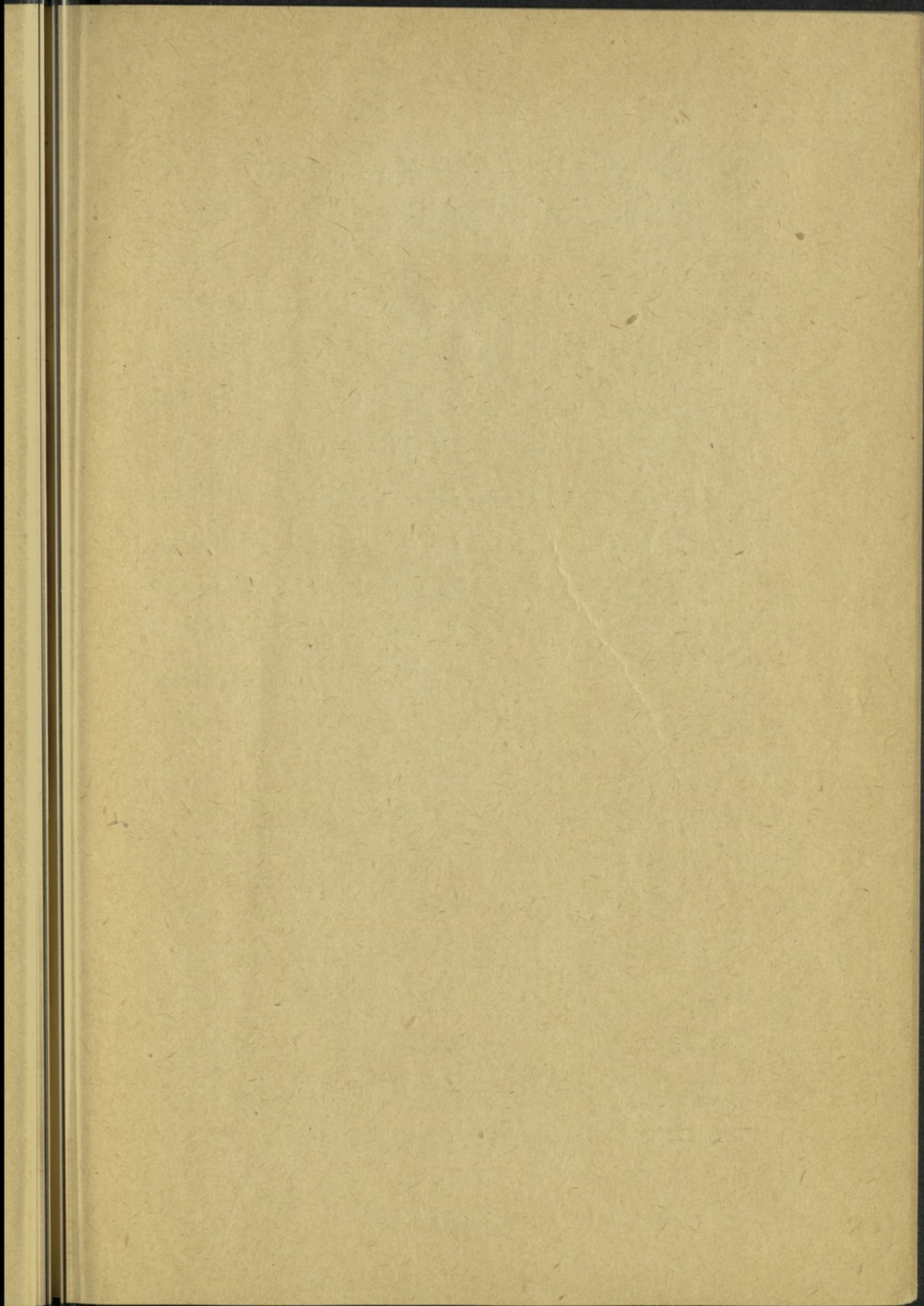
ان المستقبل العربي هو مستقبل شبابه ، ومستقبل الجيل
الجديد . وان بذاتي هذا المستقبل ، هم رواد النهضة الشعبية ، وحملته
لوائها ، والمناضلون فيها .

ان الطريق شاقة على رواد النهضة . فالأخصام قد ضعفوا وان
ضعفهم يزداد يوماً عن يوم ، ولكن من الخطأ الاعتقاد انهم ثابوا
الى رشدهم ، والقوا سلاحهم . ومن عدم الحكمة الاستسلام للتفاوت
قبل ان ينهزم الأخصام ، انهزاماً كلياً ، ويخرجوا من المعركة
دون قيد او شرط .

وليس ادل على أهمية النهضة الشعبية ، وقلق الحليقين الطبيعيين ،
الرجعية والاستعمار ، منها ، ما يحوكه الحليفان من مؤامرات عليها .
فالدعايات المضللة ضد النظم الشعبية الاشتراكية ، واتهامها بالشغب
والهدم ، ومكافحتها تحت ستار مكافحة الشيوعية ، ونشر الذعر في
العالم العربي من حرب ، يصورونها له محتومة ، وهي بعيدة الاحتمال ،
ودخول الاستعمار الى العالم العربي بحجة الدفاع عنه ، لكي يبقى
الاستعمار قابضاً عليه ، والتدابير البوليسية التي تتخذها السلطات
ضد النضالية الشعبية ، كل هذا دليل على قلق الحليقين الطبيعيين ،

الاستعمار والرجعية ، وتحفزهما لمقاومتها ، واذا امكن ، القضاء عليها .
ولكن الدولاب لن ينقطع عن الدوران وعجلة التاريخ لن
تقف .

وعندما تُعقد راية النصر للشعب ، وستُعقد ، ويستلم الشعب
بيده مقدراته كلها ، ويطرد من قوس الحكم والتوجيه اعداءه ،
ويبعد عن هذا القوس ، ممالقي الشعب ومخدريه ، يطلع على العالم
العربي فجرٌ جديد ، ومستقبل قائم على الحق ، والحرية الصحيحة ،
والعدل الاجتماعي ، والكرامة القومية والانسانية ، بحيث لا يبقى
أي مجال لتسلل الاستعمار اليه ، ولا يبقى في الشعوب العربية ،
الجائع والمتخمر ، والمستثمر والمستثمر ، والعبد والسيد ، بل
شعب ناهض ، يعمل من اجل سعادة افراده ، وسعادة مجتمعه ،
وسعادة الانسانية جمعاء .



للمؤلف

- ١٩٣٦ العقم والسلالة الجنسية نقد
١٩٤٤ من الاحتلال الى الاستقلال (طبعة ثانية)
١٩٤٧ انا عائد من موسكو
١٩٤٨ طريق الخلاص (نقد)
١٩٤٩ المرأة جسد وروح
١٩٥٠ رحلة في عالم جديد
١٩٥١ قصة الانسان
١٩٥٢ كهان الميكل (قصة)
١٩٥٢ ضجة في صف الفلسفة (طبعة ثانية)
١٩٥٢ واقع العالم العربي

وهي تطلب من :

دار العلم للملايين
بيروت

فهرست

صفحة

٤

المتجدد العربي

٩

عنصر اللغة الواحدة

١٣

عنصر التاريخ

١٧

عنصر المصير

٢٠

عنصر المصلحة الواحدة

٢٧

الواقع العربي

٢٨

تصدير

٣٠

الواقع الاقتصادي

٥٠

الواقع الاجتماعي

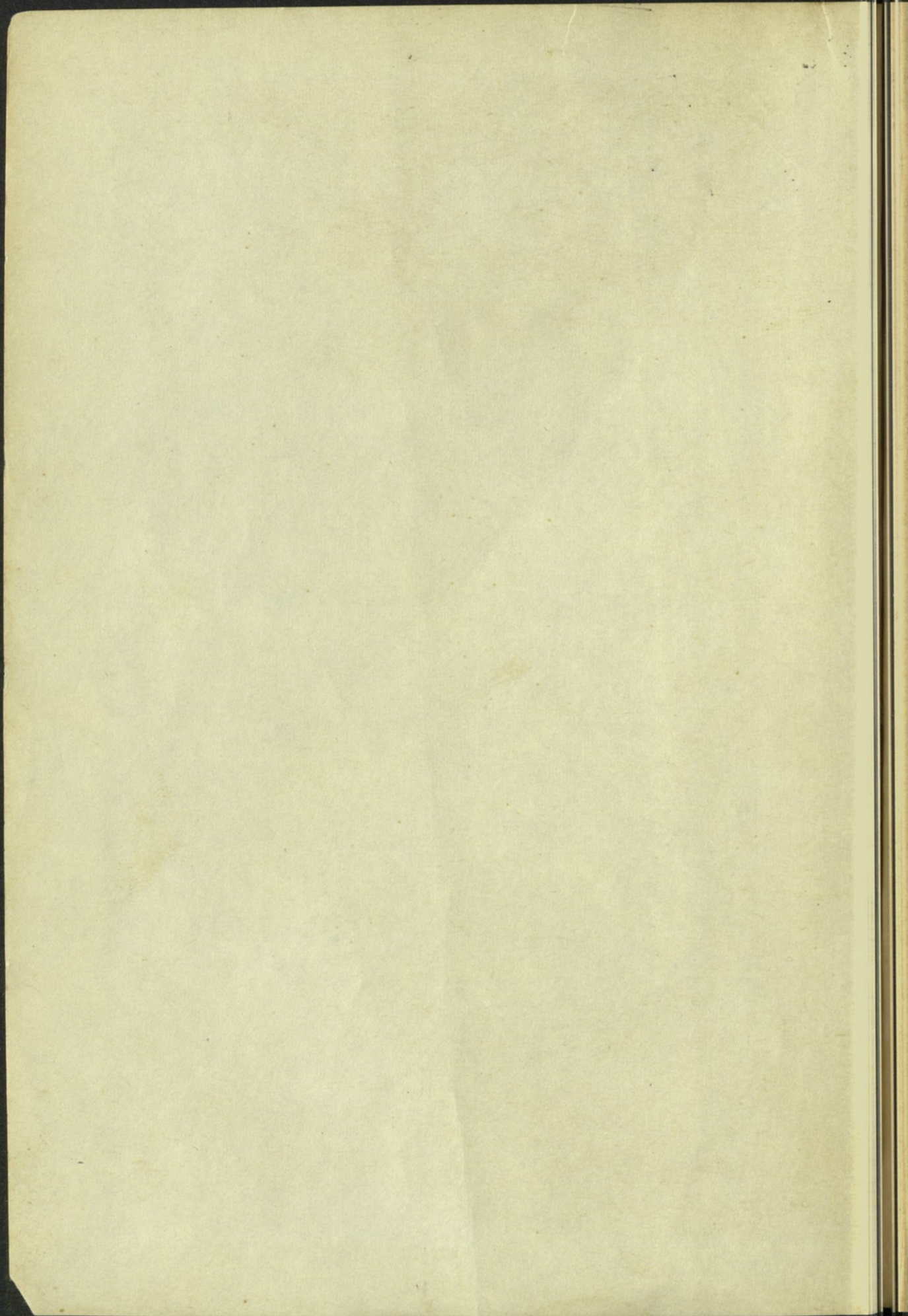
٨٢

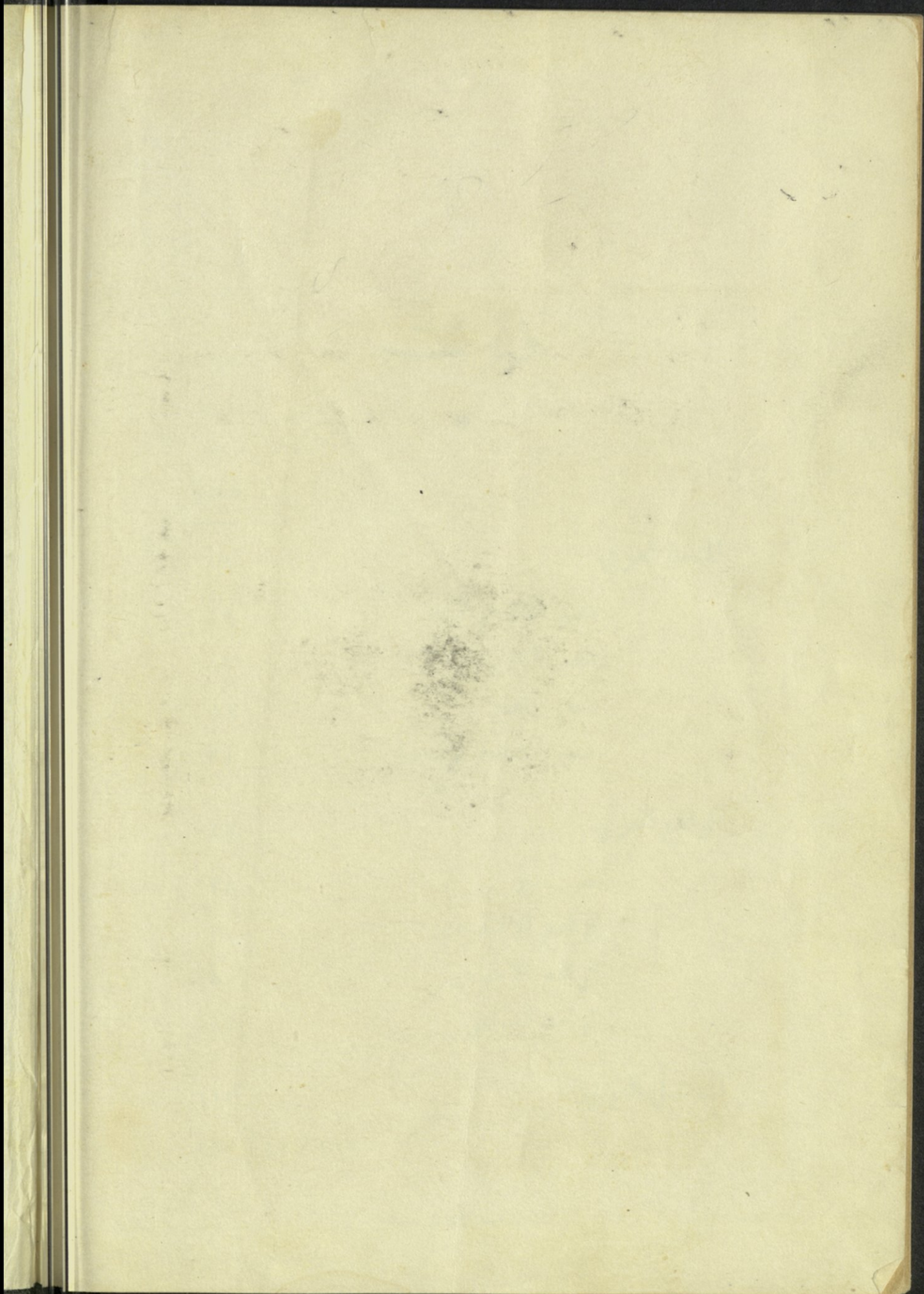
الواقع السياسي

١١٣

المستقبل العربي

/٥٢/١٢/١٦٦





309.156:H24wA:c.1

حنا، جورج

واقع العالم العربي

AMERICAN UNIVERSITY OF BEIRUT LIBRARIES



01012914

American University of Beirut



309.156

H24wA

General Library

